

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي: / 2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعه: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

السياسة النقدية في الجزائر في ظل الصدمات النفطية دراسة تحليلية للفترة 2000-2018

تحت إشراف:

د. عثمان عثمانية

من إعداد الطلبة:

العبد شرقي

إلياس سعيدان

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	سمير آيت يحي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ -	عثمان عثمانية
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	خالد براهيم

السنة الجامعية 2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي التبسي - تبسة



كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:/ 2019

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة:

السياسة النقدية في الجزائر في ظل الصدمات النفطية

دراسة تحليلية للفترة 2000-2018

تحت إشراف:

د. عثمان عثمانية

من إعداد الطلبة:

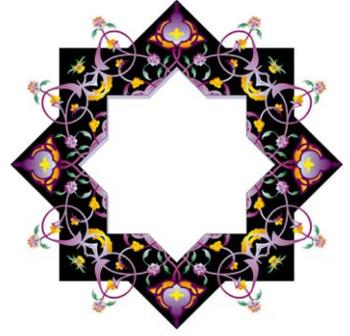
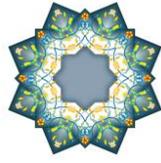
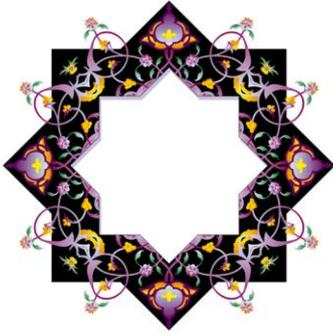
العيد شرقي

إلياس سعيدان

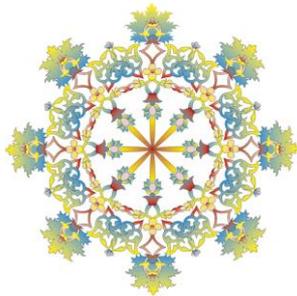
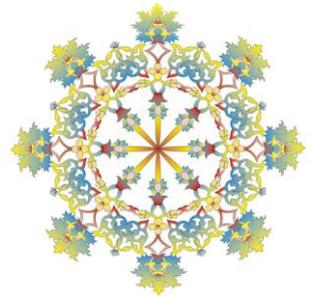
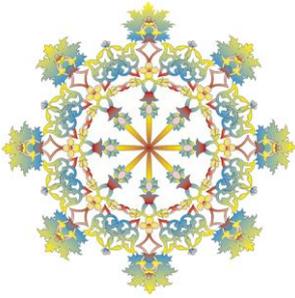
أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيسا	أستاذ محاضر - أ -	سمير آيت يحي
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر - أ -	عثمان عثمانية
عضوا مناقشا	أستاذ محاضر - أ -	خالد براهيم

السنة الجامعية 2018/2019



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر و عرفان



في الحديث القدسي



﴿عبدني لم تشكرني، ما لم تشكر من قدمت لك الخير على يدي﴾

نحمد الله عز وجل ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن أنعم علينا
بنعمة العلم وأن يوفقنا في هذا العمل المتواضع

والصلاة والسلام على حبيب الحق خير خلق الله نبينا ورسولنا محمد ﷺ بن عبد الله
معلم الخلق أجمعين

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا
فادعوا له"

الشكر قيد النعمة وسبب دوامها ومفتاح المزيد منها

واحتمكأما إلى قوله ﷺ ونتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى

الأستاذ المشرف الدكتور: "عثمان عثمانية" على جميل صبره وسعة باله وتوجيهاته

القيمة الذي لم يبخل علينا بها تصويبا لهذا البحث وإثرائه ونصائحه التي كلل بها

مشوارنا والتي كانت حافزا في إتمام هذا العمل؛ فلك منا كل الإحترام والتقدير

كما نتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة لتسخير وقتهم وجهدهم في قراءة هذه

المذكرة ومناقشتها

كما نتقدم بالشكر الجزيل والكبير إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين لم

يبخلوا علينا بمعلوماتهم طول مسارنا الجامعي

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل

ولو بالكلمة الطيبة

إهداء

بسم الله أبدأ كلامي الذي بفضلته وصلت لمقامي هذا الحمد

ر على ما أتاني، نهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين

والعزيزين أطال الله في عمرهما.

العيد

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من علمني حرفا...

إلى زملائي ورفقاء دربي...

إلى من أعانني على إنجاز وإتمام هذا العمل

الصديق المقرب: فيصل رجب

أهدي ثمرة هذا العمل

إهداء

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني .. إلى
بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم
جراحي إلى أغلى الحبايب "أمي الحبيبة".

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى
من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد
حان

قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد
وإلى الأبد.. "والدي العزيز".

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقايب صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة
وما تزال ترافقني حتى الآن .. إلى شعبة متقدة تنير ظلمة حياتي..
أختي "آية".

إلى إختوتي ورفقاء دربي في هذه الحياة، معكم أكون أنا و بدونكم أكون لا
شيء، إلى من أرى التفاؤل بعيونهم والسعادة في ضحكتهم أريد أن أشركم
على مواقفكم النبيلة، إلى من تطلعوا لنجاحي بنظرات الأمل
إختوتي (عبد العظيم، محمد، بدر الإسلام).

إلى روح الغاليين مراحي أسامة ومراحي فتحي
رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع
الصدق الصافي إلى من معهم سعديت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة
والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير،
إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

"أصدقائي" إلياس

قائمة

المحتويات

1. فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
	شكر وعرهان
	الإهداء
IV-I	قائمة المحتويات
6-1	مقدمة
الفصل الأول: مدخل إلى الصدمات النفطية	
8	المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية
9	المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية
10	المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية
13	المطلب الثالث: انعكاسات الصدمات النفطية
16	المبحث الثاني: الصدمتان النفطيتان 2004 و 2009
16	المطلب الأول: الصدمة النفطية لسنة 2004
19	المطلب الثاني: الصدمة النفطية لسنة 2009
21	المبحث الثالث: صدمة النفط لسنة 2014
22	المطلب الأول: ماهية صدمة النفط لسنة 2014
25	المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط
31	المطلب الثالث: انعكاسات صدمة النفط لسنة 2014
35	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية	
37	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
37	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
39	المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية
42	المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية
46	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية
46	المطلب الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

49	المطلب الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة النقدية
50	المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية	
52	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الدول النامية	
53	المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الدول النامية	
54	المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية	
56	المطلب الثالث: معوقات السياسة النقدية في الدول النامية وشروط نجاحها	
58	خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018		
60	المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018	الفصل الثالث: دراسة تحليلية لأثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018
61	المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر	
64	المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر	
67	المطلب الثالث: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر	
72	المبحث الثاني: تأثير الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري	
72	المطلب الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري	
77	المطلب الثاني: انعكاسات الصدمات النفطيتين لسنتي 2004 و 2009 على الإقتصاد الجزائري	
80	المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري	
82	المبحث الثالث: أثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر	
82	المطلب الأول: أثر الصدمات النفطية على سياسة سعر الصرف	
85	المطلب الثاني: أثر الصدمات النفطية على سعر الفائدة ومعدل التضخم	
87	المطلب الثالث: أثر الصدمات النفطية على العرض النقدي	
90	المطلب الرابع: التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية	
94	خلاصة الفصل الثالث	
98-96	الخاتمة	
100	قائمة المصادر والمراجع	

2. فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
18	الصدمة النفطية الإيجابية 2002-2007	1-1
21	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2008-2012	2-1
26	نسبة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري إلى العالم	3-1
31	سعر البرميل الموازن للميزانية العامة في بعض الدول المصدرة للنفط	4-1
32	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض البلدان المصدرة للنفط	5-1
33	الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض في بعض الدول المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	6-1
34	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المستوردة للنفط	7-1
62	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	1-3
65	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018	2-3
68	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2000-2018	3-3
69	تطور الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2000-2018	4-3
71	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018	5-3
73	تطور الإحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017	6-3
73	تطور إنتاج حجم النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017	7-3
78	تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2004 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري	8-3
79	تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2009 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري	9-3
81	تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري	10-3

3. فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
23	تطور أسعار النفط للفترة 2012 – 2017	1-1
26	إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري 2012-2016	2-1
63	تطور الكتلة النقدية M_1 و M_2 في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	1-3
74	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2017	2-3
76	مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2000-2017	3-3
77	صادرات المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2017	4-3
83	تطور إحتياطي الصرف في الجزائر وأسعار النفط للفترة 2000-2018	5-3
84	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وأسعار النفط للفترة 2000-2018	6-3
85	تطور أسعار الفائدة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	7-3
86	تطور معدلات التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	8-3
87	تطور الكتلة النقدية M_1 و M_2 في الجزائر وأسعار النفط للفترة 2000-2018	9-3
89	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018	10-3

حَقِّقْ



يحتل النفط مكانة هامة في الإقتصاد العالمي، إذ يعتبر من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فهو يمثل أحد أهم مصادر الطاقة الضرورية في العالم، ونظرا للأهمية التي يحتلها في إقتصاديات دول العالم فهو يمثل مادة وسلعة إستراتيجية عالمية وذلك لتعدد استعماله في الحياة اليومية، وباعتباره محورا أساسيا في التجارة الدولية والعلاقات السياسية، فهو يعد مصدرا هاما في دفع عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام، أضف إلى ذلك أنه من الناحية الإقتصادية يعتبر أقل مصادر الطاقة تكلفة.

ويمكن النظر إلى أسواق النفط على أنها أسواق غير مستقرة بسبب ما تتعرض له أسعارها من تقلبات حادة خلال فترات متقاربة نسبيا، وبما أن إقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط تعتمد على إيراداته كمصدر رئيسي، والتي ترتبط بتطورات الإقتصاد العالمي وبظروف السوق النفطية العالمية، فإن هذا يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات النقدية نظرا لأن ذلك يحد من القدرة على تغيير هذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الإقتصادي، فحجم الأصول الخارجية ومن ثم الكتلة النقدية لا يتحدد تبعا للنشاط الإقتصادي المحلي، بل للتطورات الإقتصادية الخارجية التي لا يمكن لواضعي السياسات النقدية التحكم فيها.

كما تعتبر السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، حيث يقوم البنك المركزي باتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة من أجل بلوغ الأهداف المنشودة والمسطرة للسياسة النقدية، إذ تأخذ مكانة هامة من بين أدوات السياسة الإقتصادية من خلال دورها الحاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية، ويظهر ذلك من خلال ارتباط متغيرات السياسة النقدية بالنشاط الإقتصادي للدولة، وذلك بتدخلها بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي ومن ذلك تعمل على التأثير في حجم النقود المعروضة باعتماد سياسات معينة تتلاءم والظروف الإقتصادية التي يعيشها البلد.

وخلال الفترة 2000-2018 عرفت السوق النفطية تقلبات حادة وقياسية أخلت بتوازنها واستقرارها، مما نجم عنها تشكل عدة صدمات، وكان من أهمها الصدمة النفطية لسنة 2004 التي سجلت أرقاما قياسية في الإرتفاع، تليها صدمة 2009 التي شهدت تراجع مفاجئ في الأسعار نتيجة الأزمة المالية العالمية، وصولاً إلى صدمة 2014 التي شهدت تدهورا كبيرا في الأسعار أثرت على معظم إقتصاديات الدول المنتجة بما فيها الجزائر.

أولاً: مشكلة الدراسة

من المعروف أن تركيبة الإقتصاد الجزائري هشة نظرا لارتباطها الوثيق بقطاع النفط، فحدوث صدمات نفطية إيجابية أو سلبية يؤدي بشكل مباشر إلى التأثير على الكثير من المتغيرات الاقتصادية. وباعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية فهي تتأثر بتقلبات أسعار النفط كونها تعمل في بيئة اقتصادية تتميز بتبعية قوية لقطاع النفط، ما يشكل تحديا كبيرا لدى صناع السياسة النقدية في الجزائر. ومن هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

كيف أثرت الصدمات النفطية التي شهدتها السوق العالمية للفترة 2000-2018 على السياسة النقدية في الجزائر؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية

- وحتى يتيسر الإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم السؤال الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:
- ما هي أهم الصدمات النفطية التي شهدتها السوق العالمية خلال الفترة 2000-2018؟
 - كيف أثرت الصدمات النفطية التي مست السوق العالمية على سياسة سعر الصرف في الجزائر؟
 - هل كان للصدمات النفطية في السوق العالمية أثر على سعر الفائدة ومعدل التضخم في الجزائر؟
 - ماهي الانعكاسات الناجمة عن الصدمات النفطية على العرض النقدي في الجزائر؟

ثالثا: أهداف الدراسة

- يهدف البحث عموما إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- عرض المفاهيم النظرية والأحداث العملية للصدمات النفطية التي شهدتها السوق العالمية؛
 - محاولة فهم أدوات السياسة النقدية في اقتصاديات دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة؛
 - تحليل أثر الصدمات النفطية على الدول المصدرة للنفط بصفة عامة وعلى الإقتصاد الجزائري بصفة خاصة؛
 - تحليل أثر الصدمات النفطية على متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

رابعا: أهمية الدراسة

- تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال جوانب أساسية تتمثل فيما يلي:
- الموقع الذي يشغله النفط في الجزائر باعتبارها دولة ريعية بامتياز، والعلاقة الوثيقة التي تربط بين النفط واقتصاد البلد كونه المورد الرئيسي والأساسي له؛
 - أهمية السياسة النقدية في الإقتصاد، كونها تعطي صورة واضحة عن السياسة الاقتصادية للدولة؛

- الاثار التي تحدثها الصدمات النفطية على بعض المؤشرات الاقتصادية للإقتصاد الجزائري من أجل الوقوف على هشاشته وتبعيته العالية للنفط؛
- أهمية النفط والسياسة النقدية كونهما من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على النمو الإقتصادي للدولة الجزائرية.

خامسا: مبررات اختيار الموضوع

تتمحور المبررات الدافعة لتناول هذا الموضوع دون غيره من المواضيع فيما يلي:

المبررات الذاتية:

- الميول الشخصي في دراسة هذا الموضوع الذي طالما كان محل اهتمام الدارسين والباحثين الإقتصاديين؛
- صلة موضوع الدراسة بطبيعة التخصص المدروس؛
- الفضول العلمي في البحث عن حقائق الصدمات النفطية، أسبابها ونتائجها على الدول المصدرة والمنتجة؛
- كشف درجة استجابة متغيرات السياسة النقدية لتغيرات أسعار النفط.

المبررات الموضوعية:

- الإهتمام المتزايد بموضوع النفط والصدمات التي يخلفها خصوصا في ظل ما يعيشه الإقتصاد الجزائري من ظروف اقتصادية صعبة نتيجة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- الأبعاد الإقتصادية والمالية للسياسة النقدية، كونها الأداة الإقتصادية الأهم لدى صناع السياسة الإقتصادية لدى جميع بلدان العالم؛
- تسليط الضوء على مدى استجابة متغيرات السياسة النقدية في الجزائر للصدمات النفطية الخارجية.

سادسا: منهجية الدراسة

قصد الإمام بمختلف جوانب الدراسة وللإجابة على المشكلة المطروحة، تم المزج بين مجموعة من الأساليب والأدوات المنهجية المعروفة، وبما أن الدراسة تتكون من جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي فإن ذلك يستوجب الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعنى بوصف وتفسير الجوانب النظرية الخاصة بالصدمات النفطية والسياسة النقدية، كذلك المنهج التاريخي لتبيان أبرز المحطات التاريخية للصدمات النفطية وسير السياسة النقدية في الجزائر عند فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي، وذلك من خلال تحليل التطورات الخاصة بأسعار النفط وتأثيرها على السياسة النقدية في الجزائر بهدف الوصول لحل المشكلة محل الدراسة والخروج بنتائج في النهاية. في الجزء النظري تم الإعتماد على تشكيلة واسعة من الكتب، المقالات، الأطروحات والأبحاث المتعلقة

بموضوع الدراسة والتي تناولت السياسة النقدية في الجزائر والصدمات النفطية، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على البيانات الإحصائية الصادرة عن هيئات دولية ووطنية، يتصدرها منظمة الدول المصدرة للنفط والبنك الدولي، أما الوطنية ممثلة في البنك المركزي من خلال التقارير السنوية والنشرات الإحصائية الثلاثية المنشورة من خلال الموقع الرسمي لبنك الجزائر.

سابعاً: حدود الدراسة

على اعتبار أن منهجية البحث العلمي تقتضي ضرورة التحكم في التحليل المتعلق بطبيعة الدراسة من خلال حصرها موضوعياً وزمناً ومكانياً بهدف الاقتراب من الموضوعية ووضع استنتاجات منطقية ودقيقة، ولتحقيق ذلك تم إنحاز هذا البحث ضمن الحدود والأبعاد التالية:

- **الحدود المكانية:** لقد ركزت الدراسة على حالة الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** تم التركيز على الفترة 2000-2018 والتي شهدت فيها السوق النفطية عدة صدمات أثرت على معظم مؤشرات الإقتصاد الوطني، ما أدى ذلك إلى التأثير على مختلف السياسات الإقتصادية للبلد.

ثامناً: هيكل البحث

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع والوصول إلى نتائجه المنتظرة، تم اعتماد خطة لمعالجته في ثلاثة فصول، إضافة إلى المقدمة والتي تناولت مشكلة الدراسة، وكذلك الخاتمة التي تضم أهم النتائج المتوصل إليها تطبيقياً. إذ تم التطرق في الفصل الأول مدخل إلى الصدمات النفطية، حيث تم تقسيمها إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للصدمات النفطية بمختلف أنواعها مع تحديد أهم أسبابها وإنعكاساتها على الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وفي المبحث الثاني تم من خلاله التطرق إلى الصدمتين النفطيتين 2004 و2009، ليخصص المبحث الثالث لصدمة النفط لسنة 2014 من خلال معرفة أسبابها وتداعياتها على الدول المصدرة والمستوردة للنفط. أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والذي بدوره تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول المفاهيم العامة للسياسة النقدية، والمبحث الثاني خصص لأدوات السياسة النقدية ليتم التطرق إلى السياسة النقدية في الدول النامية من خلال المبحث الثالث. ليخصص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية من خلال إبراز تأثير الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.

تاسعا: الدراسات السابقة

بغرض إثراء جوانب البحث تم الإطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت نفس جوانب الموضوع أو جزء منه، ومن بينها ما يلي:

- داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2011-2012).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأسباب والتغيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010، كما قام الباحث بإجراء تنبؤات للتغيرات السعرية في خامات النفط على المدى الطويل كما تم إبراز العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والسياسة المالية في الجزائر، من خلال دراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، كما قام بالكشف وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الدولة عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والإقتصاد الوطني.

وقد توصل الباحث في دراسته إلى أن هناك تداخل واضح بين أهداف السياسة المالية وأهداف صندوق ضبط الإيرادات، إذ وجد أن الصندوق يمول عجز الميزانية العامة عبر تحويل جزء من أرصده إلى بنود الميزانية، وبخصوص آليات تأثير أسعار النفط على السياسة المالية للدولة، توصل إلى تراجع تأثير تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2004 على الإقتصاد الكلي والسياسة المالية، بسبب دور العناصر النقدية في معالجة الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على الإقتصاد الوطني.

- الطيب فراج، عبد الرحمن بروكي، "دراسة قياسية حول أثر إرتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 03، (سبتمبر 2017).

عالج الباحث في هذه الدراسة أهمية قطاع النفط في الجزائر، وتأثير تقلبات أسعاره على مختلف جوانب النشاط الإقتصادي، كما قام بتحليل وتقييم آثار تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2015 من أجل الوقوف على أهم الاحداث التي شهدتها سوق النفط العالمية.

وقد توصل الباحث إلى الدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في التأثير على السياسة النقدية، إذ تبين أن هناك ارتباط قوي بين هذا المتغير وأسعار النفط، وهو ما يجعل الإقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق

النفطية العالمية، مما يجعل التفكير في تطوير القطاعات الأخرى غير النفطية أمر ضروري خاصة في وجود الأموال السائجة لذلك.

- سمية موري، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015).

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحليلها وتشخيصها، كما عاجلت مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط ما يجعله رهينة للتغيرات التي تحدث في السوق العالمية، مع إمكانية استعمال العائدات المالية النفطية المتأتية من الطفرة النفطية في خلق قيمة مضافة للإقتصاد الوطني، مع محاولة الكشف عن إمكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر كونها نقلة نوعية مصاحبة لتغيرات هيكلية في جميع الميادين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الإيرادات المالية المتأتية من قطاع النفط تلعب دورا هاما في الإقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية، وأن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع الذي يخضع لقوى خارجية، كما أوضحت الدراسة القياسية أن هناك ارتباطا وثيقا بين متغيرات الدراسة وسعر النفط كون هذا الأخير هو المحرك والقائد للتغير إما نحو الإستقرار أو الإختلال في المؤشرات الاقتصادية.

الفصل الأول:

مدخل إلى الصدمات النفطية

الفصل الأول:

مدخل إلى الصدمات النفطية

يعتبر النفط المصدر الأساسي للطاقة في العالم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وبذلك يحتل مكانة عالمية عالية كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، ثم أن أهميته تتجلى من خلال ارتباطه بالنمو الإقتصادي وتضاعف إنتاجه واستهلاكه. ولا يزال دوره يتزايد في مجالات متعددة فالسلعة النفطية تتميز عن غيرها من السلع بخصائص أكسبتها أهمية كبيرة أدت إلى أن تكون أسعار هذه السلعة متميزة عن أسعار السلع الأخرى، وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقدماً وأن التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من كساد أو ازدهار سيؤثر على الإقتصاديات التي تعتمد على النفط بدرجة أساسية.

حيث تتزامن كل الصدمات النفطية مع التغيرات العميقة التي تطرأ في سوق النفط، إذ تعرضت السوق النفطية في فترة ما بعد 2000 لعدة صدمات أخلت بتوازنها وإستقرارها، وكان من أهمها الصدمة النفطية لسنة 2004 التي سجلت أرقاماً قياسية في الإرتفاع، لتتسبب بعد ذلك الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 تراجعاً طفيفاً في الأسعار، ليستقر الوضع حتى سنة 2014 الذي شهد تدهوراً كبيراً في الأسعار أثر على معظم إقتصاديات دول العالم. ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية والأحداث العملية للصدمات النفطية، تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية؛

المبحث الثاني: الصدمتان النفطيتان 2004 و2009؛

المبحث الثالث: صدمة النفط لسنة 2014.

المبحث الأول: الإطار النظري للصدمات النفطية

إن التقلبات المستمرة في أسعار النفط جعلت إقتصاديات الدول النفطية تعيش حالة اضطراب دائمة ومستمرة، فهذا التذبذب الواضح في أسعار النفط وضع خبراء الإقتصاد في جدل كبير، وهو ما وضع الإقتصاد العالمي في مأزق وأصبح كل شيء مرتبط بأسواق النفط العالمية، فتأثير أسعار النفط لم يعد يؤثر فقط على المشتقات النفطية الطاقوية بل تعدى إلى أكثر من ذلك ليشمل جميع المعاملات الإقتصادية الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الصدمات النفطية

يعتبر النفط المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية العالمية بامتياز، باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، كما يعتبر سعر النفط من أهم المتغيرات التي تؤثر على المعاملات الاقتصادية، فقد أصبح محور اهتمام جميع دول العالم من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أولاً: تعريف الصدمة النفطية

قبل التطرق إلى تعريف الصدمات النفطية، يجب في البداية إعطاء لمحة عن النفط، إذ يعتبر خليط من المواد الهيدروكربونية التي تتكون وتتجمع في باطن الأرض وتظل فيه إلى أن تخرج لسطح الأرض من تلقاء نفسها أو بفعل العوامل الطبيعية المختلفة أو بفعل الإنسان.¹ وعليه فالنفط إذن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيميائياً من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، ومادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزيئي لكل منها، أي أنه عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تأخذ أشكالاً متعددة في تركيبها الجزيئي، فينتج عنها في كل حالة منتج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.

أما بالنسبة للصدمة النفطية يوجد العديد من التعاريف يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

تعرف الصدمة النفطية بأنها عبارة عن اختلال مفاجئ في السوق النفطية والناجئة عن اختلال في محددات العرض أو الطلب والتي تؤدي إلى حدوث تقلبات حادة في الأسعار النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض.² كما تعرف أيضاً على أنها تحركات مفاجئة وحادة في الإمدادات والطلبات الأساسية للنفط خلال فترة معينة.³

يمكن القول أن صدمة النفط هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في صناعة النفط، مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بصناعة النفط مثل حركة رؤوس الأموال والتغيرات الجيوسياسية.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعيرية البترولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2015)، ص 15.

² رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، (السداسي الثاني 2017)، ص 178.

³ Ine Van Robays, "Macroeconomic Uncertainty and the Impact of Oil Shocks," Working Paper Series N° 1479 (October 2012): p.4.

ثانيا: أنواع الصدمات النفطية

يجب التمييز بين نوعين من الصدمات النفطية، الصدمة الإيجابية والصدمة السلبية.

1. الصدمة الإيجابية: هي حالة تصيب الإقتصاد تعبر عن إرتفاع مفاجئ في أسعار النفط، مما يترتب عنه أثر

سلي على النمو الإقتصادي العالمي، كما يمكن تعريفها على أنها إرتفاع سريع وكلي لسعر بيع النفط، والذي بدوره يفجر أزمة في البلدان غير المنتجة والمستوردة له.¹

2. الصدمة السلبية: وهي انخفاض مفاجئ في أسعار النفط، يحدث عادة عندما تقوم البلدان المنتجة للنفط

بزيادة إنتاجها، أي أن العرض يفوق الطلب.²

من خلال التعريفين السابقين يتبين وجود علاقة بين الصدمة الإيجابية والصدمة السلبية، فما هو سلمي بالنسبة للدول المصدرة الناجم عن انخفاض أسعار النفط يترتب عليه نقص في عائدات النفط، يعتبر إيجابي بالنسبة للدول المستوردة من خلال انخفاض النفقات الموجهة لاستيراد النفط. وما هو إيجابي للدول المصدرة للنفط من خلال الزيادة في العوائد النفطية المترتبة عن إرتفاع أسعار النفط، يعتبر سلمي بالنسبة للدول المستوردة من خلال زيادة النفقات الموجهة لاستيراد النفط.

المطلب الثاني: أسباب الصدمات النفطية

إن أسباب الصدمات النفطية كثيرة ومتعددة منها ما هو مرتبط بالطلب والعرض، ومنها ما هو يتعلق بمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك، بالإضافة إلى فعالية نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، ويمكن إبرازها فيما يلي:

أولا: عوامل متعلقة بالطلب على النفط

يعود عادة إرتفاع الطلب على النفط إلى تزايد الحاجة إليه باعتباره عنصر ضروري في الإقتصاد الحديث، وذلك من أجل الإستهلاك الفوري في عمليات إنتاج المنتجات المكررة، مثل البنزين، زيت التدفئة، ووقود الطائرات، وتظهر كثافة استخدامه خصوصا في الإقتصاديات الناشئة نظرا للنمو الإقتصادي السريع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نمو استهلاك النفط في الصين لوحدها بنسبة 35% خلال الفترة 2003-2007 أي ما يقارب معدل 9% سنويا، ولا يزال استهلاك الفرد من النفط في كل من الصين والهند منخفضا للغاية مقارنة بالدول مرتفعة الدخل،

¹ http://www.cvce.eu/obj/hans_apel_le_choc_petrolier_et_ses_consequences-fr Accessed: 08/03/2019.

² <http://www.fioulmarket.fr/actualites/baisse-prix-petrole-repercussions-politiques> Accessed: 08/03/2019.

بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح في هذه الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، من هنا يتبين أن عوامل السوق سوف تستمر في تأكيد ضغطها على الأسعار.¹

ثانياً: عوامل متعلقة بجانب عرض النفط

إن تباطؤ الإستثمارات نتيجة إرتفاع تكاليف النفط يمكن اعتباره من أهم الأسباب وراء انخفاض الإنتاج النفطي، إضافة إلى تعطل وعدم الانتظام في بعض الامدادات، وكذلك عدم الانتظام والتفاهم بين دول الأوبك والدول خارج الأوبك في امدادات السوق بالنفط، حيث سجلت الأوبك زيادة الإنتاج سنة 2003 بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً، بينما زاد الإنتاج خارج الأوبك في نفس الوقت بنسبة 4.4 مليون برميل يومياً.²

تعتبر العوامل المرتبطة بالعرض من المسببات الرئيسية لحدوث الصدمات النفطية، من خلال حدوث وفرة في المعروض النفطي مقابل الطلب عليه، وينتج هذا عندما ترفع الدول المصدرة في إنتاجها اليومي مقابل تراجع الطلب عليه نتيجة انخفاض النمو في بعض البلدان الأكثر استهلاكاً للنفط.

ثالثاً: فعالية منظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك

تسعى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى تنسيق وتوحيد وتطوير السياسات النفطية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحهم منفردين أو مجتمعين، كما تعمل على المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق إستقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وتجنب التقلبات الضارة في إيرادات النفط، كما تسعى المنظمة إلى المشاركة الفعالة في وضع السياسات الإنتاجية على نحو يتميز بالانتظام والإقتصاد والكفاءة التي تضمن مصالح الدول المنتجة والمستهلكة.³

اهتمت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة 1990 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط، حيث أنها تهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها حتى تضمن إستقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وهي بذلك تحاول حماية مصالح الدول المنتجة للنفط التي تعتمد على دخل ثابت للتنمية وتطوير إقتصادياتها الريفية، كما تضمن الدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الإقتصادية، وكذلك تحدد العوامل التي تؤدي إلى تدهور الأسعار في السوق العالمية وتحاول معالجتها حتى لا تؤثر على السوق العالمي.

¹ داود سعد الله، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار"، مجلة الباحث، العدد 09 (2011)، ص 213.

² المرجع نفسه، ص 214.

³ أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة جالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012)، ص 108.

رابعاً: زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط

إن التوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبياً للاستثمار في السلعة الأساسية وباعتبار أن النفط أحد أهم هذه السلع، إذ تعتبر التوقعات أحد الدوافع المشجعة لدخول العديد من المستثمرين الجدد للسوق النفطي، وكون أن العلاقة بين عائدات السلع الأساسية وإرتفاع معدلات التضخم طردية، لذلك يدخل المستثمرين في سوق النفط للتحوط من مخاطر التضخم وضعف الدولار، وقد ساهمت الابتكارات المالي في سوق النفط إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من إرتفاع الأسعار دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط، وهو ما برز واضحاً في كثافة نشاط المضاربة (شراء النفط بغرض إعادة بيعه بسعر أعلى بدلاً من استخدامه لأغراض تجارية في الأسواق الآجلة للنفط)، وخلال بدايات القرن الواحد والعشرين بدأت العقود المستقبلية للنفط ترتفع من سنة لأخرى حتى فاقت الكمية الفعلية من إنتاجه واستهلاكه، حيث ظهر ما يسمى بالبراميل الورقية* ونتيجة لزيادة الطلب عليها زادت المخاوف في الأسواق نتيجة الإرتفاع المتواصل للأسعار، مما دفع مستخدمي النفط الفعليين إلى التحوط من هذا الإرتفاع عن طريق دعم مخزوناتهم النفطية، مما تسبب في زيادة متزامنة للطلب والمخزون للضغط على الأسعار.¹

خامساً: تغير سعر صرف الدولار

لقد أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثراً كبيراً على صناعة النفط العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد من الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار النفط حيث أن الإرتفاع الكبير الذي يبدو في الأسعار الاسمية لسلة أوبك** لم يكن حقيقياً، وإرتفاع معدلات التضخم وانخفاض أسعار الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى يساهم إلى حد بعيد في اتساع الفجوة بين قيمته الحقيقية والإسمية، أو عند مقارنة الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك بقيمتها الإسمية بالعملات الرئيسية يتضح جلياً أثر انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي في تضخيم حدة الإرتفاع في أسعار النفط.²

* ظهرت هذه التسمية نتيجة تزايد أنشطة المضاربة في السوق الآجلة، وهي تمثل العقود النفطية يمكن فيها الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى حيازته فعلياً، ونتيجة تطور هذه العملية أصبح المعروض من هذه البراميل أكثر من الشحنات النفطية الحقيقية، هذا ما أدى إلى خلق طلب وهمي على النفط.

¹ إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة: حالة الدول العربية، 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 12 (2013)، ص 11.

** تعتمد أوبك على المتوسط الحسابي لسعر هذه السلة في سياستها الإنتاجية، وعلى الرغم من أن أوبك تبنت السلة منذ عام 1987 إلا أن أهميتها ظهرت عام 2000 عند اعتماد النطاق السعري الذي يقضي بتغيير سياسة الإنتاج للمحافظة على سعر هذه السلة ضمن نطاق محدد.

² إبراهيم بلقلة، مرجع سابق، ص 11.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمات النفطية

إن أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الصدمات النفطية في صناعة النفط، عند الإرتفاع أو الإنخفاض في الأسعار بشكل مفاجئ في السوق لها تأثير كبير على جميع إقتصاديات دول العالم.

أولاً: الصدمات النفطية الناجمة عن انخفاض الأسعار

إن أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط الناجمة عن انخفاض الأسعار تقع معظمها على الإقتصاد الكلي، ويمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:¹

1. أثر انخفاض أسعار النفط على الإقتصاديات المستوردة: يحدث انخفاض أسعار النفط ضرراً بالغا

بإقتصاديات الدول النامية غير المصدرة للنفط وبالتالي:

- يؤدي انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض الطوعي* من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما يؤدي إلى الحد من قدرة الإقتصاديات النامية على الإعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية، يؤدي ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية بشكل يهدد النظام المالي الدولي بأكمله، إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الإستهلاك أو الإستثمار.
- أصبحت نسبة هامة من إجمالي الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتياً، الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطياتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشاً داخلياً كانت أهم معالمه تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقة الإنتاجية وانحيار معدلات النمو الإقتصادي بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخمي).
- تضررت الدول النامية غير المصدرة للنفط من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول النفطية قبل ظهور الصدمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول النفطية.

¹ داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012)، ص ص 25-27.

* المقصود بالإقراض الطوعي لدول الأوبك تلك القروض التي كانت الدول الأعضاء في المنظمة تقدمه للدول النامية بمعدلات فائدة منخفضة وفي بعض الأحيان الإعفاء التام من دفع الفوائد على القروض.

2. أثر انخفاض أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة: أثرت الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط على إقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط حيث أدى إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي:
- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للنفط؛
 - تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية، ومع ذلك كان من المفترض ألا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق المالي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الإقتصادية وبالضغوط التضخمية في الإقتصاد.
 - أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في تلك الدول، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الإستثماري والإئتمائي.

ثانيا: الصدمات النفطية الناجمة عن إرتفاع الأسعار

يؤدي تقلب أسعار النفط صعودا إلى تحقيق مكاسب للدول المصدرة حيث يولد لها فوائض مالية كبيرة، بالمقابل يؤدي ذلك إلى خسائر قد تصل إلى حد الأضرار البالغة على إقتصاديات الدول المستوردة.

1. أثر إرتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة: يولد هذا النوع من الصدمات فوائض مالية للدول المصدرة للنفط، حيث شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز، ففي سنة 1974 ارتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض تغيرا جذريا في هيكل المدفوعات الدولية، فقبل بروز المشكلة كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض مقابل عجز الدول النامية، وقد بلغ حجم هذا الفائض قبل إرتفاع سعر النفط 12 مليار دولار، وبظهور الفوائض النفطية تغير هذا البنيان كليا، إذ انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز، حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار في 1974 كما عرفت الدول النامية غير المصدرة للنفط عجزاً قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، مقابل ذلك فائض في الدول المنتجة والمصدرة للنفط قدره 65 مليار دولار، ومن الطبيعي أن تعارض الدول الرأسمالية هذا الإتجاه ومن هنا بدأت تلقي بتبعات الصدمة التي تعانيتها على العلاقات الدولية، كما بدأت تبين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي العالمي من حيث إمكانية تأثير الفوائض على حركة رؤوس

الأموال الساخنة*، إذ ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للنفط، وقد استطاعت هذه الدول فعلاً أن تطور أنظمة داخلية تسمح لها بالاحتياط من احتمالات التقلبات السعرية التي تؤثر سلباً على إقتصادياتها، مثل شبكة المقايضة والتي يتم في ظلها تبادل الإئتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة، من جهة أخرى كانت الأرصدة النفطية رغم حجمها الكبير لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من الأصول المتداولة في الأسواق حيث قدرت بـ 55 مليون دولار عام 1974، مقارنة بالأموال المستثمرة في الأصول قصيرة الأجل في سوق الأورو دولار والتي تقارب 250 مليار دولار، وبالتالي يكون واضحاً أن تدفق الفوائض النفطية لا يمكنها أن تلعب دور الأموال الساخنة في الأسواق النقدية.¹

2. آثار ارتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات المستوردة: هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للنفط بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية للدول الرأسمالية من خلال الإستثمار المباشر، أما الباقي فيتم الإحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة.

أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الإحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول، فمعظم الأرصدة النفطية لدول الأوبك تم الإحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك واستثمارات قصيرة الأجل)، في حين لجأت الدول النامية غير المنتجة للنفط إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية، إذ ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي الوطني للدول النامية غير المصدرة للنفط، كما أن الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للنفط من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من استثمارات واحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.²

* الأموال التي تعمل في الأسواق النقدية، بحيث يمكن إحداث خيار في النظام المالي والنقدي لدولة ما في حالة اتفاق المستثمرين على تحويل جماعي لأموالهم، كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997.

¹ داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (الجزائر: دار هومه للنشر، 2013)، ص 35-36.

² داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 23-24.

المبحث الثاني: الصدمتان النفطيتان 2004 و2009

شهدت سنة 2004 إرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها من قبل، حيث شهدت هذه السنة نمو كبير وغير متوقع في الواردات النفطية، لكن تفاقم الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضح على سوق النفط سنة 2008، لتتهاوى الأسعار خلال سنة 2009.

المطلب الأول: الصدمة النفطية لسنة 2004

تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك إلى 36 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.

أولاً: الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا كبيرا في مستوياتها حيث بلغ سعر البرميل 23.1 دولار أمريكي لينخفض بـ 5.3 دولار أمريكي بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار، حيث بلغ سعر البرميل 24.3 دولار أمريكي وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل. وشهد العالم ثورة أسعار النفط سنة 2004 حيث تميز هذا العام بإرتفاع متواصل للأسعار لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية* من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك 36 دولار للبرميل ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لنفس السنة.¹

ثانياً: أسباب صدمة النفط لسنة 2004

وقد أرجعت الأسباب المؤدية لهذه الصدمة والإرتفاع المتواصل في الأسعار إلى:

- حصول زيادة غير مسبوق في الطلب على النفط عام 2004، فقد تميز السوق بشدة الطلب وقدرة قليلة على زيادة الإنتاج؛
- تجاوز الإستهلاك العالمي الـ 80 مليون برميل في اليوم؛

* السعر الإسمي للنفط هو السعر الحالي الذي يجري التعامل به عمليا في السوق في تاريخ معين ويمثل سعر البرميل الواحد، أما السعر الحقيقي هو السعر الإسمي الحالي منسوب إلى سنة الأساس ويتم حسابه من خلال السعر الإسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم بين سنة الأساس والسنة الحالية، وبموجه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية والقدرة الشرائية في سنة الأساس.

¹ سمية موري، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015)، ص ص 21-22.

- زيادة الطلب على النفط الخام في كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛
- إرتفاع معدل النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وإقتصاديات الدول الأوروبية؛
- الأسواق الجديدة متمثلة في الرأسماليات الناشئة في الدول الآسيوية والصين، وهي تحقق معدلات نمو متزايدة ويزداد طلبها على النفط.¹
- عدم إستقرار الأوضاع في فنزويلا مما أدى إلى نقص الإمدادات منها؛
- الاضطرابات السياسية في نيجيريا والتي انعكست سلبا على صناعة النفط الوطنية مع حدوث أعمال عنف مستمرة في *Burt Harkut* عاصمة قطاع النفط في نيجيريا مما أدى إلى انخفاض الإنتاج فيها؛
- الأوضاع السائدة في العراق، إضافة إلى المشاكل التي تعاني منها شركة *Youkous* الروسية، إذ ساهمت مشاكل شركة الطاقة الروسية في زيادة أسعار النفط بنسبة 23%، وتنتج *Youkous* 1.7 مليون برميل يوميا ويساوي إنتاجها نسبة 20% من نفط روسيا، وتصدر ما يتجاوز المليون برميل وتؤمن 2% من النفط العالمي.²

تعددت الأسباب الكامنة وراء الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال سنة 2004 فالمشاكل السياسية في العراق ونيجيريا وشركة النفط الروسية العملاقة يوكوس وفنزويلا، مما أدى إلى نقص الامدادات النفطية في هذه الدول، بالإضافة إلى زيادة الطلب غير المسبوقة المدعمة بإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، وقد ركزت السوق النفطية العالمية على تقلص حجم الإنتاجية الفائضة للنفط نتيجة الزيادة في الطلب العالمي عليه مع قدرة قليلة على زيادة الإنتاج العالمي من النفط.

ثالثا: دور منظمة الأوبك في مواجهة صدمة 2004

تجاوبت منظمة الأوبك مع الطلب العالمي المتزايد على النفط، فخلال سنوات 2000-2003 زادت المنظمة من مستويات إنتاجها إستجابة للطلب المتزايد على النفط، إلا أن الزيادة في هذه السنوات كانت متواضعة إذ كانت بحدود 200-300 ألف برميل كل يوم، إلا أنه إبتداء من سنة 2003 حصل تغيير هيكلي في الطلب على النفط فدخل العالم مرحلة جديدة إذ بلغت الزيادة في الطلب على النفط 1.5 مليون برميل في اليوم، وفي عام 2004 أصبحت الزيادة بحدود 2 مليون برميل في اليوم، واستجابة للطلب العالمي المتزايد على النفط تم اجتماع وزراء دول منظمة الأوبك في بيروت بتاريخ: 03 جوان 2004 عقب وصول الرقم القياسي لأسعار النفط 42.82 دولار

¹ ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص 30-31.

² المرجع نفسه، ص ص 19-24.

للبرميل في 21 جوان 2004، وقرروا زيادة الإنتاج بمقدار 2 مليون في اليوم على مرحلتين، وواصلت أسعار النفط صعودها وفي اجتماع فيينا المنعقد في 15 سبتمبر 2004 قررت المنظمة زيادة إنتاجها بمقدار مليون برميل في اليوم، ولم يكن لقرار أوبك في اجتماع فيينا أي أثر على أسعار النفط، وبذلك تكون أوبك قد تجاوزت حصصها الإنتاجية بمقدار 1.80 مليون برميل في اليوم، ومع ذلك تتهم أوبك بأنها المسؤولة عن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية والواقع يشير إلى عكس هذا تماما، فالالتزامات الموجهة إلى أوبك غير صحيحة فقد استغلت المنظمة قبل اجتماع فيينا السعة الإنتاجية الإضافية لديها ورفعت من مستويات إنتاجها في محاولة منها لتهدئة حالة الأسواق وللتعبير عن حسن النوايا، ولكن الذي حصل في سوق النفط العالمية خارج عن إرادة جميع الدول المنتجة والمصدرة للنفط وليس أوبك وحده، المشكلة هو أن الإستهلاك العالمي تجاوز عتبة الـ 80 مليون برميل في اليوم، وأن تقلص الفجوة بين العرض والطلب على النفط تسبب في زيادة القلق في أسواق النفط العالمية، واستغلت هذه الحالة من قبل المضاربين على إرتفاع أسعار النفط.¹ والجدول الموالي يوضح تطور أسعار النفط خلال الفترة من 2002-2007.

الجدول رقم 1-1: الصدمة النفطية الإيجابية 2002-2007

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	سعر سلة أوبك	السنة	سعر سلة أوبك
2002	24.36	2005	50.64
2003	28.20	2006	61.08
2004	36.05	2007	69.08

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2010-2011

Site web : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

من خلال الجدول رقم 1-1 والذي يبين أن سعر البرميل في سنة 2002 يقدر بـ 24.36 دولار ثم ارتفع في سنة 2003 ليلعب 28.20 دولار للبرميل، واستمرت الأسعار بالإرتفاع حتى وصلت إلى مستويات قياسية في سنة 2004 لم تشهدا الأسعار من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك 36.05 دولار للبرميل، ليتخطى حدود 50 دولار مع في سنة 2005 واستمرت الأسعار في الإرتفاع خلال سنتي 2006-2007 حيث وصل سعر البرميل 61.08 و69.08 دولار على الترتيب.

¹ ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص ص 4-6.

المطلب الثاني: الصدمة النفطية لسنة 2009

إن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثراً واضحاً على سوق النفط وذلك سنة 2008، لتشهد الأسعار في سنة 2009 انخفاضاً في المعدل السنوي لسلة أوبك لأول مرة منذ سنة 2001.

أولاً: مؤشرات صدمة النفط لسنة 2009

شهد العالم سنة 2007 إرتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90 دولار للبرميل، ليبلغ 113.5 دولار في الثلاثي الثالث لسنة 2008 غير أنه هوى إلى حد 52.5 دولار للبرميل في الفصل الرابع، ويعزى سبب ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والتي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية ما ساهم في الإنخفاض الحاد للأسعار غير أنه استقر عند سعر 61 دولار للبرميل في سنة 2009 بنسبة انخفاض 35.4% مقارنة بسنة 2008.¹

ثانياً: أسباب صدمة النفط لسنة 2009

ببروز الأزمة المالية العالمية وانتقال آثارها إلى الإقتصاد العالمي وعلى الكثير من المتغيرات الإقتصادية، فإن ذلك قد وُلد العديد من الأسباب التي أدت إلى اتخاذ أسعار النفط منحني تنازلي، تتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:²

1. انخفاض معدل النمو الإقتصادي العالمي وعلاقته بالطلب على النفط: لقد تسببت التطورات

المتسارعة للأزمة منذ بروزها في الربع الثالث لعام 2008 في زيادة مستوى الضبابية وعدم الثقة في الرؤى المستقبلية للإقتصاد العالمي، حيث كان الارتباط بين معدلات النمو الإقتصادي ومعدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقاً جداً، إذ أدى الإنخفاض الكبير في معدلات النمو الإقتصادي العالمي خلال سنتي 2008-2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط، حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى 0.3%- ثم إلى 1.6%- عام 2009 وبتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008-2009 يلاحظ جلياً مدى التقلبات فيها استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الإقتصاد العالمي بشكل عام.

2. انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق

الإستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البراميل الورقية

¹ تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2009، ص 34.

² إبراهيم بلقعة، مرجع سابق، ص 14.

وذلك خلال مرحلة بروز الأزمة وفي ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في إرتفاع أسعار النفط، فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الإقتصادي مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، وانعكس ذلك على انخفاض حاد الأسعار ما يعكس تميز أسواق النفط على أنها من أسرع وأشد الأسواق حساسية تجاه المتغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداولة في السوق الآجلة للنفط انحصار كبير خلال النصف الثاني من سنة 2008.

3. الإرتفاع في مستويات المخزونات النفطية: ساهمت الزيادة الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، والولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الإنخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و2009 إرتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل نهاية شهر ديسمبر 2008، ويمثل ذلك إرتفاعا بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% من سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، ويمثل ذلك إرتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%.

4. إرتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك: تشير إحصائيات الأوبك إلى أنه كلما كانت الإنتاجية فائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدوداً، وبلجوء أوبك إلى إقرار الخفض في امداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق وذلك لمنع أسعار النفط من الإنخفاض، حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008، الأمر الذي ترتب عليه إرتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك، وهو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة ويساهم في تبيد مخاوف نقص الامدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

من خلال ما سبق يتبين أن الإنخفاض الكبير في معدلات النمو الإقتصادي العالمي خلال سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية أدى إلى انخفاض معدلات نمو الطلب على النفط ومنه تراجع الأسعار، كما أن للمضاربين تأثير كبير على تلاعبات أسعار النفط من خلال خفض أو رفع الأسعار من أجل تحقيق الأرباح، إضافة إلى إرتفاع المخزونات النفطية العالمية والإرتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى أوبك كل ذلك ساهم بشكل كبير في الضغط على الأسعار نحو الإنخفاض.

ثالثاً: دور منظمة الأوبك في مواجهة صدمة 2009

قامت الدول الأعضاء في منظمة الأوبك في بداية عام 2009 بخفض إنتاجها من النفط من أجل الحد من انخفاض أسعارها، وتراجع بذلك متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام، ولقد ساهمت هذه السياسة في رفع السعر الفوري لسلة خامات أوبك من 41.5 دولار للبرميل في جانفي 2009 إلى 74 دولار في ديسمبر 2009¹. والجدول الموالي يوضح تغيرات أسعار النفط خلال الفترة 2008-2012.

الجدول رقم 1-2: تطور أسعار النفط خلال 2008-2012

الوحدة: دولار/البرميل

السنة	السعر الرسمي	السنة	السعر الرسمي
2007	69.08	2010	77.45
2008	94.45	2011	107.46
2009	61.06	2012	109.45

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2013Site web : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

من خلال الجدول رقم 1-2، إذ كان سعر البرميل في سنة 2007 يقدر بـ 69.08 دولار للبرميل، ليشهد إرتفاعاً حاداً سنة 2008 حيث بلغ 94.45 دولار للبرميل، ونتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية سنة 2009 تراجعت أسعار النفط إلى 61.06 حيث فقدت حوالي 35% من قيمتها مقارنة مع السنة السابقة، ليرتفع سعر النفط من جديد في 2010 إلى 77.45 دولار للبرميل ويواصل إرتفاعه في سنتي 2011 و2012 ليصل إلى 107.46 و109.45 دولار على التوالي.

المبحث الثالث: صدمة النفط لسنة 2014

تبلورت مؤشرات الصدمة النفطية لسنة 2014 إبتداء من النصف الثاني لنفس السنة، حيث بدأت الأسعار بالإنخفاض المستمر والمتتالي إلى أن فقدت ثلثي قيمتها مع بداية سنة 2016، ويرجع هذا الإنخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى أسباب اقتصادية مرتبطة بالطلب والعرض في السوق العالمي بالإضافة إلى أسباب أخرى، كما أن تراجع دور منظمة الأوبك في الحفاظ على الأسعار والتحكم في الكميات المنتجة من طرف أعضائها زاد من تفاقم حدة هذه الصدمة.

¹ فظيمة لبعل، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017)، ص 119.

المطلب الأول: ماهية صدمة النفط لسنة 2014

في منتصف عام 2014 بدأت الزيادة في العرض تظهر في الأسواق العالمية للنفط بنحو أكبر من الطلب عليها، وبدأت الأسعار في الإنخفاض وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض الأوبك إنتاجها لتعادل الطلب العالمي للنفط، لكنها لم تقوم بذلك لتتهاوى الأسعار بحوالي 74% من قيمتها في ظرف سنتين.

أولاً: الإنخفاض المتواصل لأسعار النفط

حافظت أسعار النفط العالمية خلال النصف الأول من سنة 2014 على مستوياتها المرتفعة التي كانت في حدود 110 دولار للبرميل، إلا أنه ومع بداية النصف الثاني بدأت الأسعار بالتراجع التدريجي، ثم تسارع الإنخفاض بعد ذلك ليصل إلى 62 دولار للبرميل في نهاية عام 2014،¹ واستمرت الأسعار بالإنخفاض مع بداية سنة 2015 لتصل إلى مستويات قياسية ببلوغها حدود 30 دولار نهاية 2015 وبداية 2016 مع ظهور بوادر إستقرار أسعار النفط عند هذه المستويات المنخفضة نسبياً. واهتماماً بالمشكلة التي تسببها أسعار النفط المنخفضة نسبياً، فقد كان سعر البرميل منذ جويلية 2014 إلى غاية جانفي 2016 حوالي 74% من قيمته، فقد كان سعره في البداية 105.6 دولار للبرميل ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار، وهو ما أوقع الدول المنتجة للنفط وخاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازنتها في وضعية صعبة.²

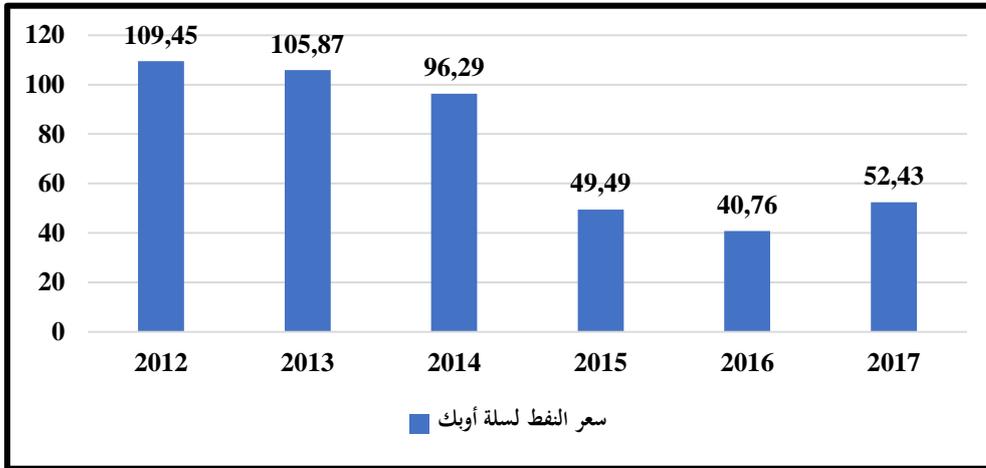
ونجم عن هذا التدهور في أسعار النفط خسائر وأرباح كبيرة لأطراف متعددة، ولا يوجد دولة في العالم لا تتأثر بتحركات أسعار النفط، ولا يوجد في عصرنا سلعة أخرى لها هذه التأثير وهذه الأهمية وهذا الإهتمام كما للنفط وأسعاره، وهذا بسبب ضخامة الأثار السالبة والموجبة التي تحدثها، فإرتفاعها يخلق راجحين وخاسرين، وانخفاضها يبدل مواقع الراجحين بمواقع الخاسرين، ولكنها ليست معادلة صفرية، والشكل الموالي يوضح تطور أسعار النفط للفترة 2012-2017.

¹ البنك المركزي الأردني، "أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني" (دائرة الأبحاث، شباط 2015)، ص 02.

² فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري" مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، (2016)، ص 23.

الشكل رقم 1-1: تطور أسعار النفط من 2012 - 2017

الوحدة: دولار/البرميل



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على OPEC Annual Statistical Bulletin 2018
Site web : https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

يلاحظ من الشكل رقم 1-1 أن أسعار سلة خامات أوبك السنوي بلغت ذروتها عام 2012 لتصل إلى 109.45 دولار للبرميل، لتبقى مرتفعة في سنة 2013 ببلوغها 105.87 دولار، وفي النصف الثاني من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض المفاجئ لتصل إلى 96.29 دولار للبرميل، وتزايدت حدتها بعد قرار الأوبك بشأن الإبقاء على سقف الإنتاج لدولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، ليبلغ معدل سعر خامات الأوبك في سنة 2015 قيمة 49.49 مسجلا بذلك أدنى مستوياته منذ أكثر من 05 سنوات، ليواصل انخفاضه في سنة 2016 ليصل إلى 40.76 دولار للبرميل غير أن هذا تحسن في 2017 ليبلغ 52.43 دولار حسب أسعار سلة خامات الأوبك.

ثانيا: تراجع دور منظمة الأوبك

ينتج أعضاء منظمة الدول المصدرة للبتروال الأوبك الثلاثة عشر حوالي 36.33 مليون برميل يوميا من النفط، أي ما يعادل 39% من إجمالي الإمدادات العالمية لسنة 2014، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط المقدر بـ 97 مليون برميل يوميا، لكن الأوبك وحتى جوان 2016 لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماما، ذلك أن أعضاؤها ما يزالون يحافظون على معدلات إنتاج مستمرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من النفط.¹

¹ لطيفة طوبال، "أثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط"، مجلة المدير بجامعة الجزائر، العدد 05 (2017)، ص ص 145-146.

تجدر الإشارة أن العضو المؤثر في هذه المنظمة هو المملكة العربية السعودية ثالث أكبر مصدر للنفط في العالم، التي تبقى مصممة على رفض مقترح خفض إنتاجها والتخلي عن حصتها في السوق بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها في سنتي 2015-2016 على التوالي، فهي تسعى من خلال الإبقاء على أسعار النفط العالمية منخفضة إلى تحقيق هدف اقتصادي بتشبيط التقنيات البديلة لإنتاج النفط الصحري والتنقيب في أعماق البحار والتي تتطلب استثمارات هائلة، وبالتالي إخراجها من دائرة المنافسة، وهدف سياسي من خلال التأثير على غريمها الأساسي في المنطقة إيران المصدر الجديد للنفط في السوق العالمية.

ثالثاً: سياسة منظمة الأوبك تجاه أسعار النفط

إن قرار الأوبك بعدم خفض الإنتاج جاء بناء على تجربة الأوبك في الثمانينات وإرتفاع الأسعار بعد حرب الخليج الأولى، وكيف ساعد ذلك الإرتفاع حقول بحر الشمال على زيادة إنتاجها فأصبحت السوق بتخمة وتراجعت الأسعار، حيث انخفضت حتى 10 دولارات بينما لم تتأثر دول الشمال بذلك بسبب تنوع اقتصاداتها، والنفط قطاع ثانوي عندها، وبممكنها أن تشتري نفطاً رخيصاً من دول العالم الثالث، أما دول منظمة الأوبك فلا تستطيع أن تفعل ذلك لأن النفط يشكل عندها نحو 90% من الإيرادات، فالأسعار المرتفعة قد سمحت بتطوير النفط الرملي وأصيب سوق النفط بالتخمة فانخفضت الأسعار إلى ما دون 50 دولار للبرميل.

إن دور أوبك قد تغير حالياً، فقد كانت حصتها في الماضي تبلغ نحو 60% من الصادرات العالمية، وكانت تقوم بدور المنتج المرن الموازن للسوق وإستقرار الأسعار، أما حالياً فحصة أوبك نحو 30%، ولم تعد تستطيع أن تقوم بالدور نفسه وليس من مصلحتها أن تخفض إنتاجها لوحدها، إذ قامت منظمة الأوبك بالتفاهم مع مصدرين من خارج أوبك لخفض الإنتاج ولم تتوصل لاتفاق بسبب عدم رغبة دول خارج أوبك بخفض إنتاجها والالتزام بحصص، فأصبحت السوق بتخمة مليون برميل فائض إضافة إلى مخزون تجاري واستراتيجي عالمي في أعلى معدلاته ولا تستطيع أوبك أن تخسر أسواقها، وإن قرار أوبك قد أتخذ بصورة جماعية بما في ذلك فنزويلا وإيران، ولم يكن قرار سعودي فقط، لأنه لم يكن أمام أوبك خياراً آخر، والروس رفضوا الإتفاق مع المنظمة على تخفيض الإنتاج وكذلك غيرهم، فإذا كان قرار تخفيض الإنتاج من طرف منظمة الأوبك فقط فإنها تكون الضحية وتفقد أسواقها.¹

¹ سمير سعيفان وآخرون، "ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2016)، ص ص

المطلب الثاني: أسباب انخفاض أسعار النفط

عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية هبوطاً مطرداً بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمان، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولار مطلع عام 2016 بمعدل انخفاض تجاوز 74%.

أولاً: أسباب مرتبطة بالعرض

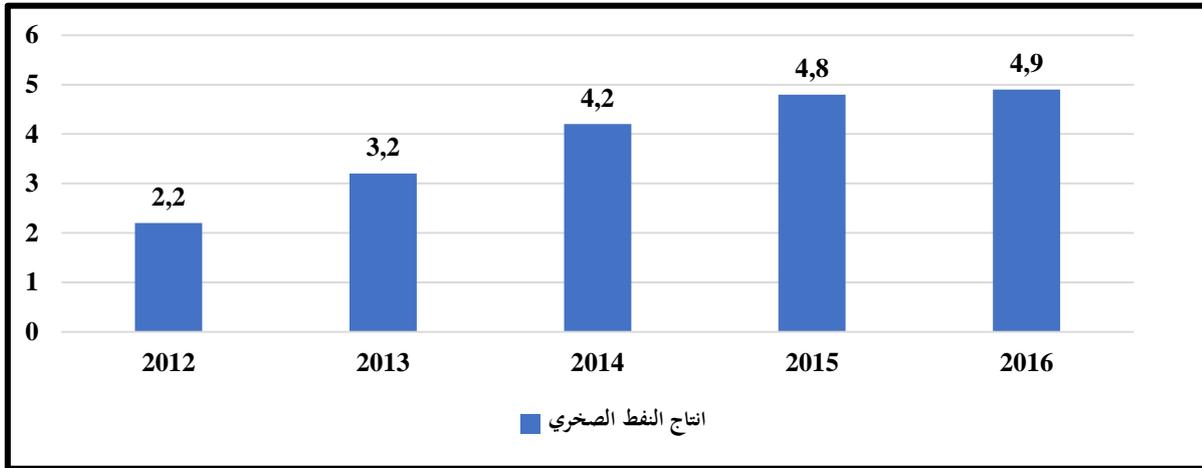
إن انخفاض أسعار النفط في 2014 يمكن تفسيره بعوامل مرتبطة بالعرض، فالإنتاج العالمي للنفط ارتفع بـ 2 مليون برميل في سنة واحدة، وهذا ما أدى إلى وفرة في العرض مقابل الطلب، ويمكن توضيح أهم النقاط فيما يلي:

1. استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية: بين عامي 2012 و 2015 زادت الولايات المتحدة إنتاجها النفطي من 10 ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا (9.5 مليون برميل تقليدي + 4.5 مليون برميل صخري)، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتاجاً للبتروول وهي مرحلة فارقة في تاريخ أسواق النفط، هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، وتعود هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة إلى استخراج ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين، وبالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبياً، إلا أن أسعار النفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الإستثمار مجدداً.¹ والشكل الموالي يوضح إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري (2012-2016).

¹ لطيفة طوبال، مرجع سابق، ص 144.

الشكل رقم 1-2: إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري 2012-2016

الوحدة: (مليون برميل يوميا)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية" (صندوق النقد العربي، 2015)، ص 14، عن الموقع: <http://www.amf.org.ae/ar/>

والجدول الموالي يوضح نسبة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري إلى العالم.

الجدول رقم 1-3: نسبة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري إلى العالم

الوحدة: (مليون برميل يوميا)

السنة	2016*	2015	2014	2013	2012	
الإنتاج العالمي من النفط الصخري	6.01	5.61	4.87	3.62	2.63	
نسبة إنتاج الو.م.أ إلى العالم %	81.5	85.5	86.3	88.4	83.7	

المصدر: جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية" (صندوق النقد العربي، 2015) ص 14، عن الموقع: <http://www.amf.org.ae/ar/>

من خلال الشكل رقم 1-2 والجدول رقم 1-3 يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من أكبر منتجي النفط الصخري في العالم، فقد بلغ إنتاجها حوالي 2.2 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 83.7% من إجمالي الإنتاج العالمي سنة 2012، وارتفع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 38.2% سنوياً خلال الفترة من 2012-2014 ليصل إلى 4.2 مليون برميل يوميا عام 2014 ويتوقع أن يبلغ إنتاجها حوالي 4.8 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 85.5% من الإنتاج العالمي عام 2015.

* قيم تقديرية.

2. **زيادة الإنتاج في العراق:** لم ينتبه العالم إلى أن العراق أصبح البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد ازديادا في إنتاج النفط، إذ بالرغم من الصعوبات التي يشهدها هذا البلد تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكملها، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا، في 2015 ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتجه قبل الاجتياح الأمريكي، غالبية النفط العراقي مصدرها مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال والتي تتمتع باستقرار أمني نسبيا.¹

3. **تركيز الأوبك على الحصص بدل الأسعار:** من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي العمل على توازن السوق على النحو الذي يضمن إستقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة، حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الإتحاد، في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عند ما يزيد الطلب وتخفضه عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريبا لفترة طويلة، غير أن الأوبك انتهجت سياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار، وذلك في محاولة إجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية لمستوردين، مثل قيام السعودية بتخفيض أسعار النفط لبعض زبائنها في آسيا والولايات المتحدة، وقد تبعتها في ذلك كل من إيران والعراق والكويت، وقد شبه بعض المراقبين على ما يحدث أنه حرب أسعار داخل منظمة الأوبك.²

للإشارة إلى أن أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك الثلاثة عشر ينتجون حوالي 36 مليون برميل يوميا من النفط، وبهذا تتحكم المنظمة تقريبا في ثلث الإنتاج العالمي للنفط المقدر بـ 97 مليون برميل يوميا، لكن الأوبك وحتى منتصف 2016 لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماما، ذلك أن أعضائها ما يزالون يحافظون على معدلات إنتاج مستقرة أو يقومون باستخراج كميات أكبر من البترول.

¹ يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، "ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط"، متوفر في: <https://www.dw.com/cda/ar> بتاريخ: 2019/01/29.

² علي قروود وآخرون، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية بجامعة خنشلة، العدد (02) (2017)، ص، ص 202، 201.

4. الإستراتيجية السعودية في التعامل مع الوضع الجديد: عبر العقود القليلة الماضية لعبت السعودية دور ما يعرف " المنتج المرجح " بزيادة الإنتاج لمقابلة الطلب العالمي للمحافظة على إستقرار الأسعار، لكن ما حدث في سنة 2015 حسب الخبراء الإقتصاديين في البنك الدولي يشير إلى حصول تغير هيكلي في الإستراتيجية السعودية هذه، إذ بدلا من الدفاع عن نطاق سعري بحدود 100 دولار للبرميل، تتطلع السعودية للمحافظة على حصتها في السوق، حيث أن الهدف الذي تسعى السعودية إليه من تخفيض الأسعار هو إخراج المنتجين الهامشين الذين أغرقوا الأسواق بالنفط، واستفادوا من إرتفاع الأسعار، في إشارة إلى النفط الصخري الأمريكي، كما اعتبرت السعودية أنه من غير العادل مطالبة الأوبك بتقليص إنتاجها إذ لم يقيم المنتجون خارج المنطقة بالخطوة نفسها، وقد أضاف المنتجون المستقلون حوالي ستة ملايين برميل يوميا من المعروض على مستوى العالم.¹

يمكن القول أن الإستراتيجية التي انتهجتها السعودية للحفاظ على حصصها قد ساهمت بشكل مباشر في التأثير على عرض النفط في الأسواق العالمية، مما إنعكس سلبا على أسعار النفط العالمية باعتبار السعودية أكبر منتج للنفط وعضو مؤثر في منظمة الأوبك.

ثانياً: أسباب مرتبطة بالطلب

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تراجع الطلب على النفط وساعدت في انخفاض أسعاره ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1. **تباطؤ نمو اقتصاد الصين:** واكبت السنوات التي تلت الأزمة الإقتصادية لسنة 2008 إرتفاع الإستهلاك الصيني للبتترول من 7 ملايين إلى 11 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة ما دون الصحراء في إفريقيا مجتمعة، هذه الأرقام توضح أن أي تباطؤ في مؤشرات الإقتصاد الصيني قد تؤثر على أسعار النفط عالميا خاصة بعد انهيار سوق المال الصينية في بداية عام 2016 ثم شهدت بعدها الصين تراجع في الطلب على النفط ما سبب خسائر بالجملة لمؤشرات البورصات على المستوى العالمي وانخفاض في أسعار أهم شركاتها.²

مع نهاية سنة 2013 شهدت الصين تباطؤ حاد للغاية في نشاطها الإقتصادي مما جعل من الصعب تحديد معدل نموها الحقيقي، مشكلة النمو التي أصبحت تقلق السلطات الصينية تأتي أساسا من

¹ علي قروود وآخرون مرجع سابق، ص 202.

² لطيفة طوبال، مرجع سابق، ص 145.

فشل الإستراتيجية المتخذة من طرف الحكومة على مدى 20 عاما المتمثلة في زيادة الأجور وذلك لزيادة الإستهلاك، كما أن إرتفاع الإستهلاك الصيني للنفط من 7 ملايين إلى 11 مليون برميل يوميا منذ سنة 2008، وبالتالي فإن مؤشرات أزمة اقتصادية في الصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.

2. نفط المحيط في البرازيل: تعتبر البرازيل من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية، فبين عامي 2013 و2015 ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى 3 ملايين برميل يوميا، وبحسب احصائيات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئرا جديدا للبترو في البرازيل في سنة 2015 مقارنة بـ 87 بئرا في عام 2014، وبالتالي نقص الطلب البرازيلي على النفط العالمي بشكل كبير كما عززت من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج النفط من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أعماق تتراوح بين 4 و8 كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية، لكن التوقعات باستمرار " المعجزة النفطية" البرازيلية ليست مشجعة، إذ من أجل الوصول إلى هذه الإحتياطيات النفطية في أعماق المحيط، ينبغي استثمار مبالغ طائلة لا يمكن استرجاعها في ظل أسعار النفط العالمية حالياً.¹

ثالثاً: أسباب أخرى

هناك العديد من الأسباب الأخرى التي ساهمت في تقلب أسعار النفط، بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا يمكن إدراجها فيما يلي:

1. الإتفاق النووي الإيراني: بعد توقيع الإتفاق النووي بين إيران ومجموعة " 1+5" والمكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، تم رفع جزء كبير من العقوبات المفروضة عليها، وبذلك ستمكّن الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل، ويتوقع أن تجاري جارتها العراق في إنتاج النفط.

وبحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، يبلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو 3 ملايين برميل يوميا، فيما تشير المنظمة الدولية للطاقة إلى زيادة الإنتاج بمقدار 300 ألف برميل يوميا مع إنتهاء عام 2016، هذه الزيادة في كمية النفط المتوفرة عالميا كان لها تأثير على الأسعار في الأسواق العالمية.² إذ تراجعت أسعار النفط مع توصل إيران والقوى العالمية الـ 6 (1+5) إلى اتفاق نووي يخفف الحظر المفروض على طهران ويزيد صادراتها النفطية تدريجيا، وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة

¹ يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سابق.

² يوهانس بك، ياسر أبو معيلق، مرجع سابق.

عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لزيادة صادراتها النفطية بداية من سنة 2016 وهذا يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.

2. التواطؤ الأمريكي السعودي: يرى العديد من المحللين الإقتصاديين والخبراء في البنك الدولي أن ما حصل في أسواق النفط من انهيار لأسعار المحروقات يعد تواطؤ أمريكي سعودي من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الإنخفاض، ففي روسيا كان إنخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الإقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في سنة 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الأوضاع الإقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من إيران وروسيا تلتفتان إلى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الإقتصادية.¹

يمكن القول أن الإتفاق السعودي الأمريكي على خفض الأسعار جاء لمعاينة روسيا إقتصاديا لتدخلها في أوكرانيا (أزمة القرم)، من جهة ومن جهة أخرى وضع حد للمد الإيراني في المنطقة التي أصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج بعد تفكيك العقوبات المفروضة عليها، إذ تمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لاقتصاد كل من روسيا وإيران، وأن استمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يدخل البلدين في أزمة مالية.

3. إرتفاع قيمة الدولار الأمريكي: هناك علاقة عكسية بين قيمة الدولار وأسعار السلع التجارية التي تقيم به، فعندما ترتفع قيمة الدولار تصبح مثل هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، ومع إرتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تتزايد الضغوط على سعره بالتراجع.²

يشهد العالم إرتفاع معدلات صرف الدولار الأمريكي مقابل مختلف العملات، وبما أن السلع التجارية الأساسية كالنفط تسعر بالدولار، فإن سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار، ومع إرتفاع قيمة

¹ فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، مرجع سابق، ص 23.

² عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، "تداعيات صدمة النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري" (الملتقى الوطني الأول حول التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المغاربي، بتاريخ 25 و26 أبريل 2018، جامعة تبسة)، ص 08.

الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه وبالتالي تتزايد الضغوط على سعره نحو التراجع.

المطلب الثالث: انعكاسات صدمة النفط لسنة 2014

إن أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها صدمة النفط لسنة 2014 الناجمة عن انخفاض الأسعار، وضع مجموعة من الدول في وضعية صعبة، خاصة تلك المعتمدة على عوائد النفط بدرجة أساسية لتمويل موازنتها، حيث نجم عن هذا التدهور في أسعار النفط خسائر وأرباح كبيرة لأطراف متعددة.

أولاً: انعكاسات الصدمة النفطية على البلدان المصدرة للنفط

تعتمد الدول المصدرة للنفط بشكل كبير، ومبالغ فيه أحياناً على الإيرادات النفطية، وهذا ينعكس سلباً على مختلف مؤشراتهما المالية في حالة انخفاض أسعار النفط بشكل حاد مثلما حدث في صدمة 2014.

1. سعر البرميل الموازن للميزانية العامة: تستعمل الدول المصدرة إيرادات النفط بشكل كبير لمقابلة النفقات العامة، خاصة وأن بعض تلك الدول لا تملك نظاماً جبائية كفأة تمكنها من التصدي لتراجع تلك الإيرادات، الجدول رقم 1-4 يبين السعر الموازن للميزانية العامة في بعض تلك الدول:

الجدول رقم 1-4: سعر البرميل الموازن للميزانية العامة في بعض الدول المصدرة للنفط

الوحدة: دولار/البرميل

2018 (ت)	2017	2016	2015	2014-2000	
98.6	64.8	58.4	43	56.8	إيران
56	42.1	46.3	59.1	87.9	العراق
47.4	43.6	43	47.7	43.2	الكويت
83.4	83.7	96.4	94.2	75.6	السعودية

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، متوفر في:

National authorities; and IMF staff estimates and projections Accessed 16/02/2019

يبين الجدول رقم 1-4 سعر البرميل الموازن للميزانية العامة في بعض الدول المصدرة للنفط، ويلاحظ انخفاض السعر الموازن في إيران إلى 43 دولار للبرميل في سنة 2015 بعد ما كان في حدود 56.8 دولار في سنة 2014، وهذا بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، ليعود إلى الإرتفاع مجدداً بداية من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018؟، حيث بلغ قيمة 98.6 دولار للبرميل مع حلول سنة 2018. أما بالنسبة إلى العراق فإن سعر البرميل لموازنة الميزانية بلغ 87.9 دولار للبرميل سنة 2014، وبعد الصدمة النفطية تراجع السعر الموازن للميزانية ابتداء من سنة 2015 إلى أن بلغ 42.1 دولار للبرميل سنة 2017، ومع حلول سنة 2018 انتعش قليلاً ليصل إلى 56 دولار للبرميل. في

حين بلغ السعر الموزان للميزانية في الكويت 43.2 دولار للبرميل سنة 2014 ليرتفع قليلاً إلى 47.7 دولار في سنة 2015، ليعود إلى الإنخفاض مجدداً ابتداءً من سنة 2016 إلى أن وصل إلى 43.6 دولار للبرميل سنة 2017. وفيما يخص السعودية فقد كان السعر الموزان في حدود 75.6 دولار للبرميل في سنة 2014، ليبدأ في الإرتفاع مجدداً إلى أن وصل إلى 96.4 دولار سنة 2016 ثم عاد إلى الإنخفاض بداية من سنة 2017 إلى أن بلغ 43.8 دولار مع حلول سنة 2018.

2. أثر صدمة النفط لسنة 2014 على معدلات النمو الحقيقية للدول المصدرة: تأثرت الدول الريعية بصدمة انهيار أسعار النفط 2014 على مستوى معدلات النمو الحقيقية، وذلك لاعتمادها على الإيرادات النفطية بشكل مبالغ فيه لتحقيق معدلات نمو معتبرة، وباعتبار أن أسعار النفط انخفضت إثر الصدمة لسنة 2014 انعكس ذلك وبشكل مباشر على معدلات النمو لهذه الدول، والجدول الموالي يوضح نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض البلدان المصدرة.

الجدول رقم 1-5: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبعض البلدان المصدرة للنفط

الوحدة: %

2018 (ت)	2017	2016	2015	2014-2000	
2.2	-0.9	1.7	4.1	4.1	السعودية
-1.5	3.7	6.5	-1.6	3.5	إيران
2.3	-3.3	2.2	-1.0	4.8	الكويت
1.5	-2.1	13.1	2.5	11.6	العراق

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، متوفر في:

National authorities; and IMF staff estimates and projections Accessed 18/02/2019

يوضح الجدول رقم 1-5 معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي لبعض البلدان المصدرة للنفط، ويلاحظ تراجع معدلات النمو المحققة بعد سنة 2014 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض معدل النمو في السعودية ليصل إلى 1.7% سنة 2016 بعدما كان في حدود 4.1% سنة 2014 واستمر في الإنخفاض ليسجل معدل -0.9% سنة 2017 ثم انتعش قليلاً في سنة 2018 ليصل إلى 2.2% وذلك بسبب انتعاش أسعار النفط خلال هذه السنة. أما بالنسبة لإيران فقد انخفض معدل النمو لديها ليصل إلى -1.6% سنة 2015 بعدما كان مسجل بمعدل 3.5% سنة 2014 ويرجع هذا الإنخفاض بتأثر هذه الأخيرة بالصدمة النفطية، وفي سنة 2017 نلاحظ انتعاش في معدل النمو الذي بلغ 3.7% ويرجع هذا الانتعاش لإرتفاع أسعار النفط. كما نلاحظ انخفاض معدل النمو في الكويت حيث بلغ -1.0% في سنة 2015 بعدما كان في حدود 4.8% سنة 2014 ويعود هذا

التراجع إلى انهيار أسعار النفط واستمر في الإنخفاض ليبلغ 3.3- % سنة 2017، ليعرف بعدها إرتفاعاً وصل إلى 2.3 % سنة 2018 ويعود ذلك في إرتفاع أسعار النفط. في حين سجلت العراق معدل نمو قدر بـ 11.6 % سنة 2014 ليبلغ 2.5 % سنة 2015 أي بعد الصدمة النفطية والتي أثرت بشكل مباشر على هذا المعدل، واستمر في الإنخفاض ليصل إلى 2.1- % سنة 2017 وعرف إرتفاعاً محسوساً سنة 2018 ليصل إلى 1.5 % ويعود ذلك إلى الإرتفاع الذي سجلته أسعار النفط.

ثانياً: انعكاسات الصدمة النفطية على البلدان المستوردة للنفط

الدول المستوردة هي الأخرى تأثرت بالصدمة النفطية لسنة 2014 من خلال عدد كبير من المؤشرات الإقتصادية التي لها ارتباط كبير بأسعار النفط.

1. انعكاسات الصدمة النفطية على الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض: نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من المتوقع أن تتأثر الدول المستوردة للنفط إيجاباً في بعض مؤشرات الإقتصادية، إذ ستؤدي الصدمة النفطية إلى تقليص حجم الإنفاق الحكومي العام وصافي الإقراض، كما ستؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار أقل بفضل انخفاض تكلفة استيراد النفط، والجدول الموالي يبين الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض في بعض تلك الدول.

الجدول رقم 1-6: الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض في بعض الدول المستوردة للنفط كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي

الوحدة: %

2018 (ت)	2017	2016	2015	2014-2000	
30.1	28.7	29.0	29.1	35.2	الأردن
32.3	27.5	28.1	26.7	33.5	لبنان
30.1	30.3	28.9	28.8	26.3	تونس
12.7	11.0	10.6	12.2	15.3	السودان

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، متوفر في:

National authorities; and IMF staff estimates and projections Accessed 18/02/2019

يبين الجدول رقم 1-6 الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض في بعض الدول المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويلاحظ انخفاض الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن بعد سنة 2014 أي بعد انخفاض أسعار النفط، حيث تراجع إلى 29 % سنة 2016 بعدما كان في حدود 35.2 % سنة 2014 ليستمر في الإنخفاض ليصل إلى 28.7 % في سنة 2017 ليرتفع قليلاً مع

حلول سنة 2018 ليلبلغ 30.1%. في حين سجلت لبنات نسبة 33.5% سنة 2014 فيما يخص الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبعد الصدمة النفطية بدأت هذه النسبة في الإنخفاض ابتداءً من سنة 2015 إلى أن بلغت 27.5% مع حلول سنة 2017. أما بالنسبة إلى تونس فقد بلغ الإنفاق الحكومي العام والكلي وصافي الإقراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 26.3% سنة 2014 ليبدأ في الإرتفاع مع بداية سنة 2015 إلى أن وصل 30.1% سنة 2018. فيما يخص السودان فقد انخفض الإنفاق الحكومي العام الكلي وصافي الإقراض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد سنة 2014، أي بعد انهيار أسعار النفط ليلبلغ 10.6% سنة 2016 بعدما كان في حدود 15.3% سنة 2014 ليرتفع قليلاً مع بداية 2017 إلى أن وصل 12.7% مع حلول سنة 2018.

2. انعكاسات الصدمة النفطية على النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي: تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً إيجابياً في معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للدول المستوردة له، أما نتائج هذا الأثر فهي مرتبطة على مدى حصة واردات هذه الدول في الناتج المحلي الإجمالي والتي ستتحقق على المدى البعيد، والجدول الموالي يوضح معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في بعض تلك الدول.

الجدول رقم 1-7: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المستوردة للنفط

الوحدة: %

2018 (ت)	2017	2016	2015	2014-2000	
2.3	1.4	3.0	1.3	3.1	السودان
2.3	2.0	2.0	2.4	5.2	الأردن
3.2	4.1	1.1	4.5	4.5	المغرب
1.0	1.5	1.7	0.2	4.5	لبنان

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على إحصائيات صندوق النقد الدولي، متوفر في:

National authorities; and IMF staff estimates and projections Acceced 20/02/2019

يوضح الجدول رقم (1-7) معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول المستوردة للنفط، ويلاحظ تراجع معدلات النمو الحقيقية بعد سنة 2014، أي بعد انخفاض أسعار النفط حيث انخفض معدل النمو في السودان ليصل إلى 1.3% سنة 2015 بعدما كان في حدود 3.1% سنة 2014، لكنه تعافى قليلاً مع حلول سنة 2018 ليلبلغ 2.3% وهذا بعد انتعاش أسعار النفط خلال هذه السنة. فيما يخص الأردن فقد انخفض معدل النمو لديها ليصل إلى 2.0% سنة 2017 بعدما كان في حدود 5.2% سنة 2014، أي بعد الصدمة النفطية ليرتفع قليلاً مع حلول سنة 2018 حيث بلغ 2.3% وهذا بعد تحسن أسعار النفط الذي شهدته هذه السنة. في حين

سجلت المغرب معدل النمو بلغ 4.5% خلال سنتي 2014 و2015 لينخفض إلى 1.1% سنة 2016 ليعود للإرتفاع مجدداً مع بداية سنة 2017 ليبلغ 3.2% مع حلول سنة 2018. أما بالنسبة إلى لبنان فقد انخفض معدل النمو ليصل إلى 0.2% سنة 2015 بعدما كان في حدود 4.5% سنة 2014 وهذا بعد تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ليعرف بعدها إرتفاعاً مع بداية 2016 ليبلغ 1.7% مع حلول سنة 2017.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما سبق يتبين أن صدمة النفط هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو إرتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث شهدت السوق النفطية في فترة ما بعد 2000 لعدة صدمات، كان من أبرزها الصدمة النفطية لسنة 2004 التي شهدت إرتفاع متواصل للأسعار وصلت إلى مستويات قياسية بسبب زيادة الإستهلاك العالمي للنفط مما أدى إلى زيادة النمو في الواردات النفطية. ونتيجة لانعكاسات الأزمة المالية العالمية والتي أثرت بشكل واضح على سوق النفط أخذت الأسعار سنة 2009 منحى تنازلي في المعدل السنوي لسلة أوبك، نتيجة الإنخفاض الكبير في معدلات نمو الإقتصاد العالمي والذي بدوره أدى إلى انخفاض معدلات نمو الطلب على النفط، لتعود بعدها الأسعار إلى الإستقرار من جديد. وفي منتصف 2014 بدأت الزيادة في العرض تظهر في الأسواق العالمية للنفط بنحو أكبر من الطلب عليها وبدأت الأسعار في الإنخفاض المفاجئ واستمرت إلى غاية مطلع 2016 حيث بلغت أدنى مستوياتها لتعلن السوق النفطية عن صدمة جديدة أوقعت الدول المنتجة للنفط في وضعية صعبة وخاصة تلك التي تعتمد على عوائده كأساس لتمويل موازنتها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للسياسة النقدية

الفصل الثاني:**الإطار النظري للسياسة النقدية**

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، وذلك بالإستعانة بمجموعة من الوسائل والأدوات المطبقة من طرف السلطات النقدية، إلا أنها تختلف أهميتها ودورها حسب طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع، وتختلف أيضا حسب مستويات التطور والتقدم الاقتصادي لمؤسسات وأجهزة النظام الاقتصادي.

وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي والإئتمان بإحداث تغييرات عليها بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف إمتصاص السيولة الفائضة في حالات التضخم، أو ضخ الإقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية مما يجعلها تمثل جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية. ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية للسياسة النقدية، تم تقسيم هذا الفصل إل ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية؛**المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية؛****المبحث الثالث: السياسة النقدية في الدول النامية.****المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية**

تعد السياسة النقدية من أكثر السياسات فاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية، لذلك تحظى باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسة ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم بسبب دورها المتميز في توجيه عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تشكل مسألة السياسة النقدية أهمية بالغة في التحليل النقدي، لأن ذلك يعكس إلى حد بعيد طبيعة النظرة التي تحملها هذه السياسة وطبيعة المهمة الموكلة لها، وينعكس كل ذلك بشكل مباشر وعميق على مدى الفعالية التي تظهرها في تحقيق هذه المهام.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

توجد في الأدبيات الاقتصادية تعريفات متنوعة وعديدة للسياسة النقدية تعكس بشكل أو بآخر الرؤى التي تحملها من حيث أهدافها ومضمونها، إذ تعرف بأنها مجموع التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الإقتصاد ومن أجل ضمان إستقرار الأسعار والصرف.¹ ويشير هذا التعريف إلى العناصر الأساسية للسياسة النقدية والمتمثلة في الإجراءات والتدابير والبنك المركزي والسلطات النقدية والتي تمثل الهيئة المكلفة باتخاذ هذه التدابير، ثم الهدف من هذا التدخل والمتمثل في الأثر المحدث على الإقتصاد من أجل المحافظة على إستقرار الأسعار.

كما تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم في العرض النقدي للتأثير على المتغيرات الإقتصادية الكلية، للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الإقتصادية والحفاظ على إستقرار المستوى العام للأسعار، فهي تذهب وتمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة، تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العليا.² ويوضح هذا التعريف أهمية السياسة النقدية ويضعها في مكانها الصحيح كمكون أساسي من مكونات السياسة الإقتصادية العامة، من خلال دورها النقدي المباشر في التأثير على عرض النقود الذي يساهم في تحقيق الإستقرار النقدي وتحقيق الأهداف الإقتصادية العامة.

ثانياً: عرض النقود

عرض النقود هو عبارة عن كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويقصد بالنقود المتداولة كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد أو المؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الإقتصادي والإجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. ومن هنا ظهر اختلاف في المدى لعرض النقد وظهرت عدة مفاهيم تبعاً لذلك، ومن أشهر المفاهيم ما يلي:³

1. عرض النقود بالمعنى الضيق (M_1): ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ويتكون من النقود القانونية المتداولة بين أيدي الجمهور والودائع تحت الطلب (الجارية) كوسيلة دفع بواسطة الشيكات، ويمكن إبراز ذلك حسب المعادلة التالية:

$$M_1 = DD + CC$$

$$M_1 = \text{عرض النقد بالمعنى الضيق؛}$$

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 138.

² غدير غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 32.

³ أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005)، ص 89.

CC = العملة في التداول؛

DD = الودائع الجارية.

2. عرض النقود بالمعنى الواسع (M_2): يعرف بمصطلح السيولة المحلية ويتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) والعملة المتداولة بين أيدي الجمهور (النقود القانونية) مضافا لها الودائع لأجل في المصارف التجارية.¹ ويمكن إبراز ذلك حسب المعادلة التالية:

$$M_2 = DD + CC + TD$$

M_2 = عرض النقود بالمعنى الواسع؛

CC = العملة في التداول؛

DD = الودائع الجارية؛

TD = الودائع لأجل.

3. عرض النقود بالمعنى الأوسع (M_3): يشمل هذا التعريف على عرض النقد بالمعنى الواسع أي السيولة المحلية مضافا لهما الإيداعات المودعة خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الإيداعية وصناديق الإيداع المشتركة والوظيفية وجمعيات الإقراض)، أي أن:

$$M_3 = M_2 + \text{الودائع الإيداعية خارج بنوك الإيداع}$$

وقد كان من أنصار هذا التعريف *Shaw and Guarly* حيث أضافوا المؤسسات المالية الوسيطة وصناديق الإيداع كمؤسسات خالقة للنقد، بحجة أن دورها تزايد مع تطور المجتمعات الإقتصادية وتطور مؤسسات الخدمات المالية الوسيطة فيه.²

ولا يتوقف عرض النقد عند هذا المفهوم، ذلك أن تطور المؤسسات المالية داخل الإقتصاد وتطور وسائل الدفع قد يضيف تعاريف جديدة لعرض النقد والتي قد تتغير بين فترة وأخرى.

المطلب الثاني: مقابلات الكتلة النقدية

تعتبر كمية النقد المتداولة في الإقتصاد إلزاما للمؤسسات المصدرة لها (البنك المركزي، البنوك التجارية، الخزينة العمومية) تجاه الوحدات الإقتصادية، إلا أن وضع هذه الأرصدة النقدية تحت تصرف هذه الوحدات لا يتم دون مقابل، وتتمثل هذه المقابلات فيما يلي:

¹ هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009)، ص 64.

² أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص 89.

أولاً: الذهب

يتكون الرصيد الذهبي من السبائك والعملات الذهبية الموجودة لدى البنك المركزي، وهو مخصص أصلاً كغطاء للإصدار الورقي، وكإحتياطي يمنح الثقة في العملة المحلية بالنسبة للعملات الدولية ومواجهة المدفوعات الخارجية نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، أو أثناء الأزمات الإقتصادية وتحديد سعر ثابت للعملة، أي كمية الذهب التي ترتبط بوحدة النقد ليس سوى مجرد أساس حسابي يمكن الإعتماد عليه في تحديد كمية الذهب الموجودة في الغطاء، وفي تحويلات العملات بعضها إلى بعض. وكثيراً ما يختلف هذا المعدل عن سعر التحويل في السوق الحر، فالذهب قد اقتصر دوره على مجرد قاعدة للتخزين، ونوع من الأصول الاختيارية للدولة، والإعتماد على الذهب كأحد أهم مقابلات النقود يتعلق بطبيعة الذهب ذاته، فهو يتمتع بخاصية مزدوجة، فهو عنصر من عناصر الرصيد النقدي بالنسبة للمدفوعات الاستثنائية، ولكنه في نفس الوقت يعتبر مقابلاً وغطاءً للأرصدة بالنسبة للمدفوعات العادية، وهذا ما يفسر قيده في جانب الخصوم، وبذلك يصبح الذهب من ضمن العناصر المؤثرة في كمية وحركة وسائل الدفع، وغالباً ما يكون هذا العنصر قيدياً أو ضمناً ضد الإسراف في إصدار وسائل الدفع الأخرى، بالإضافة إلى أن الذهب يعتبر قوة شرائية عالمية.¹

ويساهم الذهب في إعطاء الثقة للعملة المحلية في إطار المعاملات الدولية، إلا أنه ما يدعم هذه الثقة هو أهمية ودرجة التطور في الجهاز الإنتاجي للبلد، وليس مقدار الرصيد الذهبي الذي بحوزة السلطات النقدية.

ثانياً: العملات الأجنبية

تدفق العملات الأجنبية إلى داخل الوطن وإلى خارجه هو نتيجة لعلاقة الدولة إقتصادياً مع الخارج، وعندما يكون تدفق هذه العملات إلى الداخل أكبر من تدفقها إلى الخارج، يكون هناك رصيداً إيجابياً من هذه العملات بحوزة الإقتصاد، وبالتالي يكون هناك إصدار للنقود. وتعتبر العملات الأجنبية أصلاً حقيقياً وإن كانت تظهر في شكل نقدي باعتبارها تشكل قوة شرائية تجاه الإقتصاديات الأخرى، وعندما يحصل البنك المركزي على عملات أجنبية تصبح فعالة ويقوم بتنفيذها في جانب الأصول ويسجل الإصدار النقدي الجديد إلى جانب الخصوم.² ويمكن اعتبار العملات الأجنبية المقابل الخارجي للكتلة النقدية، ويتم الحصول على هذه الأصول نتيجة العمليات التجارية والمالية التي يقوم بها البلد مع العالم الخارجي، وعادة ما تقدم هذه العملات إلى البنك المركزي الذي يقوم بإصدار نقود مقابل ما يقدم إليه من عملات أجنبية.

¹ فضيل ريس، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2012-2013)، ص ص 58-59.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 40.

ثالثاً: القرض المقدم إلى الإقتصاد

لضمان سير النشاط الإقتصادي ونموه تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض على أساس المبالغ النقدية المودعة لديها لزيائنها وتقوم بمنح هذه القروض نظراً لعدم كفاية وسائل الدفع الأخرى التي في حوزة الوحدات الإقتصادية للقيام بمختلف عمليات الإنتاج والإستهلاك، هذه القروض من شأنها أن تزيد كمية النقد المتداولة وفي نفس الوقت تغذي ودائع البنك نفسها ما يمكنها من التوسع في منح القروض. ويمكن للبنك المركزي التأثير في حجم القروض المقدمة للإقتصاد بتغييره تكلفة الائتمان، بافتراض أن الطلب على الائتمان يرتبط عكسياً مع تكلفة الحصول عليه، وتكون سياسة الرقابة على الائتمان أكثر فعالية في حالة تقييد الائتمان عنه في حالة استهداف البنك المركزي التوسع في الائتمان المصرفي. ولنجاح البنك المركزي في تطبيق سياسة ائتمانية تقييدية يجب أن يتعرف على قيمة مرونة الطلب على الائتمان بالنسبة لسعر الفائدة.¹

وتتمثل القروض المقدمة للإقتصاد في المستحقات الممنوحة للمؤسسات والتسيقات المقدمة للعائلات، وهذه القروض تعتبر إحدى المقابلات للنقود لكون منحها يؤدي إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة بالإضافة إلى إرتفاع مستواها الذي يؤدي إلى إرتفاع الوسائل النقدية المتاحة للإقتصاد.

رابعاً: القرض المقدم إلى الخزينة العمومية

إذا لم تتمكن الخزينة العمومية من تغطية جميع نفقاتها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على الائتمان اللازم لسد هذا العجز، فتقدم له سندات تعترف بمديونيتها تسمى أذون الخزانة، ويصدر البنك المركزي بقيمة هذه السندات النقود القانونية، وتستخدم هذه النقود في الإنفاق العام وتزداد النقود المتداولة مع الوحدات الإقتصادية التي تقدم خدمات للدولة، إضافة إلى طريقة طرح سندات للحصول على النقود لتمويل النفقات، يمكن للخزينة العمومية الحصول على تسيقات من البنك المركزي أو طرح سندات يكتبها الجمهور، إلا أن القروض التي تتسبب في إصدار نقدي هي فقط التي تكون في شكل تسيقات من البنك المركزي أو عندما يكتب هذا الأخير في سندات الخزانة، أما النوع الآخر فإنه يمول عن طريق الإدخار أي بنقد موجود.²

يمكن القول أن القروض المقدمة إلى الخزينة عبارة عن قروض تطلبها هذه الأخيرة من البنك المركزي والمؤسسات المالية والأفراد في حالة عجزها عن تغطية جميع نفقاتها، وذلك لسد الفجوة الموجودة بين إيراداتها السنوية ونفقاتها.

¹ محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف (لبنان: دار النهضة العربية، 2002)، ص ص 274-275.

² فضيل رايس، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف ترمس جوانب مختلفة والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لوضعها الإقتصادي مما يتطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية لوضع أولويات تحقيق هذه الأهداف، من خلال التأثير على عرض النقود سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق أهداف معينة.

أولاً: الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية متغيرات يحاول البنك المركزي من خلالها التأثير على الأهداف الوسيطة، وتتمثل فيما يلي:

1. **مجموعات الإحتياطات النقدية:** تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة في التداول والإحتياطي النقدي للمصارف التجارية، والذي ينقسم بدوره إلى الإحتياطي القانوني والإحتياطي الإختياري، ولكل من مجاميع الإحتياطي مؤيدون ومعارضون، فقد دافعت البنوك المركزية في أمريكا ولسنوات عديدة عن القاعدة النقدية، كما دافعت فروع أخرى واقتصادي مجلس المحافظين عن مختلف أنواع مجاميع الإحتياطي المصرفية الأخرى كهدف أولي، وانتقل النقاش إلى الإقتصاديين حول كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظراً لكونه يتصف بالتجزئة.¹
2. **ظروف سوق النقد:** يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الإئتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الإئتمان ومدى إرتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة وذلك لمدة يوم أو يومين بين البنوك.

هذه المجموعة تحتوي على الإحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، كما تم استخدام أنواع مختلفة من الأرقام القياسية ومن أهم هذه الأرقام ما كان مستخدماً في الخمسينات والستينات من هذا القرن وهو الإحتياطات الحرة التي تشتمل على الإحتياطات الزائدة للبنوك الأعضاء في البنك المركزي مأخوذاً منها الإحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك، وثاني هذه الأرقام القياسية لأوضاع سوق النقد هو أسعار الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية وسعر الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء وسعر الفائدة ما بين البنوك.²

¹ حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي (لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، 2010)، ص 62.

² محمد بلواني، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02 (جوان 2012)، ص 465.

ثانيا: الأهداف الوسيطة

الهدف الوسيطي عبارة عن متغير يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليه تأثيرها بشكل مباشر وسريع بواسطة أدواتها الخاصة.

1. سعر الفائدة: تعرف الفائدة على أنها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وترجع أهميتها في النشاط الإقتصادي إلى قرون غابرة، ثم تزايدت أهميتها في العصر الحديث، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية. أما فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة فمن الواضح أنه غير منفصل عن تحديد نمو الكتلة النقدية، لكن من الواضح أيضا أن السلطات النقدية لا تستطيع أن تتجاهل من جهة أخرى مستوى أسعار الفائدة، لأن مستوى هذه الأسعار يعتبر أحد المحددات الهامة لسلوك كل من الأفراد والمشروعات.¹

للإشارة فإنه يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقي تغيرات هذه الأسعار ضمن هوامش غير واسعة نسبيا وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق.

2. إستقرار سعر الصرف: مع تزايد دور التجارة الدولية في إقتصاديات معظم دول العالم، أصبح سعر الصرف الأجنبي أحد أهم القضايا الرئيسية التي تعنى بها إدارة السياسة النقدية، إذ يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية (إنخفاض سعر الصرف الأجنبي) إلى تقليل القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق الدولية، وعلى الجانب الآخر نجد أن إرتفاع سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية في الإقتصاد، ولذا فإن تحقيق الإستقرار في أسواق الصرف الأجنبي يعد أحد الأهداف الهامة للسياسة النقدية، وتزداد أهمية تحقيق هذا الهدف في تلك الدول التي يتزايد اعتمادها على التجارة الخارجية.²

أصبح هدف الحفاظ على إستقرار سعر الصرف أهم الأهداف الوسيطة في ظل إرتفاع درجة إنفتاح الإقتصاديات على الخارج وإرتفاع حركة رؤوس الأموال وتزايد النشاط التجاري.

3. نمو الكتلة النقدية: ويتعلق الأمر بكمية النقود المتداولة في الإقتصاد وهي من بين الأهداف المفضلة للنقديين، ويعبر عنها بواسطة مؤشرات إحصائية، كما تعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الإقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، إذ أن نمو الكتلة النقدية بقدر مساوٍ

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 64.

² عبد النعيم مبارك، محمود يونس، كمال أمين الوصال، إقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص 323.

لمعدل نمو الإقتصاد الحقيقي يسمح بالقضاء على التضخم (والذي يمثل الهدف النهائي)، وعليه تعمل السلطات النقدية على مراقبة تطور المجمعات النقدية رغم الصعوبات التي توجه الدول في قياس الكتلة النقدية.¹

ثالثا: الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيط في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية أدوات مساعدة لتحقيق أهدافها النهائية، وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمرجع السحري.

1. إستقرار المستوى العام للأسعار: أي المحافظة على معدل تضخم منخفض، فمعدل التضخم المرتفع يعني تشغيلاً أكثر وتخفيض البطالة، بينما معدل تضخم منخفض يكون على حساب معدل بطالة أعلى، ويعني ذلك وجود اختيار أمام صانعي السياسة الإقتصادية بين تحقيق معدل تضخم منخفض وبطالة مرتفعة وبين معدل تضخم مرتفع في ظل معدل بطالة منخفض، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن للتضخم آثار قد تكون سلبية بالنسبة لبعض فئات المجتمع وقد تكون إيجابية وفي صالح الفئات الأخرى من المجتمع نفسه، وعلى ذلك فإن تحديد معدل التضخم المطلوب والمرغوب يعتبر أمراً صعباً، ولكن بشكل عام تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على المستوى العام للأسعار بحيث لا ينقلب على الأقل بشكل حاد يهدد حالة الإستقرار الإقتصادي.²

إذن يعتبر الحفاظ على المستوى العام للأسعار وعلى القدرة الشرائية للعملة المحلية الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، مما يعني أن التضخم ينبغي أن يظل منخفضاً سنوياً وأن تلتزم الحكومة بعدم تطبيق سياسات تمويل العجز عن طريق زيادة المعروض النقدي.

2. تحقيق توازن ميزان المدفوعات: ويتم ذلك في إطار اتباع سياسة تحرير وتعويم سعر الصرف وفي ظل السيطرة على التضخم وتحقيق الإستقرار السعري الذي يحافظ بدوره على قيمة العملة من التدهور، وعموماً يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنوك المركزية برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض، ويؤدي رفع أسعار الفائدة إلى تقليل حجم الإئتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفف من حدة إرتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء

¹ مليكة صديقي، "السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر" (الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، ماي 2013)، ص 71.

² عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك (عمان: دار الفكر، 2010)، ص 195-196.

السلع الأجنبية، ومن ناحية أخرى يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية، وبالتالي إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.¹ تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال السيطرة المحكمة على التضخم وإستقرار الأسعار الذي يساهم بدوره في الحفاظ على قيمة العملة، الأمر الذي يسمح بتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات.

3. تحقيق العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل: أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في المجتمع، يعتبر هدف تحقيق التشغيل الكامل والإستغلال الأمثل لجميع الموارد الإقتصادية المتاحة في مجتمع ما في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، والتي يتم النص عليها في دساتير بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، فعدم استغلال الموارد الإقتصادية الاستغلال الأمثل أو تعطل بعض الموارد عن العمل يترتب عليه خسارة لهذا الإقتصاد، ولكن يجب الإشارة إلى أن هدف تحقيق العمالة الكاملة يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% و5%.²

إن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل يعد من بين الأهداف الأساسية التي تسعى إليها السياسة النقدية وذلك من خلال قيام السلطات النقدية بتثبيت النشاط الإقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، بواسطة إتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الإقتصاد مشاكل البطالة وذلك عن طريق القيام بزيادة حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل كافة الموارد الإقتصادية المعطلة.

4. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي: يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو العمل على تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مع العمل على تقليص الضغوط التضخمية، ويعتبر الإقتصاديون أن هذا الهدف هو الهدف النهائي والرئيسي للسياسة النقدية، كما أن تشجيع النمو الإقتصادي هو هدف تسعى إليه جميع الحكومات في الدول النامية والصناعية ويراد به تحقيق زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وتعتمد الحكومات إلى بلوغ هذا الهدف بغية إشباع حاجات الأفراد ورفع مستوى رفاهيتهم وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على المزيد من العملات الأجنبية والحد من إرتفاع مستوى الأسعار المحلية، وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الإقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الإستثمار

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010)، ص 275.

² عبد القادر السيد متولي، مرجع سابق، ص 195.

كواحد من أهم محدداته.¹ لكي يحدث النمو الإقتصادي يجب أن يزداد الدخل بنسبة أسرع من الزيادة السكانية ويزور دور السياسة النقدية في تشجيع النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها على الإستثمار كواحد من أهم محدداته. إن تعدد الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية قد يؤدي إلى التصادم بين تلك الأهداف عند التطبيق لوضع الحلول المناسبة للتقلبات الإقتصادية، فالسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من التضخم وتحقيق الإستقرار في الأسعار وهذا بدوره قد يؤدي بصورة غير مقصودة إلى نتائج ضارة على الاستخدام الكامل، وقد تواجه السياسة النقدية مجموعة من المعوقات لتحقيق تلك الأهداف كالتضارب بين الأهداف المختلفة بالإضافة إلى الفجوة الزمانية بين تحديد الهدف وتحقيقه.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية

تمتلك السياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تطورت وتكاملت عبر الزمن، وهذه الأدوات إما كمية أو كيفية بالإضافة إلى أدوات أخرى، وتهدف بشكل أساسي إلى التأثير في حجم الإئتمان أو التأثير في أنواع معينة من الإئتمان والعمل على توجيهها في مسالك تقررها السياسة النقدية.

المطلب الأول: الأدوات الكمية (الأدوات غير المباشرة)

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية للتأثير على حجم الإئتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الإهتمام بنوعية الإئتمان المقدم للوحدات الإقتصادية، وتمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في: سياسة إعادة الخصم، سياسة عمليات السوق المفتوحة وسياسة الإحتياطي الإلزامي.

أولاً: سياسة إعادة الخصم

تعتبر سياسة إعادة الخصم من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي وذلك للتأثير على عرض النقد، حيث تعد أول أداة استخدمتها البنوك المركزية في التأثير على حجم الإئتمان الذي تقدمه البنوك التجارية للإقتصاد، وكان بنك إنجلترا عام 1839 أول من استخدمها.² يستطيع البنك المركزي بموجب هذه الأداة تغيير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية قبل أن يجين موعد استحقاقها، وغالباً ما يزيد البنك المركزي من سعر خصم الأوراق المالية (الكمبيالات التجارية وحوالات الخزينة) أثناء فترات التضخم الإقتصادي ويخفض سعر خصمه لهذه الأوراق أثناء فترات الركود والانكماش بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على منح الإئتمان المصرفي ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق، إذ يعد سعر الخصم بمثابة سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي نظير خصمه للأوراق

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006)، ص 190.

² طاهر فاضل البياتي، ميرال روهي سمارة، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص 243.

المالية المقدمة إليه من البنوك التجارية وبذلك يمكن له أن يؤثر على كمية الإئتمان المصرفي الذي تقدمه هذه البنوك لمن يطلبه.¹

إن سياسة إعادة الخضم وبالرغم من تمكينها للبنك المركزي من لعب دوره كملجأ أخير للإقراض، إلا أن هذا لا يمنع من وجود عيوب لها، دفعت بعض الإقتصاديين إلى المناداة بعدم استعمال هذه الأداة لأنها قد تجعل من الصعب التحكم في المعروض النقدي لما تحدثه من تقلبات كبيرة في الفرق بين أسعار الفائدة السوقية وأسعار الخضم، ومن ثم انعكاس هذه التقلبات والتي قد تكون غير مرغوبة على حجم القروض المخصصة ومن ثم على حجم القاعدة النقدية.

ثانياً: سياسة عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة التدخل الحكومي ممثلاً بالبنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة من أجل التأثير على عرض النقود حسب ما تتطلبه الظروف الإقتصادية، لذا فإن البنك المركزي يحتفظ بكمية كبيرة من الأوراق المالية الحكومية مختلفة الآجال (طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل).² وتتحدد فعالية سياسة السوق المفتوحة بمدى نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وهذا ما يدفع للقول بأن إرادة البنك المركزي وحدها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح، بل إن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية، فيجب أن يكون لهذه السوق من الشمول والسعة ما يجعلها معبراً بحق عن إمكانيات النقود والإئتمان للإقتصاد.³ وتدعم عمليات السوق المفتوحة من قدرة البنك المركزي على ممارسة سياسته في بيع وشراء الأوراق المالية يومياً بكميات كبيرة نسبياً، وإن شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المفتوحة يولد نوعين من الآثار على السوق النقدي وسوق رأس المال.

— الأول: هو زيادة الإحتياطيات المصرفية وزيادة القاعدة النقدية.

— الثاني: هو تخفيض أسعار الفائدة في الأجل القصير كأقصى تقدير.

وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية وهذا يعني إرتفاع مستوى الطلب عليه، على افتراض أن هذه المشتريات لا تولد آثار إعلامية على إجتاهات السياسة النقدية.⁴

¹ طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 243.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية (عمان: دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 251.

³ حللو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 73.

⁴ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 258.

إن دخول البنك المركزي للسوق النقدية كمشتري للأوراق المالية مثلا سوف يؤثر مباشرة على الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية بقيامه بتسديد قيمة الأوراق المشتراة بشيكات مسحوبة عليه من قبل البائعين، سواء كانوا أفراد أو بنوك تجارية، والتي تودع في الحسابات الخاصة لدى البنوك ليرتفع تبعاً لذلك رصيدها من الإحتياطات النقدية وترداد بالتالي قدرتها على منح الإئتمان وخلق النقود، مما يدفعها إلى تخفيض معدلات الفائدة على قروضها للعملاء ومن ثم إرتفاع حجم الإستثمارات والطلب الكلي، لينعكس الأثر مباشرة على زيادة حجم الناتج الوطني وإرتفاع مستويات التشغيل.

ثالثاً: سياسة الإحتياطي الإلزامي

إن استخدام سياسة الإحتياطي الإلزامي كأداة للرقابة على الإئتمان المصرفي للبنوك التجارية هو حديث نسبياً، فأمريكا كانت أول بلد وضعت اشتراطات قانونية تشترط فيها على البنوك التجارية الإحتفاظ بحد أدنى من ودائعها على شكل أرصدة نقدية بحسابها الجاري لدى البنك المركزي، ويستطيع البنك المركزي استخدام نسبة الإحتياطي الإلزامي في التأثير على احتياطات البنوك التجارية الناجمة عن حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلد، لأن رفع النسبة المذكورة يؤدي إلى تجميد قدر أكبر من الإحتياطات التي حصلت عليها البنوك من الخارج وبالتالي من ثمة قدرتها في منح الإئتمان، والعكس إذا حدثت هجرة لرؤوس الأموال نحو الخارج فيستطيع البنك المركزي التعويض عن ذلك من خلال خفض نسبة الإحتياطي الإلزامي، حيث يجبر البنوك على إعادة أموالها الموظفة للخارج، ويجنب ذلك من الإختلال في ميزان المدفوعات.¹ وتعتبر هذه السياسة فعالة إل حد كبير في أوقات التضخم حيث لا تجدد البنوك مفراً من تخفيض حجم القروض والسلفيات وتخفيض حجم الودائع للوصول إلى الحد الأدنى لنسبة الإحتياطي الإلزامي الذي يقرره البنك المركزي، أما في أوقات الانكماش فإن هذه السياسة لا تكون فعالة، وذلك لأن تخفيض هذه النسبة وزيادة مقدرة البنوك على منح الإئتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والسلفيات، وتكون النتيجة وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى البنوك.²

إن سياسة الإحتياطي الإلزامي تبقى أفضل أدوات السياسة النقدية خصوصاً وأنها أقل تكلفة ومخاطرة، حيث لا يحتاج تطبيقها إلى وجود أسواق مالية ونقدية متطورة، كما أنها تؤثر مباشرة على العرض النقدي من خلال تأثيرها على كل البنوك بالتساوي. إن الغرض الأساسي من استخدام أدوات الرقابة الكمية ينحصر في التأثير على كمية أو حجم الإئتمان المصرفي، وينعكس هذا التأثير على عرض النقد وعلى حجم السيولة المحلية الإجمالية، حيث

¹ هيكل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص ص 267-268.

² حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2007)، ص 101.

أن فعالية الوسائل الكمية للرقابة النقدية تتلخص في أن كل من سعر إعادة الخصم لدى البنك المركزي وعمليات السوق المفتوحة، يجب أن يستعملا معا للحصول على رقابة نقدية إئتمانية فعالة.

المطلب الثاني: الأدوات النوعية (الأدوات المباشرة)

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع أو قطاعات ما وتوصل على الخدمة حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا وتمثل هذه الأدوات في:

أولاً: تأطير الإئتمان

تسمى أيضا بتخصيص الإئتمان وتكون هذه السياسة ذات فعالية كبيرة إذا كان الإقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لا تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب قرض، بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.¹ وقد إستخدم هذا الأسلوب في أواخر القرن الثامن عشر، كأداة للسيطرة على الإئتمان من قبل بنك إنكلترا، ولم تشمل هذه الأداة تحديد المبلغ المتاح من كل طالب للقرض فقط، بل يمكنها أيضا تقييد بعض القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وكذا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم.²

ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الإئتمان حسب القطاعات ذات الأولوية في أوقات التضخم يقيّد الإئتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك، والعكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمقياس أجل القرض، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير الإئتمان إجبارية.

ثانياً: النسبة الدنيا للسيولة

في كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك المركزي الإحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25 و40% من الودائع مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الأساسي فيها وتلجأ السلطات النقدية إلى هذه الأداة لما يكون لدى البنوك التجارية أصول مرتفعة السيولة وتتخوف السلطات من الإفراط في القروض.³ ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الإحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الأفراد من

¹ الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، مرجع سابق، ص 220.

² بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016)، ص 62.

³ سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر (الجزائر: مكتب الريام، 2006)، ص 136.

قبل البنوك التجارية، بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية.

ثالثا: السياسة الإنتقائية للقروض

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات. حيث تهدف هذه الإجراءات الإنتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة مع القروض أحيانا أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على إتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر.¹

ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:²

- إقرار معدل خصم مفضل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- تغيير مدة استحقاق القرض ومعدل الفائدة.

إن استخدام أدوات الرقابة النوعية من قبل البنك المركزي يكون موجها نحو تنظيم عمليات الإئتمان والإستثمار المصرفي وتوجيهه الوجهة المناسبة لأهداف السياسة النقدية وعلى وجه الخصوص أهداف السياسة الإقتصادية العامة للدولة.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي إضافة إلى الأوراق سابقة الذكر أدوات أخرى تساعده على الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية أو إلى زيادة فعاليتها ويذكر منها:

¹ إكن لوينس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011)، ص 58.

² ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003)، ص 19.

أولاً: التأثير والإقناع الأدبي

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وتطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي. تقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع وتقديم القروض وخاصة تلك التي توجه بالمضاربة بعدة وسائل، منها الإقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، ويأخذ التوجيه الأدبي أشكالاً متعددة منها:¹

1. الرقابة الكمية: وهي قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد القروض لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الإقتصاد.

2. الرقابة النوعية: وهي قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد القروض بصرف النظر على الغرض الذي يمنح لأجله القرض أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق.

حيث يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأدبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال إستدعاء البنك المركزي مدرء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تقليص المصلحة الوطنية والعامّة في قضايا منح التمويل، وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من إحترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الإهتمام.²

ثانياً: الودائع المشروطة من أجل الاستيراد

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة فيدفعهم إلى الإقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الإقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.³

¹ الشيخ أحمد ولد الشيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة موريتانيا" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012-2013)، ص 25.

² هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 02 (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014)، ص 280.

³ الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سابق، ص 27.

ثالثا: الاقتراض بواسطة السندات مع هامش الضمان

وقد يتم تنظيم الإئتمان عن طريق السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة سابقة، بشرط التقيد بهامش الضمان أو متطلبات الهامش. ويعرف بأنه النسبة بين القيمة السوقية للسندات المقدمة كضمان للقرض والتي لا يجوز إقراضها من قبل المصارف أو المتعاملين بالسندات أو أنه يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وهامش الضمان.¹

رابعا: الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الإستراتيجيات التي يريد إتباعها، معبرا عن ذلك بالوقائع والإجراءات التي يستخدمها، ويكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق والأرقام عن حالة الإقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الإئتمان ويعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات والسياسات الإقتصادية الموضوعة من قبل السلطات.²

إن قيام البنك المركزي باستخدام هذه الأدوات بشكل كفاء سوف يزيد من درجة فعالية السياسة النقدية في التأثير على الأوضاع النقدية والإقتصادية، بما يتلاءم والأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية والإقتصادية، إلا أن فعالية هذه الأدوات تتوقف على مستويات التقدم والتطور المالي والنقدي في المجتمع وبالذات توافر الأسواق المالية والنقدية المتقدمة وتطور عادات الأفراد المصرفية.

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الدول النامية

إن السياسة النقدية التي انبثقت عن فكر رأسمالي ليبرالي ينادي بعدم تدخل الدولة في الإقتصاد، وبإستقلالية تامة للسلطات النقدية عن الدولة، تستلزم وجود أدوات نقدية (سعر الخصم، الإحتياطي الإلزامي، السوق المفتوحة)، هذه الأدوات التي لا تعمل إلا في إطار سوق نقدي ومالي متطور، مما يجعل إمكانية تطبيق السياسة النقدية داخل بعض الدول النامية تواجه صعوبات كبيرة، وذلك نظرا لهشاشة أسواقها المالية والنقدية بالإضافة إلى افتقارها إلى أنظمة مصرفية متطورة.

¹ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، مرجع سابق، ص 217.

² إكن لونيس، مرجع سابق، ص 61.

المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الدول النامية

بما أن إقتصاديات البلدان النامية هي أيضا إقتصاديات نقدية تعتمد على النقود فلا جدوى من اللجوء إلى تبني سياسات نقدية لمواجهة الإختلالات الحاصلة في إقتصادياتها، إلا أن إقتصاديات الدول النامية تتميز بجملة من الخصائص تختلف عن مثيلاتها في الدول المتقدمة وهذه الخصائص تؤثر على صياغة السياسة النقدية وتنفيذها.

أولاً: خصائص السياسة النقدية في الدول النامية

تعتمد خصائص السياسة النقدية بالدرجة الأولى على خصائص الجهاز المصرفي بما فيها البنك المركزي الذي يعتبر الأداة الأساسية لتنفيذ هذه السياسة ومن هذه الخصائص ما يلي:¹

- إن هذه السوق تفتقد إلى البنى التحتية اللازمة لنشاطها وتعاني أيضا من غياب الأطر القانونية الواضحة؛
- قلة عدد المؤسسات المالية الوطنية النقدية وغير النقدية والتي تستطيع السلطات النقدية أن تمارس نشاطها من خلالها إضافة إلى عدم تنوعها؛
- ضآلة الموجودات المالية المتداولة فيها من أدوات مالية خاصة وحكومية؛
- عجز السوق عن توفير السيولة للموجودات المالية أي عدم قابلية تحويلها إلى نقد سائل دون صعوبة وخسارة وكذلك عدم إمكانية تسويقها أي بيعها عند الحاجة؛
- إن مقدرة البنوك على اجتذاب وتهيئة موارد نقدية كافية لأغراض الإستثمار تكون محدودة، كما وبحول ذلك دون إمكانية تنويع الإستثمارات المالية للبنوك.

ثانياً: مشاكل البنوك المركزية في الدول النامية

إن فشل السياسة النقدية في الدول النامية أو قلة فعاليتها يعود بالأساس إلى الهيئات المشرفة على هذه السياسات وهي البنوك المركزية، إلا أن البنوك المركزية في الدول النامية تعاني من مشكلتين رئيسيتين هما:²

- ضعف إستقلالية البنوك المركزية عن واقع المالية العامة لتلك الدول خاصة خلال سنوات الثمانينات، هذا الضعف في إستقلالية البنك المركزي يعود سلبا على فعالية السياسة النقدية سواء في مرحلة إعداد السياسات أو في مرحلة تنفيذها. مشاكل إستقلالية البنك المركزي للدول النامية المبينة مع تدخلات المؤسسات المالية الدولية والتي عادة ما تقوم بجملة من التوصيات تكون في شكل خطط هيكلية وإعادة تأهيل، وتحسن إدارة الإقتصاد الكلي التي تمثل المجال الحيوي للسياسة النقدية، وتوصي بمعدلات فائدة معينة وأنظمة صرف معينة

¹ طاهر فاضل البياني، ميرال روجي سمارة، مرجع سابق، ص 257.

² محمد رضاني، "أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012)، ص 80.

وتوجيه خطة الإئتمان المحلية، وعادة ما تكون الدول النامية أمام حتمية الإلزام بهذه الخطط مما يجد من فعالية وإستقلالية بنوكها المركزية.

- الأخطاء المتكررة وعدم كفاءة البنوك المركزية أفقدتها مصداقيتها خاصة بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالتضخم والتي نادرا ما تساوي نسب التضخم الفعلية التي يلمسها الأعوان مما يجعلهم يتوقعون العكس، وتفشل السياسة النقدية في تنفيذ أدواتها في ظل جو من عدم تماثل المعلومات لدى الأعوان.

ثالثا: السوق النقدية والمالية في الدول النامية

تتركز المشكلة المالية التي تواجه الإقتصاديات النامية في ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الإئتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين للمستثمرين، وهي الوظيفة التي يفترض أن تقوم بها السوق النقدية والسوق المالية، لذا فإن هذه السوق تعاني من الضعف بسبب اتخاذ معظم المشروعات شكل الاكتتاب المغلق، مع اعتمادها على مواردها الذاتية من أجل التوسع، ويؤدي تخلف السوقين إلى ضعف العلاقة بينهما، وهذا يؤدي بالتالي إلى ضعف الجهاز المصرفي أي قلة استعمال الشيكات في التعامل نتيجة إحجام الأفراد عن التعامل مع البنوك سواء بالنسبة للتسهيلات المصرفية أو للإيداعات الإيداعية، ويترتب على ذلك قلة الودائع لدى البنوك التجارية بصورة تضعف من قدرة هذه البنوك على خلق الإئتمان، ومن ناحية أخرى يؤدي عدم اعتماد الأفراد على القيام بدور المستثمر إلى قلة رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار وإلى ضيق نطاق السوق المالية.¹

في مثل هذه الظروف اتبعت الأنظمة المصرفية في الأقطار النامية سياسات تتلاءم وحاجات التخلف المحدودة، هادفة بصورة خاصة إلى تأمين قدرة المصارف على إيفاء الديون وحماية المودعين لديها، سواء كان ذلك بالنسبة للمصارف التجارية أو المركزية، وفي ظل هذه الظروف من المنطق أن تواجه السياسة النقدية صعوبات جمة تؤثر في فعاليتها.

المطلب الثاني: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية

نظرا لاختلاف طبيعة هيكل الإقتصاد بين الدول الرأسمالية ونظيره في الدول النامية فإن أداء السياسة النقدية وفعاليتها يختلف وذلك كون أن بعض أدوات السياسة النقدية لا يمكن أن تطبق في حالة الدول النامية مما يجد من فعالية السياسة النقدية، وفيما يلي توضيح لنقاط قوة وضعف السياسة النقدية في البلدان النامية:²

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص 339.

² محمد رضاني، مرجع سابق، ص 78.

- نظرا لطبيعة الجهاز المصرفي في الدول النامية تكون السياسة النقدية أكثر فعالية، إذا طبقت أدوات الرقابة الكيفية كسياسة الإحتياطي الإجباري وسياسة تأطير القروض وذلك كون أن فرض إحتياطي إجباري كبير على البنوك التجارية يجد من قدرتها على منح المزيد من القروض وبالتالي خفض عرض النقود وفائض السيولة لمكافحة التضخم وإرتفاع الأسعار؛
- يلجأ البنك المركزي إلى الحالة العكسية في حالة الكساد أو الانكماش أين يخفض من نسبة الإحتياطي الإجباري فيرفع من قدرة البنوك على منح القروض ويزيد من كمية النقود المتداولة داخل الإقتصاد، ويرفع من مستوى الأسعار مما يحفز المستثمرين من خلال عائد أعلى ينشط الجهاز الإنتاجي؛
- هناك احتمال نجاح السياسة النقدية في الدول النامية إذا توافقت بالشكل الجيد مع السياسة المالية كون أن غالبية هذه البلدان تعتمد في إقتصادياتها على التخطيط وكبر حجم الإنفاق الحكومي على الإستثمارات العمومية.
- لهذا فتحديد معدلات الفائدة على الإستثمارات المنتجة الموجهة للقطاع الخاص الإنتاجي مع مراقبة المعروض النقدي قد تكون له نتائج إيجابية، إلا أن السياسة النقدية تبقى ضعيفة الفعالية في الدول النامية وهذا راجع إلى:¹
- ضعف الوعي النقدي والمصرفي، حيث يتجه الأفراد في الدول النامية إلى الإحتفاظ بموجوداتهم في شكل عملة وليست ودائع أو أوراق مالية، وهو ما يدل على ضعف الدور الذي تقوم به الودائع في تسويق المدفوعات، الأمر الذي يقلل من دور البنوك التجارية لهذه الدول مقارنة بالدول المتقدمة التي يعتمد فيها الأفراد بشكل أساسي في التعامل على النقود الإئتمانية؛
- من بين أهداف السياسة النقدية هدف إستقرار الأسعار، وإن كان هذا الهدف يلائم إقتصاديات الدول المتقدمة فهو لا يلائم إقتصاديات الدول النامية، حيث أن هذه الأخيرة تعتمد في تمويل التنمية على وسائل التمويل التضخمي (التمويل بالعجز)؛
- عدم وجود إستقرار في المناخ السياسي، وتقلب وضع موازين مدفوعاتهم وتختلف النظم الضريبية، مما لا يشجع الإستثمار الأجنبي وبالتالي يحول دون تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية.

¹ فتحي بن لدغم، "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012)، ص 103.

- تواجه الإقتصاديات النامية ضيق نطاق الأصول المالية وأدوات الائتمان التي يتم من خلالها تعبئة المدخرات وتجميعها ونقلها من المدخرين إلى المستثمرين، وهذه الوظيفة من المفترض أن يقوم بها السوق النقدي والسوق المالي، لذلك فهي تعاني من الضعف والتخلف؛
 - يتوقف تفضيل السيولة في الدول النامية على العادات الاجتماعية بصفة أساسية، ويتأثر الطلب على السيولة بالتغيرات الموسمية في النشاط الإقتصادي، مع اتجاه الأفراد للإحتفاظ بشراوتهم في أصول غير منتجة كالأراضي والعقارات والذهب والتحف الفنية؛
 - بالنسبة لمكونات عرض النقود، فلا يلاحظ أن نسبة العملة المتداولة إلى عرض النقود تمثل نسبة عالية نسبيا، وكلما زادت هذه النسبة زادت ضآلة الممارسات الائتمانية.
- وبالتالي فإن السياسة النقدية في هذه البلدان أقل فعالية مقارنة بالدول المتقدمة، بسبب العلاقات المحلية والخارجية واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول، كما نجد أن السياسة النقدية عاجزة عن المساهمة كثيرا في تدعيم ونمو هذه الدول.

المطلب الثالث: معيقات السياسة النقدية في الدول النامية وشروط نجاحها

تواجه السياسة النقدية حالة عدم اليقين في التأثير على النشاط الإقتصادي في الوقت المناسب بسبب الصعوبات التي تواجهها في الجوانب التي تدخل ضمن اهتمامها، وعض أن تمارس هذه السياسة تأثيرها بالإتجاه الصحيح تعمل على خلق المزيد من الإختلالات في الإقتصاد ككل، وهذه مشكلة تعترض السلطات النقدية في رسم وإدارة السياسة النقدية.

أولا: معيقات السياسة النقدية في الدول النامية

يمكن ذكر أبرز المعيقات التي تحد من فعالية السياسة النقدية على النحو الآتي:¹

- تتميز الإقتصاديات النامية بارتباطها الكبير بالإقتصاديات المتقدمة بواسطة حركة التجارة الدولية، ولذلك فالتقلبات العنيفة التي تتعرض لها إقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر بصورة مباشرة على إقتصاديات تلك الدول، بسبب العلاقة الوطيدة القائمة بين الجانبين، وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية والإئتمانية في الدول النامية أن تساهم في نمو الإقتصاد الوطني أو تحميه من آثار موجات التضخم والإنكماش المستورد.

¹ عبد الوهاب عبادات، "فعالية السياسة النقدية وآثارها في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية"، عن الموقع الإلكتروني <http://www.enssea.net/enssea/majalat/2305.pdf>, acceced 28/04/2019.

- إن الدول النامية في عمومها ذات نسب نقدية منخفضة، أي أن نسبة عرض النقد إلى الدخول الوطنية منخفضة مقارنة بتلك النسبة السائدة في الدول المتقدمة، ضف إلى ذلك أن هذه النسبة تبقى ثابتة ولا تتغير في الأمد القصير في الدول النامية وفي هذه الحالة لا تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في الإقتصاد لكون النقود في هذه الدول تستعمل عموماً لأغراض المعاملات التي تتغير بنسبة التغير في الدخل.
- إن مدى استعمال الوديعة النقدية مقارنة باستعمال العملة كوسيلة دفع وكمخزن قيمة، فنجد أن الدول النامية تنخفض فيها نسبة استعمال الوديعة النقدية، ويتم الإعتماد بشكل واضح على استعمال العملة الورقية، ولا يزال استعمال نقود الودائع محصوراً في الوفاء بمدفوعات الحكومة وأداء المدفوعات كبيرة المبالغ في قطاعات الأعمال والصناعة والتجارة.
- تتميز إقتصاديات الدول النامية بعدم وجود أسواق نقدية متطورة ومنظمة مع ضيق الأسواق المالية إن وجدت مع ضعف نشاطها وهذه الميزة تعيق فعالية كل من سياسة نسبة إعادة الخضم وسياسة عمليات السوق المفتوحة في هذه الدول. فالأسواق النقدية في الدول النامية عبارة عن أسواق نقدية عادية غير متخصصة وليس لها القدرة على تعبئة الأموال الفائضة المتاحة للتمويل للأجل القصيرة، وتكمن مهمة هذه الأسواق في الوساطة بين المقرضين والمقترضين في الأجل القصير لا أكثر، ولذلك لا تستخدم الأوراق التجارية مثل الكمبيالات والسندات إلا في نطاق ضيق، وهذا بدوره يفسر محدودية وتطبيق نسبة إعادة الخضم وينتج عن ذلك عدم لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي للإقتراض إلا في حدود ضيقة.
- تتميز الإقتصاديات النامية بإنتاجية متدنية وبمستويات منخفضة من الدخل، كما تتميز بهيكل إقتصادي مشوه وسيء التنظيم وقليل الفعالية، كما تفتقر إلى نظام مالي ونقدي ومصرفي متطور ومنظم، ولذلك نجد أن بعض أدوات السياسة النقدية غير المباشرة مثل سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخضم تكاد تكون آثارها غير موجودة، وأن أثر السياسة النقدية تظهر فقط في حالة تطبيق نسبة الإحتياطي القانوني والإعتماد على أدوات السياسة النقدية المباشرة والمساعدة وهذا ما يجعل السياسة النقدية قليلة الفعالية في هذه الإقتصاديات مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانياً: شروط نجاح السياسة النقدية في الدول النامية

لكي تكون السياسة النقدية فعالة وناجحة لا بد أن تتوفر فيها مجموعة من الشروط أهمها:¹

¹ محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص ص 240-245.

- نظام معلوماتي فعال، يوضح وضع الميزانية وطبيعة الإختلال وتحديد معدل النمو الإقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الإقتصادية وميزان المدفوعات؛
- تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة وجعلها تتلاءم مع الوضع الإقتصادي السائد في البلاد؛
- هيكل النشاط الإقتصادي، أي مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة تجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في الأسواق العالمية وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛
- مرونة الجهاز الإنتاجي للمتغيرات التي تحدث في المتغيرات الإقتصادية، لاسيما النقدية منها؛
- نظام سعر الصرف، أي تحقيق السياسة النقدية لفعاليتها في ظل سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذي سعر صرف ثابت؛
- درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصاديين؛
- توافر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة ومدى أهمية السوق الموازية.

خلاصة الفصل الثاني

إن إعادة التوازن في الإقتصاد وإعادة تصحيح الإختلالات الحاصلة فيه تعتمد بالدرجة الأولى على السياسات التي تضعها السلطات النقدية، التي تمتد هذه السياسات ما بين السياسات طويلة الأجل التي تسمى بالسياسات الهيكلية أو السياسات في المدى القصير، تعتبر السياسة النقدية أهمها، وتعتمد السياسة النقدية في تنفيذها على مجموعة من الأدوات النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، ويعتبر الجهاز المصرفي داخل البلد القناة الرئيسية لتنفيذ هذه السياسة التي غالباً ما تهدف إلى محاولة دعم النمو الإقتصادي، تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات، مراقبة المستوى العام للأسعار للحد من التضخم وتحقيق مستوى مقبول من التشغيل بمكافحة البطالة. لا تختلف السياسة النقدية في الدول النامية كثيراً عن تلك المطبقة في الدول المتقدمة، ويكمن الإختلاف في استعمال بعض الأدوات النقدية أو التخلي عنها، وذلك حسب طبيعة الجهاز المصرفي القائم بهذه الدول، كما أن مشكل إدارة هذه السياسة بتلك الدول من خلال البنوك المركزية التي تفتقد للكفاءة والإستقلالية جعل منها غير فعالة ولكي تكون ناجحة لا بد أن تستوفي مجموعة من الشروط، من أبرزها مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تطرأ على المتغيرات الإقتصادية لاسيما النقدية منها، بالإضافة إلى درجة الوعي الإدخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الإقتصاديين.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر الصدمات النفطية على

السياسة النقدية في الجزائر للفترة

2018-2000

الفصل الثالث:**دراسة تحليلية لأثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر****للفترة 2000-2018**

أمام هيمنة قطاع النفط على الإقتصاد الجزائري وسيطرة الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات، أصبحت الجزائر كغيرها من الدول النفطية عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط، حيث عرفت تدهورا في ظروفها الإقتصادية نتيجة تعرضها لعدة صدمات أدت إلى اختلالات عميقة في التوازنات الداخلية والخارجية، إضافة إلى استخدام الفوائض المالية المتراكمة لغرض تحقيق أهداف تنموية، وهو ما خلق تبعية الناتج المحلي لتقلبات أسعار النفط، ففي فترات إرتفاع أسعار النفط ينتعش الإقتصاد، أما في فترات الإنخفاض فيتحقق الركود.

هذه الأوضاع كانت عاملا دافعا لتصحيح السياسة النقدية باعتبارها الأداة الأساسية للسياسة الإقتصادية، وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد تفعيل سياستها النقدية لمواجهة الصدمات النفطية. ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى أهم التطورات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر، ومعرفة مدى تأثر السياسة النقدية بالصدمات النفطية التي شهدتها فترة الدراسة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018. وقصد الإلمام بكل الجوانب تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018؛

المبحث الثاني: انعكاسات الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري؛

المبحث الثالث: أثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018

عرفت السياسة النقدية في الجزائر العديد من التطورات التي تعود إلى طبيعة النظام الإقتصادي المنتهج، والذي يعكس أسلوب إدارته على السياسات الإقتصادية المطبقة عموما والسياسة النقدية بصفة خاصة، حيث تجسدت السياسة النقدية في الجزائر بشكل فعلي منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 بعد أن كانت غير فعالة قبل صدور هذا القانون، لذا سيتم التطرق هي هذا المبحث إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2018.

المطلب الأول: تطور الكتلة النقدية في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية في الجزائر بمفهومها الواسع M_2 من المتاحات النقدية المعبر عنها بالجمع M_1 وأشباه النقود التي تتم إدارتها من طرف النظام البنكي والخزينة العمومية، وتتكون الكتلة النقدية M_2 في الجزائر من العناصر التالية:¹

- **النقود الورقية:** أي البنكنوت والقطع النقدية المتداولة، وهي من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.
 - **النقود الكتابية:** هي النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون من الودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.
 - **أشباه النقود:** تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض، وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الإقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم السيولة المحلية M_2 .
- فالعنصران الأول والثاني يشكلان مع الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M_1 وبإضافة العنصر الثالث لها يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع M_2 ، وللوقوف على تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 يتم عرض تطور مكوناتها من خلال الجدول الموالي:

¹ سمير آيت يحي، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013-2014)، ص 230.

جدول رقم 3-1: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	النقود القانونية	النقود الكتابية	الكتلة النقدية "M ₁ "	معدل النمو %	أشباه النقود	الكتلة النقدية "M ₂ "	معدل النمو %
2000	484.5	563.7	1048.2	-	974.3	2022.5	-
2001	577.2	661.3	1238.5	18.2	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.7	751.6	1416.3	14.4	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	15.1	1656.0	3299.5	13.7
2004	874.3	1291.3	2165.6	31.8	1478.7	3644.3	10.5
2005	921.0	1516.5	2437.5	12.6	1632.9	4070.4	11.7
2006	1081.4	2096.4	3177.8	30.4	1649.8	4827.6	18.7
2007	1284.5	2949.1	4233.6	33.2	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	17.3	1991.0	6955.9	16.0
2009	1829.4	3114.8	4944.2	-0.4	2228.9	7173.1	3.1
2010	2098.6	3657.8	5756.4	16.4	2524.3	8280.7	15.4
2011	2571.5	4570.2	7141.7	24.1	2787.5	9929.2	19.9
2012	2952.3	4729.2	7681.5	7.6	3333.6	11015.1	10.9
2013	3204.0	5045.8	8249.8	7.4	3691.7	11941.5	8.4
2014	3658.9	5944.1	9603.0	16.4	4083.7	13686.7	14.6
2015	4108.1	5153.1	9261.2	-3.6	4443.3	13704.5	0.1
2016	4497.2	4909.8	9407.0	1.6	4409.3	13816.3	0.8
2017	4716.9	5549.1	10266.1	9.1	4708.5	14974.6	8.4
*2018	4997.0	5998.3	10995.7	7.1	5163.8	16159.1	7.9

Source :

Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2009, p 183.

Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2012, p 168.

Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016, p 163.

Banque d'Algérie, Rapport 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2018, p 148.

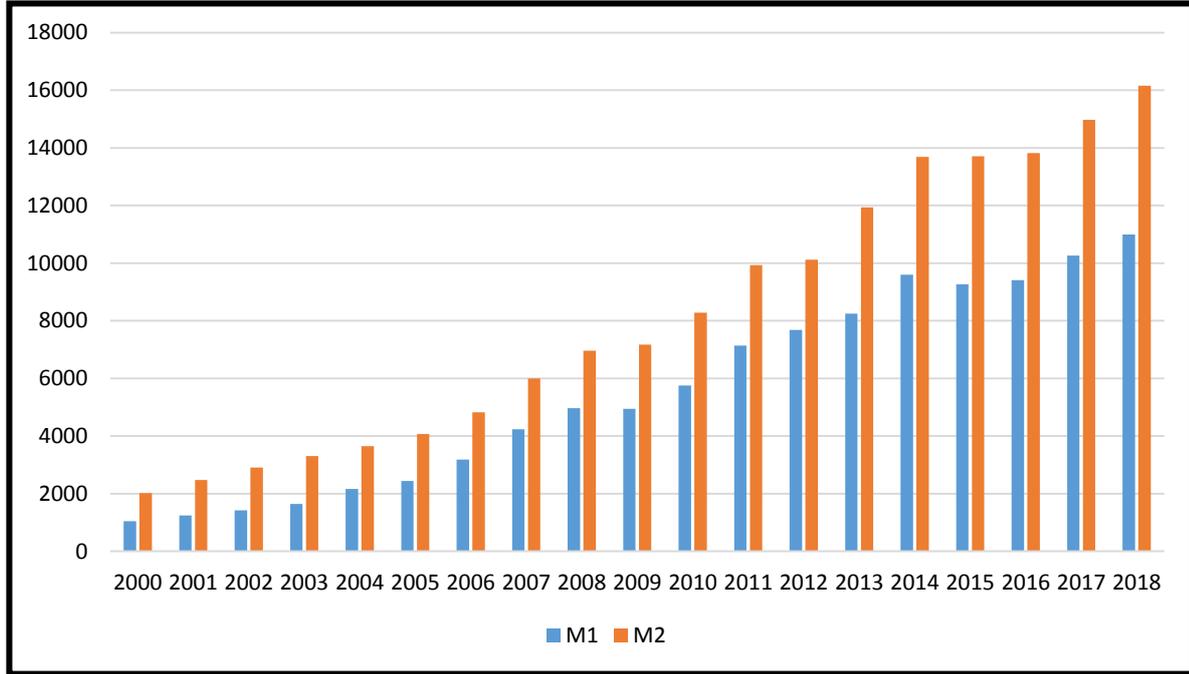
بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 11.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص 11.

والشكل رقم 3-1 يوضح تطور الكتلة النقدية M₁ و M₂ في الجزائر خلال الفترة 2000-2018:

الشكل رقم 3-1: تطور الكتلة النقدية M_1 و M_2 في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري



المصدر: من إعداد الطلبة، بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3-1.

مع بداية برامج النمو الاقتصادي بداية من سنة 2000، عرفت الكتلة النقدية في الجزائر عدة تطورات كان لها انعكاس على الإقتصاد الوطني ككل، فمن خلال الجدول رقم 3-1 والشكل رقم 3-1 يتضح أنه خلال الفترة 2000-2018 تضاعفت الكتلة النقدية M_2 بحوالي 7.9 مرة، إذ بلغت في سبتمبر 2018 قيمة 16159.1 مليار دينار بعد أن كانت تقدر بـ 2222.5 مليار دينار سنة 2000.

خلال سنة 2001 بلغت نسبة إرتفاع الكتلة النقدية 22.3%، أي أنها ارتفعت بما يعادل 451 مليار دينار في ظرف سنة واحدة بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية، والإنطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي أقرته الدولة في أبريل 2001، حيث تم رصد مبلغ 7 مليار دولار أمريكي لهذا البرنامج أي ما يعادل 520 مليار دينار جزائري لمدة تمتد إلى ثلاث سنوات من أبريل 2001 إلى أبريل 2004. ثم تبعه في ذلك برنامج دعم النمو الذي يغطي الفترة 2005-2009 في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق العمومي، وقد تم تخصيص مبلغا ضخما لهذا البرنامج قدر بـ 4203 مليار دينار بهدف تعزيز النتائج المحققة من البرنامج السابق، ما أدى إلى استمرار تزايد حجم الكتلة النقدية M_2 ، حيث انتقلت من 4070.4 مليار دينار سنة 2005 إلى 7173.1 مليار دينار سنة 2009 وهي السنة التي سجلت أدنى مستوى نمو بمعدل 3.1% نتيجة تداعيات الأزمة الإقتصادية

العالمية، ليعود التوسع النقدي بمعدل النمو 15.4% سنة 2010 بعد تحسن الأوضاع الإقتصادية وبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية. أما خلال الفترة 2011-2014 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية خلال سنة 2011 نسبة 19.9% نتيجة إرتفاع الودائع تحت الطلب في البنوك ما أدى إلى زيادة العرض النقدي الذي بلغ 9929.2 مليار دينار، ليتراجع إلى 10.9% خلال سنة 2012 ليستمر في الإنخفاض سنة 2013 حيث بلغ معدل النمو 8.4% بقيمة 11941.5 مليار دينار. أما الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 فبعد أن كان معدل نمو الكتلة النقدية 14.6% سنة 2014، شهدت سنة 2015 منعرجا حاسما حيث تميزت الوضعية النقدية المجموعة بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M_2 أين بلغت 0.1% نتيجة تقلص فائض السيولة المصرفية، وفي وضع يتسم بعجز كبير في ميزان المدفوعات نجم النمو الضعيف جدا للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M_2 عن الإنخفاض القوي للودائع لأجل، وفي سنة 2016 بلغ معدل النمو 0.8% بقيمة 13816.3 مليار دينار، لتعود الأرصدة النقدية والشبه النقدية M_2 إلى النمو لتتبلغ 8.4% سنة 2017 نتيجة الإرتفاع القوي للودائع تحت الطلب على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 20.1% مقابل 6.8% فيما يخص الودائع لأجل وبـ 4.9% فيما يتعلق بتداول النقد الورقي، وفي سبتمبر 2018 بلغت الكتلة النقدية M_2 قيمة 16159.1 مليار دينار بمعدل نمو 7.9%.

المطلب الثاني: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

تمثل مقابلات الكتلة النقدية مستحقات الجهات المصدرة للنقود على الغير، أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي، وتتمثل فيما يلي:¹

- شراء ديون على الخارج في شكل ذهب أو عملات أجنبية، أي صافي الأصول الخارجية؛
- القروض الممنوحة للخزينة العامة، أي قروض للدولة؛
- القروض الممنوحة للإقتصاد.

ويمكن عرض تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

¹ سمير آيت يحي، مرجع سابق، ص 232.

جدول رقم 3-2: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	قروض للدولة	قروض للإقتصاد	قروض داخلية	صافي الأصول الخارجية
2000	677.5	993.7	1671.2	775.9
2001	569.7	1078.4	1648.2	1310.7
2002	578.7	1266.8	1845.5	1755.7
2003	423.4	1380.2	1803.6	2342.7
2004	-20.6	1535.0	1514.4	3119.2
2005	-933.2	1779.8	846.6	4179.7
2006	-1304.1	1905.4	601.3	5515.0
2007	-2293.1	2205.2	12.1	7415.5
2008	-3627.3	2615.5	-1011.8	10246.9
2009	-3488.9	3086.5	-402.4	10885.7
2010	-3392.9	3286.1	-124.8	11996.5
2011	-3406.6	3726.5	319.9	13922.4
2012	-3334.0	4287.6	953.6	14940.0
2013	-3235.4	5156.3	1920.9	15225.2
2014	-1992.3	6504.6	4512.3	15734.5
2015	567.5	7277.2	7844.7	15375.4
2016	2682.2	7904.9	10592.1	12596.0
2017	4691.9	8880.0	13571.9	11227.4
*2018	5335.2	9792.6	15127.8	10249.1

Source :

Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2009, p 183.

Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2012, p 168.

Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016, p 163.

Banque d'Algérie, Rapport 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2018, p 148.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص 10.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص 10.

من خلال الجدول رقم 3-2، يتضح أن أهم ما ميز تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-

2018 يمكن إدراجه فيما يلي:

- عرفت سنة 2000 تغطية الكتلة النقدية بصافي الأصول الخارجية بقيمة 775.9 مليار دينار، لتشهد سنة

2001 ظاهرة نقدية ميزت تطور الوضعية النقدية تمثلت في إرتفاع صافي الأصول الخارجية إلى 1310.7

مليار دينار متجاوزة بذلك الكتلة النقدية M_1 التي بلغت 1238.5 مليار دينار لنفس السنة، لتستمر

تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية في الإرتفاع إذ بلغت تغطيتها للكتلة النقدية M_2 سنة 2004 نسبة 85.59%، لتعرف الفترة 2005-2015 ظاهرة نقدية جديدة تمثلت في تغطية صافي الأصول الخارجية بشكل كلي للكتلة النقدية M_2 ، حيث بلغت الأصول الخارجية لسنة 2005 قيمة 4179.7 مليار دينار مقابل كتلة نقدية M_2 مبلغ 4070.4 مليار دينار أي بنسبة 102.68 واستمر هذا الوضع إلى غاية سنة 2015، لتبلغ تغطية الأصول الخارجية للكتلة النقدية M_2 سنة 2016 نسبة 91.16% أي ما يعادل صافي أصول خارجية قيمتها 12596.0 مليار دينار مقابل كتلة نقدية بلغت 13816.3 مليار دينار، ليستمر هذا الإنخفاض خلال سنتي 2017-2018 إذ بلغت نسبة التغطية 74.79% و63.42% على الترتيب، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط الذي نجم عنه تراجع في عائدات الأصول الخارجية، وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكلية للتوسع النقدي في الجزائر.

- أما فيما يخص تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للدولة فقد عرفت قيم موجبة خلال الفترة 2000-2003، لكنه اعتباراً من سنة 2004 إلى غاية 2014 انخفض حجم هذه القروض بشكل كبير لتأخذ قيم سالبة طيلة هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار النفط، لتعود إلى الإرتفاع بداية من 2015 إلى غاية 2018، إذ بلغت 567.5 مليار دينار سنة 2015 لترتفع إلى 2682.2 مليار دينار سنة 2016 وأصبحت الدولة مدينا صافياً تجاه النظام المصرفي نتيجة العجزات القوية في ميزانية الدولة، لتواصل الإرتفاع بنسبة 74.9% خلال سنة 2017 مرتفعة من 2682.2 مليار دينار سنة 2016 إلى 4691.9 في 2017 تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، لتبلغ 5335.2 مليار دينار سنة 2018 بنسبة إرتفاع 13.71%.

- أما فيما يخص القروض الموجهة للإقتصاد، فهي عبارة عن قروض يمنحها الجهاز المصرفي للأعوان الاقتصاديين وهي عبارة عن قروض متوسطة وطويلة المدى موجهة لتمويل الإقتصاد الوطني، إذ عرفت تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للإقتصاد نمواً مستمراً بداية من سنة 2000 إلى غاية 2018، فحتى في ظل الأزمة المالية العالمية ارتفعت قيمتها من 2615.5 مليار دينار إلى 3086.5 مليار دينار بمعدل نمو قدره 18%، لتستمر في الإرتفاع إلى غاية سبتمبر 2018 إذ بلغت 9792.6 مليار دينار وهذا ما يدل على طلب الأعوان الاقتصاديين للقروض البنكية.

المطلب الثالث: أدوات وأهداف السياسة النقدية في الجزائر

شرعت السلطة النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية وذلك بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر، تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد من أجل تحقيق أهداف السياسة النقدية، لذلك سيتم إبراز أهم الأدوات التي استعملها بنك الجزائر في الفترة 2000 إلى غاية 2018 من أجل الوصول إلى الهدف النهائي للسياسة النقدية في ظل توجه بنك الجزائر نحو استهداف التضخم.

أولاً: أدوات السياسة النقدية

من أدوات السياسة النقدية التي استخدمها بنك الجزائر منذ 2000 إلى غاية 2018 نجد ما يلي:

1. معدل إعادة الخصم: يعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية، يستعمله بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية على منح القروض بالزيادة أو النقصان، إذ كان بنك الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10 يعامل القطاعات الإقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل إعادة خصم خاص بكل قطاع، ولكن منذ سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد بمعدل إعادة الخصم، والذي يتم تغييره كل 12 شهراً تقريباً، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده، وفي بداية كل سنة يقدم بنك الجزائر لمجلس النقد والقرض التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقرض ويقترح في نفس الوقت أدوات السياسة النقدية لتحقيق الهدف المحدد حسب الأهداف الوسيطة لبلوغ الهدف النهائي، وفي بداية كل ثلاثي يبرمج بنك الجزائر المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم.¹ والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر للفترة 2000-2018.

¹ إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011)، ص ص 189-190.

جدول رقم 3-3: تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة 2000-2018

الوحدة: %

المعدل	إلى غاية	ابتداء من
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2016/09/30	2004/03/07
3.5	سبتمبر 2018	2016/09/30

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص 19.

من خلال الجدول رقم 3-3 نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان يقدر بـ 7.5% في سنة 2000 لينخفض إلى 6% سنة 2002 بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، ليواصل انخفاضه إلى 5.5% سنة 2003، لينعدم إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر هذه السنة، واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4% خلال سنة 2004 ليستمر إلى غاية 2016 ثم إلى 3.5% ل يبقى هذا المعدل ثابت إلى غاية سبتمبر 2016، ويعد هذا المؤشر جيد حيث يعبر على التحسن في مستويات التضخم وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

2. الإحتياطي الإجباري: تمثل نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10 في مادته 93، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية، رغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يذكر هذه الأداة، وقد أعاد بنك الجزائر تقنينها عبر تعليمة صادرة سنة 2004 أقر بها نسبة الإحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل إلى 15% دون إستثناء وبنفس الأسلوب.¹ والجدول الموالي يوضح تطور معدلات الإحتياطي الإجباري في الجزائر:

¹ علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009" مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال بجامعة بسكرة، العدد الأول، (جانفي 2012)، ص 188-189.

جدول رقم 3-4: تطور الإحتياطي الإجباري في الجزائر للفترة 2000-2018

الوحدة: مليار دولار

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الإحتياطي الإجباري %	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8
حجم الإحتياطي الإجباري	198.9	203.9	373.8	280.6	198.1	273.6	444.6	370.3	340.2
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	*2018
معدل الإحتياطي الإجباري %	9	9	11	12	12	12	8	4	10
حجم الإحتياطي الإجباري	464.7	538.6	717.8	899.8	1003.5	1091.2	888.5	1475.5	1228.7

المصدر:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018، ص ص 9-17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008، ص ص 9-17.

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 21، مارس 2013، ص ص 9-17.

من خلال الجدول رقم 3-4 يتضح أن السلطات النقدية بدأت تطبق فعليا أداة الإحتياطي الإجباري منذ سنة 2001 مع تحسن وضعية السيولة البنكية، وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية عليها، حيث يدل رفع معدل الإحتياطي الإجباري من 4.25% إلى 12% منذ 2002 إلى غاية 2015 تأكيدا من جانب السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير على سيولة البنوك التجارية، لكنه مع بداية 2016 انخفض معدل الإحتياطي الإجباري إلى 8% ثم إلى 4% سنة 2017، وهذا بسبب تراجع السيولة البنكية لدى البنوك التجارية، ثم يعود للإرتفاع مجددا في سبتمبر 2018 إلى 10%.

3. آلية استرجاع السيولة بالمناقصة: تعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة من طرف بنك الجزائر إحدى التقنيات التي استحدثتها هذا البنك كأسلوب لسحب فائض السيولة، وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ منذ شهر أفريل من سنة 2002، وتعتمد آلية استرجاع السيولة على البياض على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، أن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع لمدة 24 ساعة أو لأجل، في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.¹

* سبتمبر 2018.

¹ فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، (2013)، ص ص 200-201.

4. التسهيلات الخاصة بالوديعة المغلقة للفائدة

تم الإعتماد على هذه الأداة ابتداء من أوت 2005، والتي تسمح للبنوك بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل قرض تمنحه البنوك التجارية لدى بنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها بمعدل فائدة ثابت يحدده هذا الأخير. وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2008، فمعدل الفائدة على التسهيل الخاصة بالوديعة تمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة لبنك الجزائر والسوق النقدية في ظل إنعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.¹

ثانيا: التضخم هدف نهائي للسياسة النقدية في الجزائر

لقد سطر كل من قانوني 90-10 و 03-11 الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر بالإضافة إلى تحديد مهام البنك المركزي، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:²

- إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد، كما ينص عليها قانون 90-10؛

- إستقرار الأسعار ونسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للإقتصاد.

وبالنظر إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف إستقرار الأسعار، إضافة إلى ذلك جاء في التقرير السنوي لسنة 2003 ما يلي: "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على إستقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الإستهلاك". وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو إستقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم، وللوقوف أكثر على التطور الذي شهدته أهداف السياسة النقدية وجب الوقوف بنوع من التحليل على تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2018 من خلال الجدول الموالي:

¹ علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص 191.

² فضيل رايس، مرجع سابق، ص 203-204.

جدول رقم 3-5: تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2018

الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	0.6	4.3	1.43	4.26	3.97	1.38	2.31	3.68	4.86	5.74
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	أكتوبر 2018	
التضخم	3.91	4.52	8.89	3.26	2.9	4.8	6.8	5.6	4.53	

Source :

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2014, p 179.

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017, p 139.

Banque d'Algérie, Rapport annuel 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2018, p 133.

تشير معطيات الجدول رقم 3-5 إلى أن معدلات التضخم كانت منخفضة سنة 2000 أين بلغت 0.6%، لكنه في سنة 2001 ارتفع إلى 4.3% وذلك بسبب نمو المجمع النقدي (M_2) بنسبة 22.3% تزامناً مع انطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004)، لينخفض إلى 1.43% نتيجة لانخفاض معدل نمو (M_2) إلى 17.3% سنة 2002، ليشهد معدل التضخم إرتفاعاً مجدداً سنة 2003 و 2004 أين بلغ 4.26% و 3.97% على التوالي وهذا راجع إلى نمو فائض السيولة المصرفية، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003 المقدر بـ 03% ثم انخفض بشكل ملحوظ سنتي 2005 و 2006 نتيجة انخفاض معدل نمو السيولة المصرفية، لكنه سرعان ما عاد إلى الإرتفاع مجدداً بداية من 2007 إلى غاية 2012 وهذا بفعل التوسع في السياسة المالية وانطلاق برنامج دعم النمو الإقتصادي، إضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم المستورد منذ سنة 2008 إذ أدت الأزمة المالية العالمية إلى إرتفاع سعر الصرف اليورو مقابل الدولار مما تسبب في إرتفاع أسعار السلع المستوردة، ليبلغ سنة 2012 أعلى معدل له أين سجل 8.89% وهي نسبة لم تسجل من قبل، إضافة إلى التضخم المستورد أدى إرتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد إلى الرفع من قيمة هذا المعدل، ليعود بعدها إلى التحسن سنتي 2013 و 2014 أين بلغ معدل التضخم 3.26% و 2.9% على التوالي، هذا التراجع الواضح في معدل التضخم يعكس التوجه الجديد للسياسة النقدية للجزائر التي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم، وبعد سنتين متتاليتين للتراجع القوي للتضخم تسارعت الوتيرة السنوية للتضخم في 2015 بواقع 4.8% واستمر هذا التسارع ليبلغ 6.4% في 2016. بينما لم يرتفع توسع الكتلة النقدية (M_2) سوى بـ 0.13% و 0.8% على التوالي، على عكس ذلك ففي 2017 ترافق الإرتفاع النسبي في التوسع النقدي خصوصاً ذلك المتعلق بتوسع الكتلة النقدية (M_2) أين بلغ معدل النمو 8.4% مع تباطؤ التضخم إلى 5.6%، تزامن ذلك مع لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي بداية من سبتمبر 2017 ما أدى إلى إرتفاع السيولة المصرفية مع نهاية ديسمبر 2017، وحسب تطور

السيولة المصرفية يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتصاص فوائض السيولة المحتملة ذات الصلة بالتمويل الغير تقليدي، ليأخذ معدل التضخم تراجعاً إلى 4.53% في أكتوبر 2018 في ظل الإدارة الحذرة للسياسة النقدية.

المبحث الثاني: تأثير الصدمات النفطية على الإقتصاد الجزائري

في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط في أسواق النفط العالمية خلال فترات متقاربة نسبياً وتدايها على الإقتصاد الجزائري، يهدف هذا المبحث إلى معرفة أثر انخفاض أسعار النفط على بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018.

المطلب الأول: مكانة النفط في الإقتصاد الجزائري

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، إذ يعتبر هذا الأخير العمود الفقري الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي يقوم به في الإقتصاد الكلي، وكذا إلى وتيرة نمو هذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى من جهة، ومن جهة ثانية إلى التحصيلات المالية الكبيرة التي يدرها من العملة الأجنبية نتيجة عملية التصدير إلى الخارج.

أولاً: إمكانيات الجزائر النفطية

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة أو وزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها يطمئنون على استمرار العلاقات الإقتصادية من جهة، ومن جهة ثانية مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفط العالمية.

1. الإحتياجات النفطية: تزخر الجزائر بإحتياطي هام من النفط، هذا ما جعلها تحتل المرتبة السابعة عربياً والمرتبة 15 عالمياً.¹ من حيث الإحتياطي النفطي والجدول رقم (5-3) بين تطور الإحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017.

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص 08.

جدول رقم 3-6: تطور الإحتياطي من النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017

الوحدة: (مليون برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	12270	12200	12200	12200
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

Source: <https://asb.opec.org/index.php/data-download>. Oil data: upstream Table (3.1): World proven crude oil reserves by country, Accessed at: 06/04/2019

يلاحظ من الجدول رقم 3-5 أن مستوى إحتياطي النفط في الجزائر لم يسجل أي إنخفاض حاد منذ سنة 2000، وما يمكن ملاحظته أن هناك بعض حالات التذبذب التي سجلت في الفترة 2002 - 2004، ليسجل أعلى مستوى له سنة 2005 بمقدار 12270 مليون برميل، ليدخل في مرحلة إستقرار منذ 2006 إلى غاية 2017 بما يعادل 12200 مليون برميل في السنة.

2. الطاقة الإنتاجية: تعتبر الجزائر أحد الدول المنتجة للنفط في العالم، فهي تحتل المرتبة الخامسة عربيا والمرتبة 16 عالميا،¹ من حيث الطاقة الإنتاجية، والجدول رقم 3-6 بين تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017.

جدول رقم 3-7: تطور إنتاج حجم النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2017

الوحدة: (ألف برميل/يوميا)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إنتاج النفط	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1368.8	1371.6	1356
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إنتاج النفط	1216	1189.8	1161.6	1199.8	1202.6	1192.8	1157.1	1146.3	1059

Source: <https://asb.opec.org/index.php/data-download>. Table (3.6): World crude oil production by country. Accessed at: 06/04/2019

يلاحظ من الجدول رقم 3-6 تطور الطاقة الإنتاجية للبتروال الخام في الجزائر، بحيث عرفت سنة 2007 أكبر طاقة إنتاجية قدرت بـ 1.3716 مليون برميل يوميا، وهذا راجع لتزايد الطلب العالمي فضلا عن زيادة الآبار المكتشفة بسبب الجهود التي قامت بها الدولة، إضافة إلى إصدار قانون المحروقات 07/05 الذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب في قطاع المحروقات والامتيازات الكبيرة التي حصل عليها هؤلاء، فكان نتيجة هذا الإقبال الكبير للأجانب على الإستثمار داخل القطاع، إلا أن الأمر لم يستمر فقد سجلت سنة 2008 انخفاضا في الإنتاج بسبب الأزمة

¹ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروال (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2017، ص 28.

المالية العالمية، ليستمر الإنخفاض حتى سنة 2012 بحيث سجل الإنتاج في هذه السنة تحسنا نوعا ما مقارنة بالسنوات الفارطة بلغ 1199.8 ألف برميل يوميا، وهذا في ظل تزايد الطلب عليه بسبب تزايد الطلب العالمي، ليصل سنة 2013 إلى 1202.6 ألف برميل يوميا، نتيجة الاكتشافات الجديدة لآبار النفط في مناطق متعددة من الوطن بفضل الجهود المبذولة من طرف سونطراك في هذا المجال، وفي سنة 2015 وصل الإنتاج إلى 1157.1 ألف برميل يوميا ويعود هذا الإنخفاض للصدمة النفطية لسنة 2014، واستمر في الإنخفاض ليلغ 1059 ألف برميل يوميا سنة 2017 ويرجع ذلك لتسقيف دول الأوبك للإنتاج في محاولة منها لإنعاش أسعار البترول المنهارة منذ سنة 2014.

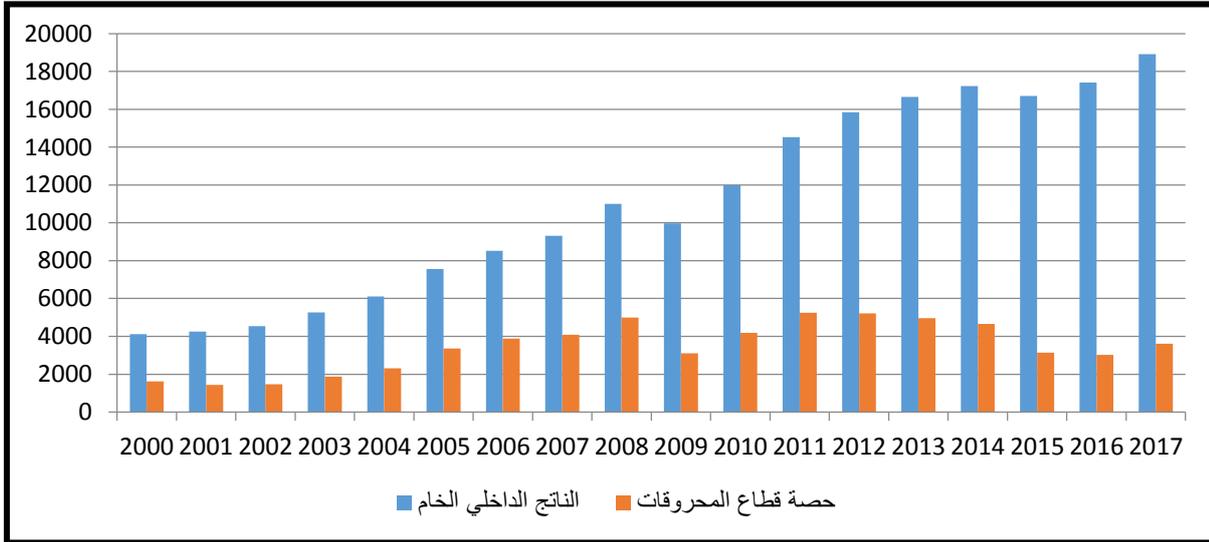
ثانياً: إعتمادية الإقتصاد الجزائري على النفط

يعتبر قطاع النفط العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، إذ يعتبر القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي ما جعل الإمكانيات النفطية الجزائرية خاضعة لتأثير الصدمات النفطية العالمية المختلفة.

1. مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام: للإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة تتمثل في أن نمو الناتج الداخلي الخام يعتمد على عوائد قطاع المحروقات التي تتحكم فيها عوامل خارجية، إذن فهو اقتصاد توسعي يبحث على زيادة العوائد، ونظرا لإرتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 فإن عوائد إيرادات المحروقات عرفت هي الأخرى نموا كبيرا الشيء الذي سمح بنمو الناتج الداخلي الخام والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 3-2: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دينار



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

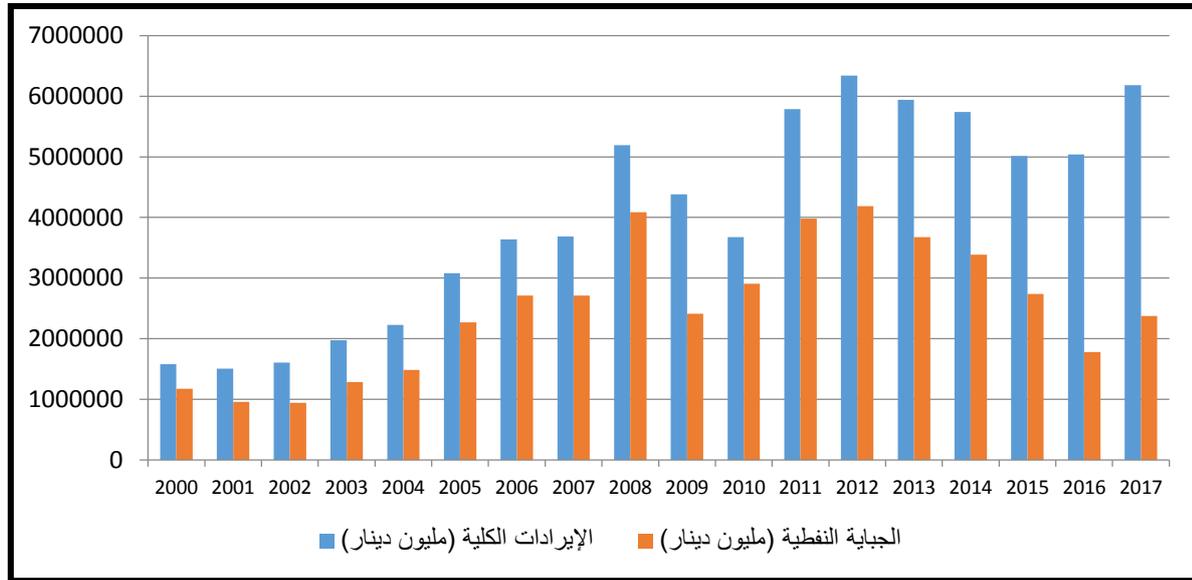
Source: Rapport annuel de la banque d'Algérie (2004, 2008, 2011, 2017) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.

يلاحظ من الشكل رقم 3-2 أن مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام ارتفعت خلال الفترة 2000-2008، إذ انتقلت من 39.20% إلى 45.48% سنة 2008 أي بزيادة قدرت بـ 3383.8 مليار دينار وهذا ما يدل على أن الدولة تركز جل اهتماماتها على قطاع المحروقات، لتراجع مع بداية 2009 لتبلغ 3192.7 مليار دينار أي بنسبة 31.19%، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت على اقتصاديات الدول المتقدمة مما أدى إلى تراجع نسبة الطلب العالمي على المحروقات، ثم بدأت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تعود تدريجياً إلى وضعيتها السابقة قبل سنة 2009، حيث ارتفعت لتبلغ نسبة 32.88% سنة 2012 وهذا بسبب استرجاع الاقتصاد العالمي لعافيته وبالتالي عودة ارتفاع الطلب على موارد الطاقة، كما يلاحظ تسجيل انخفاض طفيف في قيمة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام لسنتي 2015 و2016 مسجلة مساهمة قدرت بـ 18.77% و17.30% على الترتيب، ليرتفع مجدداً في 2017 مسجلاً نسبة 19.09% نتيجة لتحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويلاحظ ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طردي بنمو الناتج المحلي لقطاع النفط، وهو ما يبين أن الاقتصاد الجزائري هو إقتصاد تابع كلياً لقطاع المحروقات.

2. مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة: إن اهتمام الدولة الكبير بالقطاع النفطي يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الإقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، والتي كانت مساهمتها في ميزانية الدولة غداة الإستقلال لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات.

الشكل رقم 3-3: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية خلال الفترة 2000-2017

الوحدة: مليون دينار



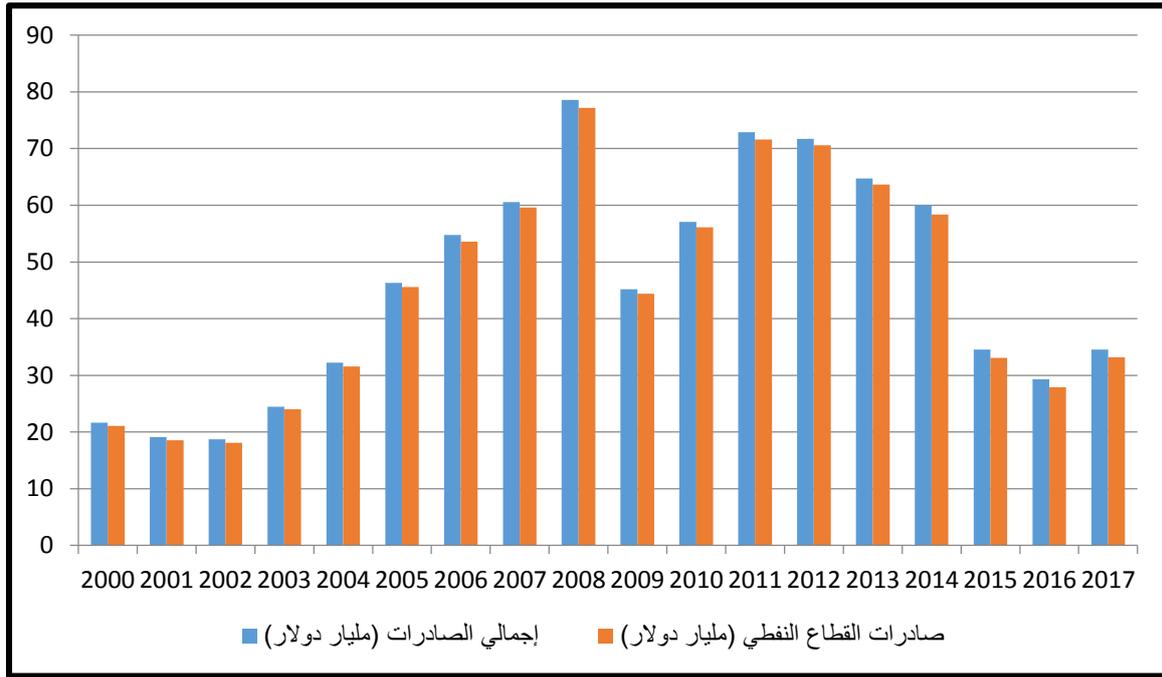
المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

Source: Rapport annuel de la banque d'Algérie (2004, 2008, 2011, 2017) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.

يلاحظ أن الجباية النفطية هي المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة وتساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، وقد عرفت نمواً متواصلاً خلال الفترة 2000 - 2008 حيث انتقلت من 1173.2 مليار دينار سنة 2000 إلى 4088.6 مليار دينار سنة 2008 ، وهذا راجع في الأساس إلى الإرتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث تراوحت نسبة مساهمة الجباية النفطية خلال هذه الفترة ما بين 62.9% و 78.8% وهو ما يوضح تأثير الجباية البترولية على حجم الإيرادات الكلية، لتتخفص إيرادات الجباية النفطية إلى 2412.7 مليار دينار سنة 2009 بسبب الصدمة النفطية الناتجة عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط، ثم عرفت الفترة 2010 - 2012 إرتفاعاً وصل إلى 4184.3 مليار دينار جزائري بسبب عودة أسعار النفط للإرتفاع، لتتخفص ابتداءً من 2014 إلى غاية 2016 نتيجة انخفاض أسعار النفط، لكن سرعان ما عادت إلى التحسن في 2017 بعد تحسن الأسعار في الأسواق العالمية. ويتبين لنا الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في إيرادات الخزينة العمومية حيث تنمو الإيرادات الكلية بنمو عائدات الجباية النفطية وتتراجع بتراجعها، وعليه يمكن القول أن الإيرادات الكلية للميزانية العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في حجم إيرادات المحروقات.

3. مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات الإجمالية: منذ استرجاع السيادة على قطاع المحروقات، وصادراتها تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الأجنبية ، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 3-4: صادرات المحروقات مقارنة بإجمالي الصادرات خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على

Source: Rapport annuel de la banque d'Algérie (2004, 2008, 2011, 2017) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.

يلاحظ من الشكل 3-4 إرتفاع مستمر للصادرات خلال الفترة من 2003 إلى 2008 حيث ارتفعت الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة 221.17%، وهذا راجع للإرتفاع المستمر للعائدات البترولية الناتجة بدورها عن الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط، كما عرفت هذه الفترة أكبر قيمة في الصادرات سنة 2008 حيث وصلت إلى 78.59 مليار دولار، أما عن سنة 2009 انخفضت الصادرات الكلية إلى 45.16 مليار دولار أي بنسبة 42.51% مقارنة بسنة 2008 بسبب الإنخفاض في سعر النفط، ثم انتعشت الصادرات خلال الفترة 2010-2012 وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط الذي وصل متوسطه إلى 112 دولار للبرميل تقريبا حيث وصلت الصادرات إلى 71.73 مليار دولار سنة 2012، كما انخفضت الصادرات خلال سنتي 2015 و2016 لانخفاض أسعار النفط جراء الصدمة النفطية لسنة 2014، وعليه يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين الصادرات الكلية والصادرات النفطية، فكلما سجلت هذه الأخيرة زيادة في قيمتها كانت هناك زيادة في الصادرات الكلية والعكس صحيح، وعليه نستنتج أن الصادرات النفطية هي أساس الصادرات الكلية للدولة.

المطلب الثاني: انعكاسات الصدمتين النفطيتين لسنتي 2004 و2009 على الإقتصاد الجزائري

لقد شهد سوق النفط عدة صدمات مرتبطة بأسعار النفط مثل الصدمة الإيجابية لسنة 2004 وصدمة 2009، والجزائر كبلد ريعي بامتياز تأثر بالصدمتين على مختلف الأصعدة وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولاً: انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2004 على الإقتصاد الجزائري

مع مطلع سنة 2004 حققت السوق النفطية العالمية إرتفاعاً محسوساً لأسعار النفط تحت اسم ثورة الأسعار، ما انعكس إيجابياً على تطور إقتصاديات دول الأوبك عامةً والجزائر خاصة وهذا ما سيتم التطرق إليه في بعض المؤشرات نذكر أهمها:

جدول رقم 3-8: تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2004 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
الناتج الداخلي الخام (PIB) (مليار دينار)	4 537.7	5 264.2	6 112.0	7 563.6	8 520.6
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73
معدل التضخم (%)	%1.40	%2.60	%3.60	%1.60	%2.50
إحتياطي الصرف (مليار دولار)	25.15	35.45	45.69	59.17	81.46

Source: Rapport annuel de la banque d'Algérie (2004, 2008) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017> accessed : 08/04/2019

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017> accessed : 08/04/2019

يلاحظ من الجدول رقم 3-7 إرتفاع الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2002 - 2006، حيث بلغ 5264.2 و6112.0 مليار دينار سنتي 2003 و2004 على الترتيب، ليواصل الإرتفاع إلى غاية 2006 حيث سجل 8520.6 مليار دينار جزائري. أما رصيد الميزان التجاري فقد حقق فائضا معتبرا، حيث انتقل من 6.70 مليار دولار سنة 2002 إلى 11.14 مليار دولار سنة 2003، وهذا راجع إلى زيادة الصادرات الجزائرية من النفط خلال هذه السنة، ليواصل الإرتفاع ابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2006 إذ سجل رصيد الميزان التجاري 34.06 مليار دولار سنة 2006، وهذا بسبب إرتفاع الصادرات النفطية نتيجة الإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار النفط. وبالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد حقق حالة فائض ابتداء من سنة 2002 بقيمة 3.66 مليار دولار، ليستمر هذا الوضع إلى غاية 2006، حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات 7.47 و9.25 مليار دولار سنتي 2003 و2004 على الترتيب، ليواصل الإرتفاع حيث سجل 17.73 مليار دولار سنة 2006. وفيما يخص معدلات التضخم فقد بقيت في حدود مقبولة خلال الفترة 2002 - 2006، حيث بلغ معدل التضخم %2.60 و%3.60 خلال سنتي 2003 و2004 على الترتيب، لينخفض في سنة 2005 إلى %1.60، ويفسر هذا التراجع في الضغوط التضخمية بتقليص كل من المديونية الخارجية وخدماتها، وتحسن ميزان المدفوعات والميزان التجاري، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. أما بالنسبة لإحتياطيات الصرف فإننا نلاحظ تزايدها بشكل متواصل خلال الفترة 2002 - 2006، حيث

بلغت 34.45 و 45.69 مليار دولار في سنتي 2003 و 2004 على التوالي، لتواصل الإرتفاع حيث بلغت 81.46 مليار دولار سنة 2006، ويعود ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط ومنه إرتفاع الجباية النفطية، هذا ما أدى بالجزائر إلى إنشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد، وهذا من أجل امتصاص الفوائض السنوية لميزانية الدولة.

ثانياً: انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2009 على الإقتصاد الجزائري

يبروز الأزمة المالية العالمية وانتقال آثارها إلى الإقتصاد العالمي، أخذت أسعار النفط منحى تنازلي مما انعكس سلبا على الكثير من المتغيرات الإقتصادية للدول النفطية، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تبين انعكاسات هذه الصدمة على الإقتصاد الجزائري.

جدول رقم 3-9: تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2009 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج الداخلي الخام (PIB) (مليار دينار)	9306.2	10993.8	9968.0	11991.6	14519.8
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	34.24	40.60	7.78	18.20	25.96
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	29.55	36.99	3.85	15.32	20.14
معدل التضخم (%)	3.50%	4.50%	5.70%	3.90%	4.50%
إحتياطي الصرف (مليار دولار)	114.97	148.10	155.11	170.46	191.37

Source: Rapport annuel de la banque d'Algérie (2008, 2012) <https://www.bank-of-algeria.dz/Rapport.htm>

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017>, accessed : 10/04/2019

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017>, accessed : 10/04/2019

يلاحظ من الجدول رقم 3-8 إرتفاع الناتج الداخلي الخام من 9306.2 مليار دينار سنة 2007 إلى 10993.8 مليار دينار سنة 2008، لينخفض في سنة 2009 إلى 9968.0 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، ثم بدأ الناتج الداخلي الخام يرتفع مجددا ليبلغ 11991.6 و 14519.8 مليار دينار جزائري سنتي 2010 و 2011 على التوالي، وهذا بسبب استرجاع الإقتصاد العالمي لعافيته وإرتفاع أسعار النفط من جديد. وفيما يخص رصيد الميزان التجاري فقد حقق فائضا، حيث بلغ 40.60 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرت بحوالي 05 مليار دولار عن السنة السابقة، وهذا بسبب إرتفاع الصادرات النفطية ويعود ذلك لإرتفاع أسعار هذه الأخيرة، أما في سنة 2009 وهي السنة التي شهدت الصدمة الخارجية الكبيرة و الناجمة عن الأزمة المالية الإقتصادية العالمية فقد سجل الميزان التجاري انخفاضا كبيرا مقارنة مع السنة التي سبقته قدر ب 7.78 مليار دولار أي بانخفاض قدره 33 مليار دولار، ليرجع إلى حالته الطبيعية ابتداء من سنة 2010 ليسجل في 25.96

مليار دولار سنة 2011. أما بالنسبة لرصيد ميزان المدفوعات فقد سجل في سنة 2008 أعظم قيمة له بلغت 36.99 مليار دولار، ويعود ذلك للإرتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول خلال هذه السنة، أما في سنة 2009 فقد انخفض إلى 3.85 مليار دولار، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعالم خلال هذه الفترة، ليعود للإرتفاع مرة أخرى ابتداء من سنة 2010 حيث سجل 15.32 و 20.14 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على الترتيب. وبالنسبة لمعدل التضخم يلاحظ أنه سجل معدل 3.50% سنة 2007، ليرتفع خلال العامين 2008 و 2009 حيث بلغ 4.50% و 5.70% على التوالي، ورغم بقاءه في حدود التحمل وإن كان الإتجاه يبدو تصاعديا بشكل واضح، هذا التزايد في معدلات التضخم تضافرت ظاهرتين لدفعه، تمثلت الأولى في إرتفاع أسعار المنتجات الغذائية، أما الثانية فتمثلت في إرتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات، والتي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية، والمدفوعة بإرتفاع أسعار النفط، ليعود معدل التضخم للانخفاض حيث سجل 3.90% و 4.50% سنتي 2010 و 2011 على الترتيب. ونلاحظ تزايد إحتياطيات الصرف بشكل متواصل خلال الفترة 2007 - 2011، حيث بلغت 148.10 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرت بحوالي 33 مليار دولار عن السنة السابقة، لتبلغ 155.11 مليار دولار سنة 2009 مسجلة بذلك زيادة قدرت بحوالي 7 مليار دولار وهذا التراجع في الزيادة يعود لانخفاض سعر النفط والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية، ليواصل إحتياطي الصرف في الإرتفاع حيث سجل 170.46 و 191.337 مليار دولار سنتي 2010 و 2011 على التوالي ويعود ذلك لانتعاش أسعار النفط في السوق العالمية من جديد.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري

تعتبر الدول المصدرة للنفط الدول الأكثر تضررا من انخفاض الأسعار، ذلك أن أغلب الدول تمول عجز ميزانيتها العامة من الفوائض المالية الناتجة عن إيرادات النفط، والجزائر كغيرها من الدول الريفية تأثرت بالصدمة النفطية لسنة 2014 من خلال مجموعة من المؤشرات الإقتصادية التي يمكن إبرازها فيما يلي:

جدول رقم 3-10: تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الإقتصاد الجزائري

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام (PIB) (مليار دينار)	16647.9	17228.6	16702.1	17406.7	18906.6
رصيد الميزان التجاري (مليار دولار)	9.880	0.459	-18.083	-20.129	-14.412
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	0.133	-5.881	-27.537	-26.031	-27.762
معدل التضخم (%)	3.25%	2.92%	4.78%	6.40%	5.59%
إحتياطي الصرف (مليار دولار)	201.44	186.35	150.59	120.79	104.85

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie (2013, 2015, 2017) <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017> accessed : 11/04/2019

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FL.RES.TOTL.CD?end=2017> accessed : 11/04/2019

يلاحظ من الجدول 3-9 إرتفاع الناتج الداخلي الخام من 16647.9 مليار دينار سنة 2013 إلى 17228.6 مليار دينار سنة 2014، لينخفض في سنة 2015 إلى 16702.1 مليار دينار ويعود ذلك لانخفاض أسعار النفط في سنة 2014، ثم بدأ الناتج الداخلي الخام يرتفع مجددا ليبلغ 18906.6 مليار دينار سنة 2017. ويعود ذلك لارتفاع حصيلة القطاعات الأخرى التي تشكل الناتج الداخلي الخام أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري فقد انخفض من 9.880 مليار دولار سنة 2013 إلى 0.459 مليار دولار سنة 2014، ليسجل عجزا بمقدار 18.083 مليار دولار سنة 2015، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 2014، ليتواصل عجز الميزان التجاري خلال سنة 2017 بقيمة 14.414 مليار دولار، وتجدر الإشارة إلى إيرادات الجزائر من المحروقات تجاوزت بأكثر من النصف في ظرف سنتين بسبب الصدمة النفطية، وانتقلت نزولا من 60 مليار دولار عام 2014 إلى 27.5 مليار دولار سنة 2016. في حين سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا بمقدار 5.881 مليار دولار سنة 2014، وهذا ناتج إلى انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 70 دولار للبرميل للسداسي الثاني من سنة 2014، ليواصل ميزان المدفوعات عجزه المتزايد حيث سجل سنة 2015 و2016 عجزا قدر بـ 27.537 و26.031 مليار دولار على الترتيب، ويعود ذلك لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2014. وفيما يخص معدل التضخم فقد سجل 2.90% سنة 2014، ليرتفع خلال سنتي 2015 و2016 حيث بلغ 4.78 و6.40%. ونلاحظ تآكل احتياطات الصرف بشكل متواصل خلال الفترة 2013-2017، إذ انتقلت من 201.44 مليار دولار سنة 2013 إلى 104.85 مليار دولار سنة 2017 أي تآكل بحوالي 97 مليار دولار، ويعود تآكل الاحتياطات بهذا الشكل من خلال اللجوء إليها لتمويل عجز الميزانية العامة والاستيراد خلال هذه الفترة.

أدى انخفاض أسعار النفط سنة 2014 إلى اختلال الاقتصاد الجزائري، حيث وصل العجز في الميزان التجاري، ميزان المدفوعات والميزانية العامة إلى مستويات غير مسبوقه إضافة إلى تآكل احتياطات الصرف بشكل كبير في أقل من ثلاث سنوات، كما أن انخفاض أسعار النفط لم يقتصر تداعياته على الاقتصاد الوطني فقط، بل تعدى إلى الجانب الاجتماعي والسياسي، فالتأثير على السياسة المالية جعل الجزائر مضطرة لاتباع سياسة انكماشية، وهو ليس بالقرار الهين ما أدى إلى تخفيض النفقات وزيادة معدلات البطالة نتيجة تراجع الإيرادات المتأتية من قطاع النفط.

المبحث الثالث: أثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر

تعتبر السياسة النقدية في الجزائر إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، حيث تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة بالإضافة إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف، هذه المتغيرات بدورها تتأثر بأسعار النفط في الأسواق العالمية باعتبار الجزائر دولة ريعية بامتياز.

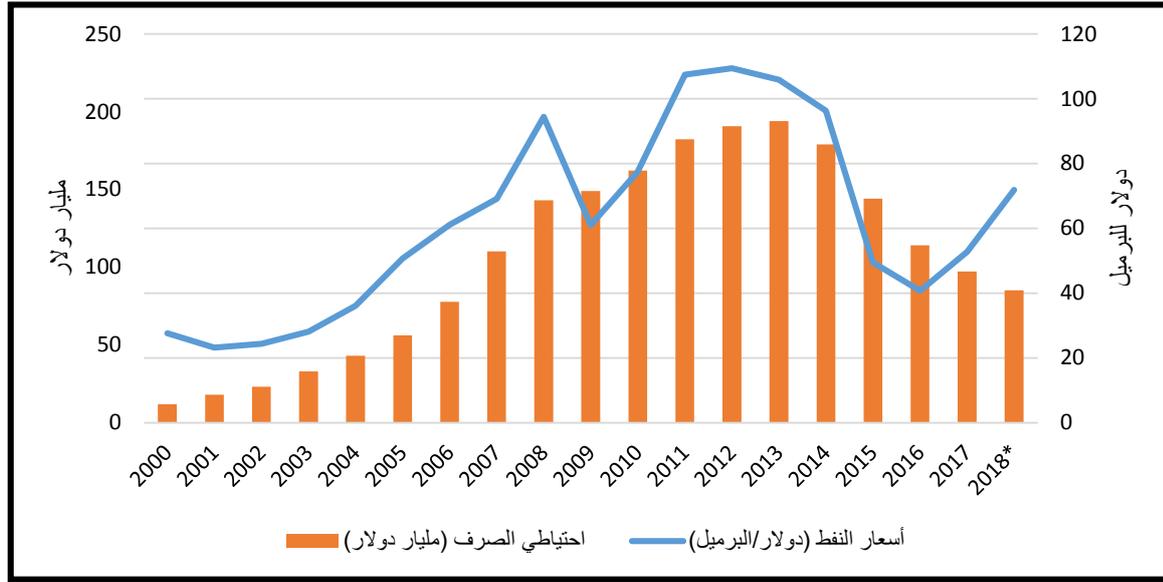
المطلب الأول: أثر الصدمات النفطية على سياسة سعر الصرف

يعتبر قطاع النفط القطاع الأساسي الذي يتركز عليه الاقتصاد الجزائري، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية، وقد أسهم في إحتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي الجزائري للإدارة والحفاظ على استقرار العملة، من خلال تدخله في سوق الصرف لإعادة الإعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض قيمتها.

أولاً: أثر الصدمات النفطية على إحتياطي الصرف في الجزائر

لتوضيح أثر الصدمات النفطية على إحتياطي الصرف في الجزائر، سيتم الاعتماد على الشكل التالي الذي يبين تطور إحتياطي الصرف وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم 3-5: تطور إحتياطي الصرف في الجزائر وأسعار النفط للفترة 2000-2018



*: قيم تقديرية

Source : Rapport annuel de la banque d'Algérie (2004-2008-2012-2017) : www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm

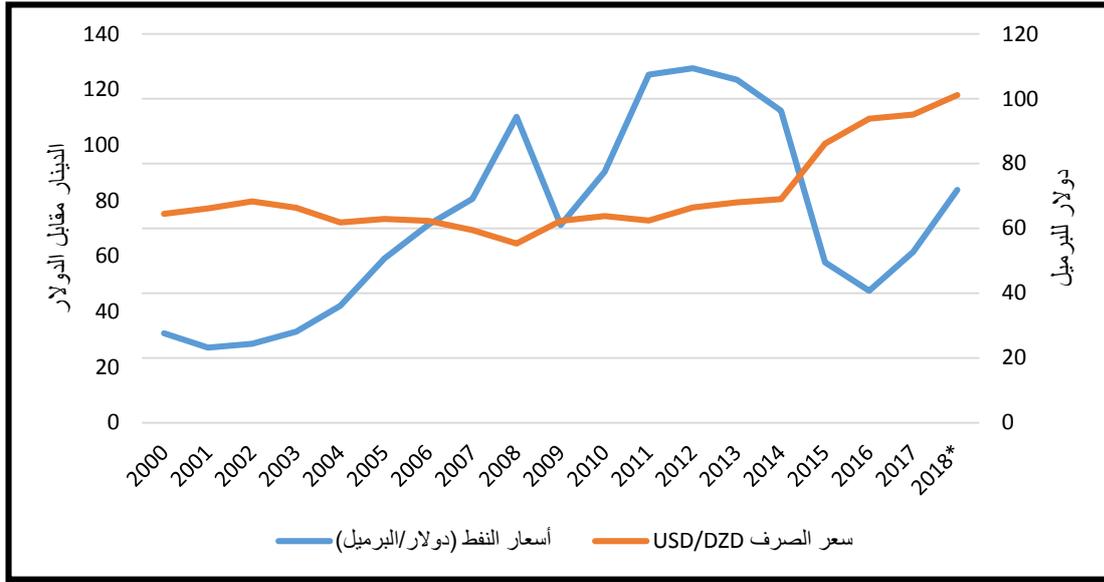
OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

من خلال الشكل رقم 3-5 يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات إحتياطي الصرف من خلال الزيادة أو النقصان في العوائد النفطية وكما هو ملاحظ بأن المتغيرين يأخذان نفس الاتجاه، إذ استمر إحتياطي الصرف في الإرتفاع ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008 بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال هذه الفترة، حيث بلغ إحتياطي الصرف 143.10 مليار دولار سنة 2008 بزيادة قدرت بـ 32.92 مليار دولار عن السنة السابقة، لتبلغ 148.91 مليار دولار سنة 2009 مسجلة بذلك زيادة قدرت بـ 5.81 مليار دولار وهذا التراجع في الزيادة يعود لانخفاض أسعار النفط سنة 2009 نتيجة تأثرها بالأزمة المالية العالمية، ليستمر إحتياطي الصرف في الإرتفاع خلال الفترة 2010-2013 ويعود ذلك لانتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية من جديد، لتبدأ احتياطات الصرف في التآكل إذ انتقلت من 178.93 مليار دولار سنة 2014 إلى 97.33 مليار دولار سنة 2017، ويعود تآكل الاحتياطات بهذا الشكل إلى الصدمة النفطية لسنة 2014 مما يعني اللجوء لاحتياطات الصرف من أجل تغطية الواردات.

ثانيا: أثر الصدمات النفطية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار

إن إرتفاع سعر الصرف عملة محلية أمام عملة أجنبية معناه انخفاض قيمة العملة المحلية حسب تسمية عدم اليقين، والشكل الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بدلالة أسعار النفط للفترة 2000-2018، وتم اختيار الدولار الأمريكي لأن المعاملات النفطية تتم به.

الشكل رقم 3-6: تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وأسعار النفط للفترة 2000-2018



*: سبتمبر 2018.

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية (2008-2013-2018) عن الموقع الإلكتروني: <https://www.bank-of-algeria.dz>Rapport annuel de la banque d'Algérie (2003) : www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htmOPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

في الفترة الممتدة من 2000-2002 استمرت قيمة الدينار الجزائري بالإنخفاض بمعدلات مستقرة، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.26 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002 بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجي التجارة العالميين) تماشيا مع تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو، لتشهد الفترة 2003-2004 إرتفاع متواصل لأسعار النفط وبلوغه مستويات قياسية لم تشهدها من قبل، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات النفطية وبالتالي إرتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.38 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة 2004، لتستمر قيمة الدينار مقابل الدولار في الإرتفاع (انخفاض سعر الصرف) في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 بسبب إرتفاع حصيللة الصادرات النفطية تزامنا مع الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط، وفي سنة 2008 أثرت الأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة ما أدى إلى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 64.57 دج سنة 2008 إلى 74.40 دج سنة 2010، أي انخفاض قيمة الدينار بنسبة 15.22%، أما الفترة الممتدة من 2014 إلى سبتمبر 2018 سجل الدينار الجزائري انخفاض كبير مقابل الدولار الأمريكي، حيث ارتفع سعر الصرف من 80.56 دج سنة 2014 إلى 117.99 دج للدولار في سبتمبر 2018، أي تراجعها بقيمة 46.46% بسبب الإنخفاض الكبير في أسعار النفط بداية من 2014، وهذا ما يبين التعلق الكبير لسعر صرف الدينار بأسعار

النفط بالرغم من وجود بعض العوامل الخارجية الأخرى مثل الأزمة المالية العالمية، والتي أثرت بشكل غير مباشر على سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

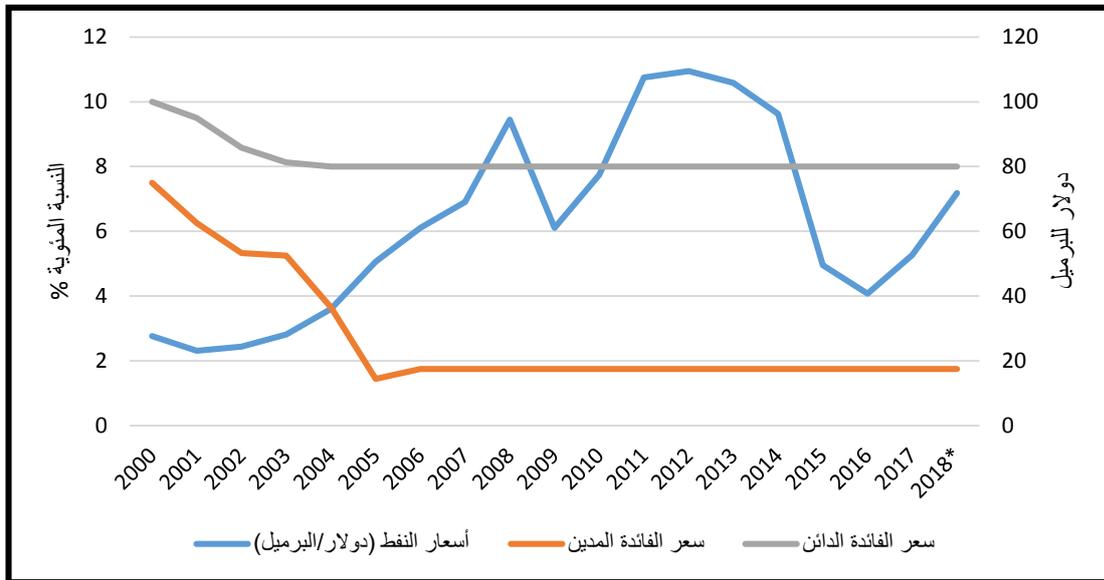
المطلب الثاني: أثر الصدمات النفطية على سعر الفائدة ومعدل التضخم

ترتبط وضعية الاستقرار الداخلي للجزائر ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما تبرزه الصدمات النفطية من خلال دراسة أثرها على سعر الفائدة ومعدل التضخم خلال فترة الدراسة.

أولا: أثر الصدمات النفطية على سعر الفائدة

يوضح الشكل رقم 3-7 تطور أسعار الفائدة في ظل التغيرات في أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018.

الشكل رقم 3-7: تطور أسعار الفائدة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2018.



*: قيم تقديرية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?end=2017&locations=DZ&start=2000> (02/05/2019)

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND?end=2017&locations=DZ&start=2000> (02/05/2019)

OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

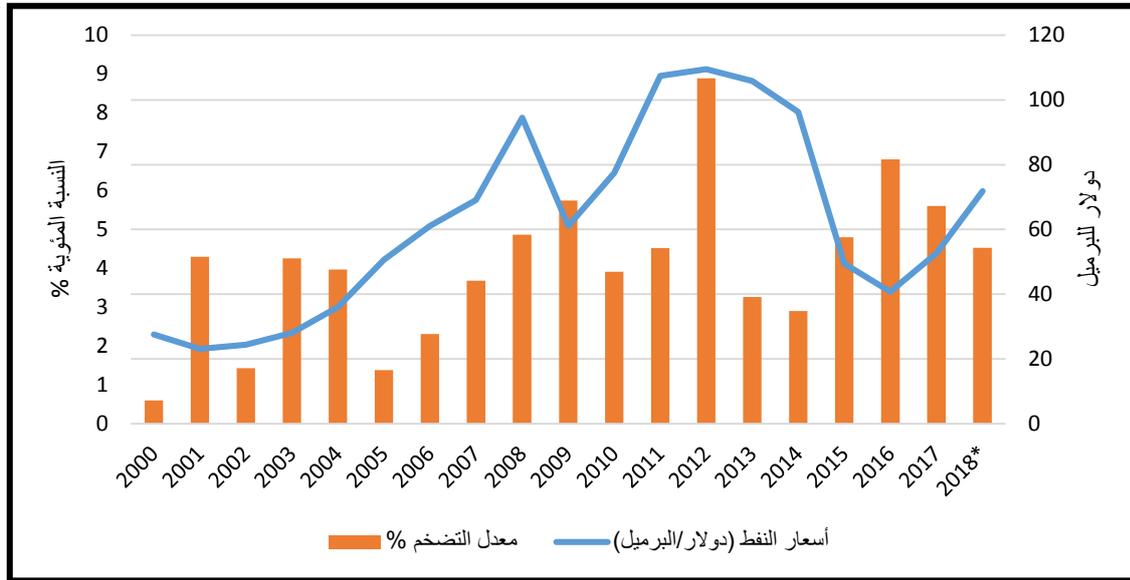
تشير معطيات الشكل السابق أن معدل الفائدة المدينين سجل انخفاض تدريجي بداية من سنة 2000 بمعدل 7.5% ليصل إلى 3.65% سنة 2004 وتزامنا مع الإرتفاع القياسي لأسعار النفط سنة 2004 واصل معدل الفائدة المدينين انخفاضه ليصل إلى 1.44% سنة 2005، ومع بداية سنة 2006 تم تسجيل معدلات ثابتة قدرت بـ 1.75% إلى غاية 2018، فحتى في ظل الصدمات النفطية التي شهدتها هذه الفترة ونخص بالذكر صدمتي 2009 و2014 بقي معدل الفائدة المدينين ثابت خلال كامل هذه الفترة، أما فيما يخص معدل الفائدة الدائن فهو أيضا سجل

انخفاض تدريجي بداية من سنة 2000 بمعدل 10% ليصل إلى 8.13% سنة 2003 تماشيا مع الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط خلال هذه الفترة، ومع بداية 2004 تم تسجيل معدلات فائدة ثابتة قدرت بـ 08% إلى غاية 2018، فحتى في ظل الصدمتان النفطيتان لسنتي 2009 و2014 التي شهدتا هذه الفترة من انخفاض مفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية، استمر معدل الفائدة الدائن في الثبات خلال كامل هذه الفترة.

ثانيا: أثر الصدمات النفطية على معدل التضخم

يعتبر سعر النفط متغير خارجي أي لا تتحكم فيه السلطات النقدية بل يتحدد وفق عوامل خارجية في الأسواق العالمية، ولكن له تأثير واضح على مجمل المتغيرات الداخلية، والشكل الموالي يوضح تطور التضخم وأسعار النفط:

الشكل رقم 3-8: تطور معدلات التضخم وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2018



*: أكتوبر 2018.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

Rapport annuel de la banque d'Algérie (2013-2016-2017) : www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm
OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

من خلال الشكل رقم 3-8 يتضح أن معدل التضخم كان غير مستقر، حيث كان يقدر بـ 0.6% سنة 2000 ليشهد إرتفاعا سنة 2003 و2004 أين بلغ 4.26% و3.97% على التوالي وهذا تزامنا مع الإرتفاع القياسي لأسعار النفط سنة 2004 الذي نجم عنه نمو فائض السيولة المصرفية، ليستمر التذبذب في معدلات التضخم إلى أن بلغ 5.74% في ظل الصدمة النفطية لسنة 2009 والتي شهدت إنخفاض مفاجئ لأسعار النفط تحت تأثير الازمة المالية العالمية، ليبلغ سنة 2012 أعلى معدل له أين سجل 8.89% وهي نسبة لم تسجل من قبل وهذا نتيجة

التضخم المستورد الناجم عن الإرتفاع الكبير في أسعار المواد المصنعة للدول الصناعية المصدرة للدول المنتجة للنفط وهذا لمقابلة الإرتفاع الكبير لأسعار النفط، ليعود بعدها إلى التحسن أين بلغ 2.9% سنة 2014 وهذا في ظل الصدمة النفطية والتي بدأت ملامحها تظهر في النصف الثاني من نفس السنة تحت التراجع الكبير لأسعار النفط، وهذا نتيجة التوجه الجديد للسياسة النقدية في الجزائر الذي أصبح هدفها النهائي استهداف التضخم، لتتسارع الوتيرة التضخمية لتبلغ 6.8% سنة 2016 ثم لتستقر عند 4.53% في أكتوبر 2018.

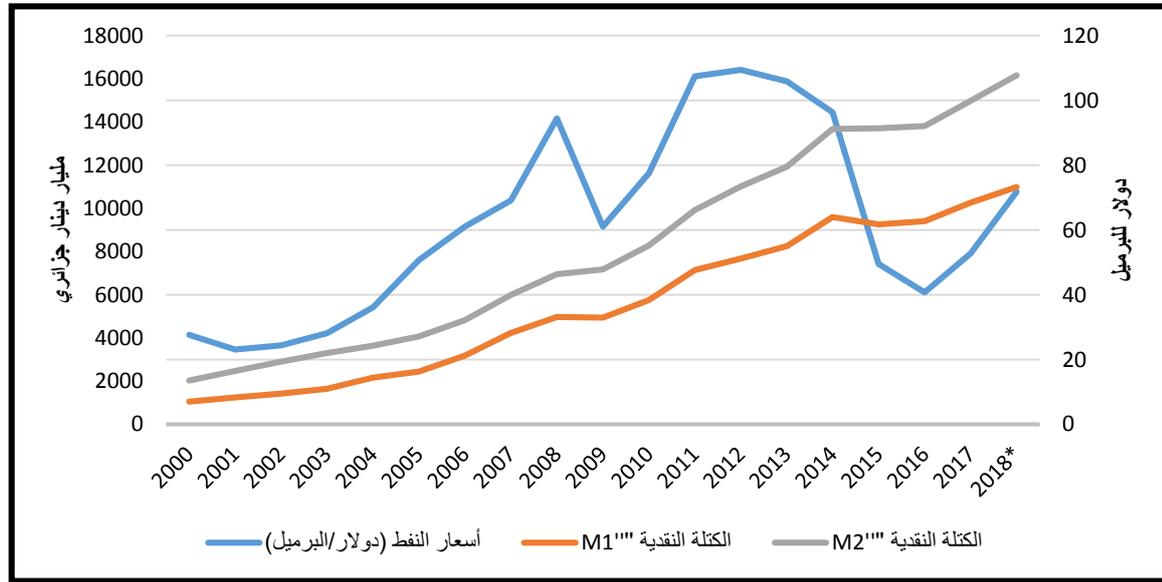
المطلب الثالث: أثر الصدمات النفطية على العرض النقدي

شهد الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 تطورات جد هامة، فعلى إثر الصدمات النفطية التي شهدتها هذه الفترة تأثرت معظم المؤشرات الإقتصادية الكلية وألقت بدورها على الوضعية النقدية في البلاد، من خلال استجابة المعروض النقدي لتقلبات أسعار النفط.

أولا: أثر الصدمات النفطية على الكتلة النقدية في الجزائر

لتوضيح مختلف التطورات التي طرأت على الكتلة النقدية خلال الفترة المعنية بالدراسة تماشيا مع تقلبات أسعار النفط، يمكننا الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم 3-9: تطور الكتلة النقدية M_1 و M_2 في الجزائر وأسعار النفط للفترة 2000-2018



*: سبتمبر 2018.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3-1.

OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

من خلال الشكل رقم 3-9 يتضح أن الكتلة النقدية M_1 في تزايد مستمر بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهذا راجع إلى التزايد المتواصل في أسعار النفط الذي أدى بالدولة إلى التوسع في الإنفاق العمومي من

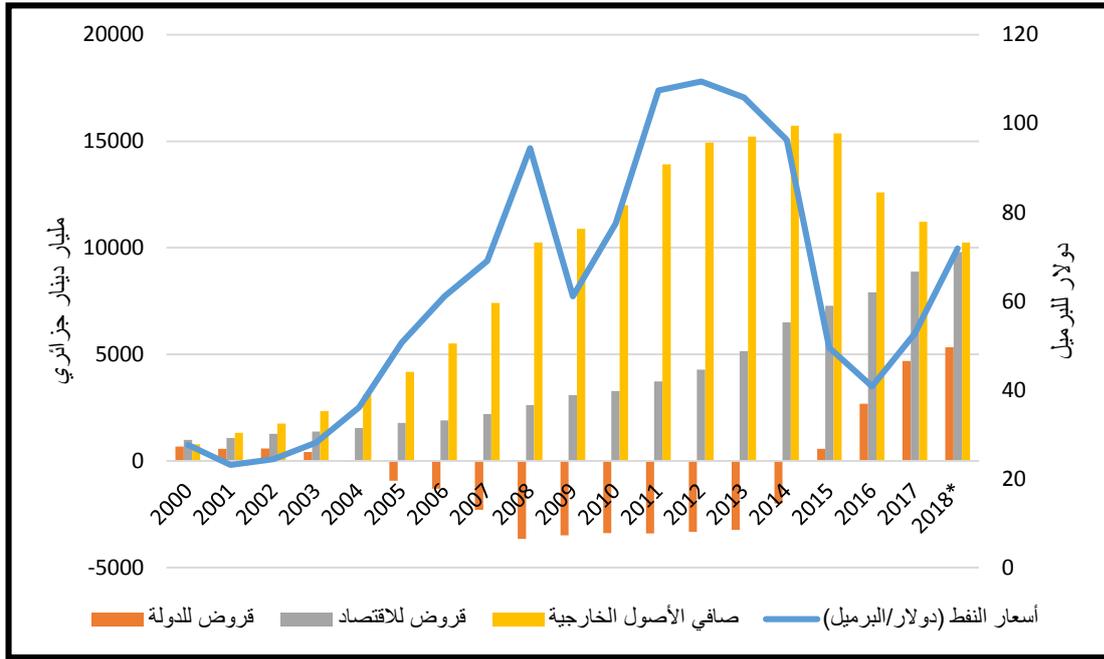
خلال تنفيذ برامج النمو الاقتصادي التي كانت تتطلب ضخ أموال كبيرة خلال هذه الفترة، كذلك بالنسبة للكتلة النقدية M_2 التي اتبعت نفس الوتيرة بمعدلات نمو متزايدة، لكنه نتيجة للأزمة المالية العالمية وما تبعها من انخفاض في أسعار النفط سنة 2009 استجابت الكتلة النقدية M_1 بمعدل نمو سالب قدر بـ 0.4% حيث تراجعت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق من 4964.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 4944.2 مليار دينار سنة 2009، كما استجابت الكتلة النقدية M_2 لانخفاض أسعار النفط وذلك بتسجيلها أدنى مستوى نمو بمعدل 3.1% حيث انتقلت من 6955.9 مليار دينار سنة 2008 إلى 7173.1 مليار دينار سنة 2009، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية وبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية شهدت الفترة 2010-2014 عودة أسعار النفط للإرتفاع مجددا رافقها في ذلك معدلات نمو إيجابية ومرتفعة للكتلة النقدية M_1 و M_2 ، لتشهد سنة 2015 منعرجا حاسما فيما يخص تطور المجاميع النقدية نتيجة الإنخفاض الكبير في أسعار النفط مع بداية السداسي الثاني لسنة 2014 ما أدى إلى تقلص فائض السيولة المصرفية، ولم تعد الخزينة العمومية دائما صافيا تجاه النظام المصرفي، وفي ظل هذا الظرف الجديد فإن إدارة السياسة النقدية التي كانت تكمن في امتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع اتجهت تدريجيا بعد 2015 نحو سياسة ضخ السيولة، وفي تعارض كلي مع الفترة 2010-2014 أين كان متوسط نمو الكتلة النقدية M_1 يقدر بنسبة 14.38% ومتوسط نمو الكتلة النقدية M_2 يقدر بنسبة 13.4% سنويا، تميزت الوضعية النقدية بمعدل نمو سالب للكتلة النقدية M_1 بنسبة 3.6% في سنة 2015 ونمو شبه منعدم للكتلة النقدية M_2 بنسبة 0.13%، ونجم عن هذا النمو الضعيف للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M_2 عن الإنخفاض القوي للودائع لأجل لقطاع المحروقات نتيجة الانهيار الكبير لأسعار النفط، لتتعافى بعدها معدلات نمو الكتلة النقدية M_1 و M_2 خلال سنتي 2017-2018 نتيجة انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا: أثر الصدمات النفطية على مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر

لتوضيح مختلف التطورات التي طرأت على مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة المعنية بالدراسة تماشيا مع

تقلبات أسعار النفط، يمكن تبيان ذلك من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3-10: تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر وأسعار النفط خلال الفترة 2000-2018



*: سبتمبر 2018.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 3-2

OPEC Annual Statistical Bulletin (2010-2013-2018) : www.opec.org/opec_web/en/publications/5360.htm

من خلال الشكل رقم 3-10 يتضح أن أهم ما ميز تأثير الصدمات النفطية على مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2018 يمكن إدراجه فيما يلي:

- تمثل الأصول الخارجية المقابل الخارجي للكتلة النقدية من ذهب وعملات أجنبية، ونظرا للأهمية البالغة التي تحتلها صادرات المحروقات ضمن هيكل صادرات الجزائر، فإن تطور حجم هذه الأصول يبقى مرهونا بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ أنه لطالما تميز بالتذبذب واللاإستقرار نتيجة عدم إستقرار هذه الأسعار، فتماشيا مع حركة أسعار النفط نجد أن حجم الأصول الخارجية عرف نموا متزايدا بداية من سنة 2000 إل غاية 2008 بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط، لكنه مع حلول سنة 2009 بلغ معدل نمو الأصول الخارجية نسبة 6.23% إذ انتقل من 10246.9 سنة 2008 إلى 10885.7 مليار دينار سنة 2009، على عكس السنة التي سبقتها إذ بلغ معدل النمو 38.18%، ويعود التراجع في هذا النمو إلى التراجع الكبير في أسعار النفط لسنة 2009 الذي نجم عنه تراجع في نمو احتياطات الصرف، لكنه سرعان ما عادت الأسعار إلى التعافي بداية من سنة 2010 إلى غاية 2014 مما نجم عنه إستقرار في صافي الأصول الخارجية، لتبدأ في التقلص إذ انتقلت من 15734.5 مليار دينار سنة 2014 إلى 10249.1

مليار دينار في سبتمبر 2018 بسبب الصدمة النفطية التي بدأت في النصف الثاني لسنة 2014 تحت التراجع الكبير لأسعار النفط مما أدى إلى تراجع في احتياطات الصرف نتيجة تراجع تدفق العملات الأجنبية المتأتية من الإيرادات النفطية من جهة، وتطور أسعار صرف العملات التي تشكل احتياطات الصرف من جهة أخرى.

- أما فيما يخص القروض الموجهة للدولة فقد انخفض حجمها لتأخذ قيما سالبة بداية من 2004 إلى غاية 2014 بسبب الإرتفاع المتواصل لأسعار النفط الذي نتج عنه فوائض مالية كبيرة فأصبحت الدولة دائئا صافيا تجاه النظام المصرفي، لكنه مع الصدمة النفطية لسنة 2014 والتي أثرت بشكل كبير على القروض الممنوحة للدولة إذ بدأت تأخذ قيم موجبة بداية من 2015 إلى غاية 2018 نتيجة العجزات الكبيرة في ميزانية الدولة بسبب التراجع الكبير في أسعار النفط، أصبحت الدولة مدينا صافيا تجاه النظام المصرفي تحت أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية؛

- في حين عرفت القروض الموجهة للاقتصاد إتجاها تصاعديا بداية من سنة 2000 إلى غاية 2018، فحتى في ظل الصدمات النفطية ارتفعت قيمتها بمعدل نمو قدره 6.46% في ظل صدمة النفط لسنة 2009 وبمعدل نمو بلغ 11.88% في ظل صدمة النفط لسنة 2014 أي ما يعادل 7277.2 مليار دينار سنة 2015 واستمرت في الإرتفاع إلى حين بلوغها 9792.6 مليار دينار في سبتمبر 2018 بمعدل نمو قدره 10.27% مقابل 8880 مليار دينار في 2017 وهذا ما يدل على طلب الأشخاص للقروض البنكية، بالإضافة إلى الدور الذي أصبحت الإستثمارات الممولة بالقروض البنكية والتسهيلات الائتمانية التي اعتمدها بعض البنوك في تمويل المشاريع الإقتصادية، أو لتمويل الإنفاق العائلي خاصة بالنسبة للعقارات والسيارات

المطلب الرابع: التمويل غير التقليدي كآلية لتغطية عجز الميزانية

جاء تبني هذه السياسة النقدية غير التقليدية في الجزائر تزامنا مع حاجة الإقتصاد الجزائري إلى التنوع في قطاعاته الأساسية في غضون حقبة تراجع أسعار النفط والخروج من الطابع الريعي، وذلك بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة العمومية تلائم وضعية اقتصاد البلد من المصادر التقليدية.

أولا: مفهوم التمويل غير التقليدي

ظهرت صيغة التمويل غير التقليدي في الإقتصاد الجزائري كآلية جديدة لضمان استمرارية تمويل إحتياجات الخزينة العمومية في ظل تراجع أسعار النفط، إذ يعتبر مورد استثنائي لإيرادات الدولة من أجل تمويل نفقاتها بهدف

إعادة التوازن المالي العام. وقد دخلت هذه الصيغة حيز التنفيذ بعد تعديل قانون النقد والقرض 90-10 المتمم للأمر 03-11 والصادر في الجريدة الرسمية التي تنص على ما يلي:¹

"يقوم بنك الجزائر، إبتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل إستثنائي ولمدة خمس (05) سنوات، بشراء، مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص، في:

- تغطية إحتياجات تمويل الخزينة؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية بمرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير، إلى:

- توازنات خزينة الدولة؛
- توازن ميزان المدفوعات.

تحدد آلية متابعة تنفيذ هذا الحكم من طرف الخزينة وبنك الجزائر، عن طريق التنظيم".

من خلال هذه المادة فإن التمويل غير التقليدي هو مورد إستثنائي لإيرادات الدولة، حيث يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة إلى الخزينة العمومية بشكل مباشر عن طريق شراء السندات التي تصدرها هذه الأخيرة بهدف تمويل نفقاتها، تستهدف هذه العملية تغطية إحتياجات تمويل الخزينة والدين العمومي الداخلي وكذا إحتياجات تمويل الصندوق الوطني للإستثمار، حيث سيتوافق هذا مع العديد من الإصلاحات الهيكلية الإقتصادية والميزانية من أجل إستعادة توازنات خزينة الدولة وتلك المتعلقة بميزان المدفوعات عند نهاية فترة الخمس سنوات المقررة.

ثانيا مبررات اعتماد التمويل غير التقليدي في الجزائر

بعد إنعدام إحصائية وجود مشتري للأوراق الحكومية الجزائرية، وذلك راجع أساسا لهشاشة وبدائية السوق المالي في الجزائر، ناهيك عن إتمادها سياسة الرقابة على الصرف وعزل سوقها المالي عن العالم الخارجي، ويرجع لجوء السلطات النقدية في الجزائر إلى إتماد التمويل غير التقليدي للاعتبارات التالية:²

- إنعدام إمكانية الرفع في مستويات فرض الضرائب؛

¹ المادة 45 مكرر، قانون رقم 17-10، المؤرخ في 2017/10/11 يتم الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 57، المؤرخة في 2017/10/12، ص 04.

² شريف غباط، جمال مساعدي، "التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الاختلالات: خيار الاقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط" (ملتقى الوطني حول التنوع الاقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، جامعة مستغانم، 2018)، ص 08.

- إرتفاع الدين الحكومي وتفاقمه نتيجة قلة موارد الخزينة العمومية مقارنة بنفقاتها المعتبرة خاصة في ظل التخطيط لإستبدال مورد النفط بمورد دائم؛
- عزوف الفرد والمستثمر الجزائري عن شراء السندات الحكومية والتي هي في أمس الحاجة لمن يشتري سنداتهما؛
- ضرورة الحاجة إلى الإنفاق أكثر لتجسيد خطط التنمية التي تفرضها حقيقة زوال المصدر الوحيد لعوائد البلد وتراجع أسعاره، ألا وهو النفط.

وللتحليل أكثر في هدف التمويل غير التقليدي في الجزائر، وذلك بعد استحالة وجود مصادر تمويل للخزينة

العمومية توائم وضعية إقتصاد البلد من المصادر التقليدية، يمكن مناقشة وتحليل النقاط التالية:¹

1. تضاؤل الموارد الجبائية: نتيجة تراجع الجباية البترولية بعد إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2015، مع صعوبة الرفع في قيمة الضرائب وذلك لوصولها إلى حدود قصوى، لا يستطيع الشعب تحمل أعبائها الإضافية، نتيجة يسر وضعف الدخل الفردي عند المواطن الجزائري، وبالتالي إنعدام إمكانية الإعتماد على هذا المورد في تمويل الخزينة العمومية.

2. تنامي الدين الداخلي: إرتفاع نسبة الدين الداخلي العام للخزينة العمومية والذي وصل إلى نسبة 20% من قيمة الإيرادات، وبالتالي فإنه أصبح عامل معيق للتنمية وذلك لإقتصار الدين الداخلي على مؤسستين وحيدتين وهما سونطراك وسونلغاز، وأصبح يشكل عبء كبير على هاتين المؤسستين والذي كان منتظر منهما إنشاء مشاريع تنموية على الصعيد الوطني لولا تحملهما عبء تمويل الخزينة العمومية، ومنه أصبح هذا البديل غير متاح.

3. إستبعاد الدين الخارجي: إتخاذ القرار بعدم التوجه نحو الدين الخارجي الذي إعتمده الجزائر في الأزمة البترولية أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، والذي كانت نتائجه سيئة على الإقتصاد الوطني، من خلال الشروط الخارجية المصاحبة للدين الخارجي، وبالتالي فقد صنف هذا البديل ضمن البدائل الغير ممكن الإعتماد عليها.

4. شح الإستثمار الأجنبي المباشر: عدم توفر الجزائر على مناخ مشجع للإستثمار الأجنبي المباشر وذلك لإرتباط الجزائر مع العالم الخارجي بالإتفاقيات الشائبة التي لا توفر بدائل كثيرة من الفرص الإستثمارية المتاحة، وإنما تبقى في نفق ما يشبه إحتكار تلك الفرص مع الدول ذات الرابطة الإستثمارية التي تحتكر فرص الجزائر بإتفاقيات ثنائية، ولا تدع الخيار متاح لدول أخرى وذلك لعدم إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، ناهيك عن البيئة الإستثمارية ذات السمعة السيئة في الجزائر بدءا بالبيئة القانونية غير المشجعة مثل قاعدة 51/49، كذلك البيئة الأمنية السيئة

¹ شريف غياط، جمال مساعدي، مرجع سابق، ص ص 8-9.

هي الأخرى، وبالتالي يبقى مورد الإستثمار الأجنبي المباشر متغير لا يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه وإنما عامل من العوامل المفروضة.

5. انعدام الإستثمار الأجنبي غير المباشر: لا يوجد فرصة للإستثمار الأجنبي غير المباشر في الجزائر وذلك راجع لسببين أساسيين يتمثلان في عدم وجود بورصة نشيطة في الجزائر، وكذا إعتقاد الجزائر على سياسة الرقابة على الصرف والتي من خلالها تمنع حرية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود مع العالم الخارجي، وذلك لتبنيها سياسة نقدية تتمتع بالإستقلالية، فلو سمحت بإنتقال رؤوس الأموال ستفقد حرية السياسة النقدية.

من خلال ما سبق يتبين أن السلطات الجزائرية وقفت على حتمية إعتقاد التمويل غير التقليدي في تغطية نقص الإيرادات، وذلك لعدم إمكانية إعتقاد تقنيات السياسة المالية في توفير موارد للخزينة العمومية كصعوبة الرفع من قيمة الضرائب، إضافة إلى عزوف الأجانب عن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعدم توفر مناخ مشجع للإستثمار، مع عدم وجود فرص للإستثمار الأجنبي غير المباشر لضعف بورصة الجزائر. وأما الخيار الآخر الذي إستبعده السلطات الجزائرية يتمثل في التمويل الخارجي، إذ أن الظروف الخاصة التي تم فيها إعتقاد التمويل الخارجي فيما مضى خلفت آثارا كبيرة على الإقتصاد الجزائري ما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إستبعاد هذا البديل لتغطية حاجيات التمويل، وبالتالي يبقى الخيار الأخير والوحيد لتغطية حاجيات التمويل يتمثل في التمويل الداخلي عن طريق اللجوء إلى التمويل غير التقليدي.

لكن الوثيقة التي أصدرها بنك الجزائر في أبريل 2019،¹ تناقض الحجج التي قدمتها السلطات من أجل اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، حيث ذكر معدو تلك الوثيقة أن:

- الأدوات التقليدية للسياسة النقدية لم تصل إلى نهايتها؛
- معدل الفائدة للبنك المركزي بعيدا عن الصفر؛
- يتوفر البنك المركزي على هامش كبير فيما يخص معدل الإحتياطات القانونية؛
- لا يمكن البنك المركزي أن يلجأ مباشرة إلى السوق الأولية لإصدار سندات الخزينة، عبر عمليات التيسير الكمي، بعبارة أخرى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي يمكن أن يؤدي إلى التضخم وتخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما يفسر إلغاء القانون لهذا الخيار.

¹ Banque d'Algérie, "Point de situation sur le financement non conventionnel", https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/financement_non_conventionnel.pdf Accesed : 14/04/2019.

وقد بلغت المبالغ التي تم إصدارها في إطار هذه السياسة منذ منتصف 2017 إلى غاية جانفي 2019 قيمة 6556.2 مليار دينار، هذا المبلغ وجه كما يلي:¹

- مبلغ 2470 مليار دينار منه وجهت لتمويل عجز الميزانية سنوات 2017، 2018، 2019؛
 - مبلغ 1813 مليار دينار أسهمت في دفع الدين العمومي بخصوص المؤسسات الوطنية، سونطراك وسونلغاز، وأيضا دفع القروض السندية للنمو؛
 - مبلغ 500 مليار دينار وجهت إلى الصندوق الوطني للتقاعد لتسديد ديونها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
 - مبلغ 1773.2 مليار دينار وجهت إلى الصندوق الوطني للإستثمار لتمويل برامج سكنات عدل. وبخصوص المبلغ الكلي والمقدر بـ 6556.2 مليار دينار نجد:
 - مبلغ 945.1 مليار دينار بحساب الخزينة لدى بنك الجزائر لم تضخ في الإقتصاد؛
 - مبلغ 656.7 مليار دينار بحساب الصندوق الوطني للإستثمار لدى الخزينة في إنتظار إستعماله؛
 - مبلغ 1830 مليار دينار هي محل تعقيم من قبل بنك الجزائر في إطار مختلف أدواته.
- من المبلغ الكلي والمقدر بـ 6556.2 مليار دينار تم ضخ 3114.4 مليار دينار فقط في الإقتصاد.

خلاصة الفصل الثالث

كخلاصة لما سبق يمين القول أن السياسة النقدية في الجزائر عرفت عدة تطورات بالنظر إلى طبيعة النظام الإقتصادي المنتهج، كونها تسعى إلى حدوث التوازن الإقتصادي من خلال إستخدام السياسة النقدية المناسبة والتي تتماشى مع الظروف الإقتصادية التي يعيشها البلد، باعتبار الإقتصاد الجزائري يعتمد على القطاع النفطي بشكل شبه كلي، إذ يعتبر هذا الأخير المورد الرئيسي والأساسي الذي يرتكز عليه، وهذا راجع إلى الدور الذي يقوم به في الإقتصاد الوطني باعتباره القطاع المهيمن على النشاط الإقتصادي.

كما تبين أن السياسة النقدية في الجزائر تتأثر بالصدمات النفطية التي تحدث في الأسواق العالمية، من خلال العلاقة الطردية الموجودة بين سعر النفط والكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية، كما ترتبط الأصول الخارجية وإحتياطات الصرف إرتباطا إيجابيا بأسعار النفط على عكس سعر صرف الدينار مقابل الدولار الذي يرتبط إرتباطا عكسيا مع سعر الصرف، وهو ما يجعل الإقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق النفطية العالمية من خلال الدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في التأثير على السياسة النقدية.

¹ Banque d'Algérie, 'Point de situation sur le financement non conventionnel', op.cit.

الخلاصة

الخاتمة

مما سبق يتضح أن أسعار النفط خلال الفترة 2000-2018 شهدت عدة تطورات وتغيرات أثرت على كافة إقتصاديات دول العالم، خاصة الدول المنتجة والتي تعتمد على النفط بدرجة كبيرة في تمويل تنميتها الإقتصادية، إذ يعد أكبر تحدي يواجهه الدول النفطية هو تقلب أسعاره ومن ثم عائداته، مما إنعكس ذلك سلبا على جميع المؤشرات الإقتصادية ومن ثم عمليات التنمية في هذه البلدان التي إعتمدت في تحقيق تنميتها الإقتصادية على إيرادات النفط، ورغم الأهمية التي يحظى بها إلا أنه يشكل تحديا على الإقتصاديات التي تعتمد عليه كمورد وحيد، إذ أصبح التطور الإقتصادي لأي دولة مرهونا بتطور أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق والتي تنعكس بدورها على السياسات الإقتصادية للدولة، إذ يؤدي تقلب أسعار النفط هبوطا إلى تحقيق مكاسب للدول المستوردة بالمقابل يردى ذلك إلى خسائر كبيرة قد تصل إلى حد الأضرار البالغة على إقتصاديات الدول المصدرة.

إذ تستهدف السياسة النقدية في الجزائر بالدرجة الأولى التأثير على كمية النقود المتداولة في الإقتصاد والمحافظة على إستقرار معدلات التضخم قصد التأثير على مستوى الأداء الإقتصادي بشكل عام، كما تسعى إلى ضمان التوازن النقدي العام بشطريه الداخلي والخارجي، وقد شهدت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 عدة تطورات يمكن القول أنها ارتبطت بشكل أساسي بالتقلبات التي عرفت أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقد ساعدت الدراسة التحليلية المعتمدة لتبيان أثر الصدمات النفطية على السياسة النقدية في الجزائر بين كل من الصدمات النفطية وسعر الصرف وسعر الفائدة والمعروض النقدي باعتبارها متغيرات مؤثرة في السياسة النقدية، إذ تبين أن كل من أسعار النفط وإحتياطي الصرف الأجنبي يأخذان نفس الإتجاه، بينما ترتبط الكتلة النقدية مع أسعار النفط من خلال التطور الذي عرفتته الكتلة النقدية التي أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى بسبب التوجه نحو الإرتفاع الذي عرفتته أسعار النفط لكن مع حدوث الصدمات النفطية أخذت معدلات نمو الكتلة النقدية تنخفض تدريجيا تزامنا مع تراجع الأسعار، كما تأخذ أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية نفس الإتجاه، حيث أدى تراجع الأسعار إلى تراجع صافي الأصول الخارجية نتيجة تراجع تدفق العملات الأجنبية المتأتية من الإيرادات النفطية.

أولا: نتائج الدراسة

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

- تأخذ أسعار النفط وإحتياطي الصرف في الجزائر نفس الإتجاه، حيث أنه كلما إرتفعت أسعار النفط ارتفع إحتياطي الصرف نتيجة الزيادة في العوائد النفطية، وكلما انخفضت الأسعار انخفضت معها احتياطات الصرف، وهذا ما يؤكد على وجود تأثير للصدمات النفطية على إحتياطي الصرف في الجزائر؛
- يتأثر سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بالصدمات النفطية، حيث أنه كلما إنخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية نجم عنها إرتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار (إنخفاض قيمة العملة المحلية)، وهذا ما يؤكد على أن أسعار النفط وسعر صرف الدينار مقابل الدولار يتخذان إتجاها عكسيا؛
- وجود علاقة غير مباشرة بين أسعار النفط والسياسة النقدية في الجزائر، من خلال العلاقة المباشرة الموجودة بين أسعار النفط ومعروض الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية في الجزائر؛
- تأخذ أسعار النفط وصافي الأصول الخارجية في الجزائر نفس الإتجاه، حيث أنه كلما إرتفعت أسعار النفط إرتفع معها حجم الأصول الخارجية كمتغير يشير إلى مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر؛
- تؤثر تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية على السياسة النقدية في الجزائر، وهو ما يجعل الإقتصاد الجزائري رهين التغيرات الحاصلة في السوق النفطية العالمية، من خلال الدور الكبير الذي تلعبه أسعار النفط في التأثير على السياسة النقدية، من خلال الإرتفاع الكبير لحجم الكتلة النقدية الذي تزامن مع الإرتفاع غير المسبوق لأسعار النفط؛
- يعتمد الإقتصاد الجزائري على النفط كمورد أساسي ورئيسي لإنعاش الإقتصاد الوطني، وهو ما يبين هشاشة البنى الإقتصادية للجزائر التي تجلت من خلال الصدمات النفطية المتعددة التي شهدتها السوق العالمية؛
- تلعب الإيرادات المالية المتأتية من قطاع النفط دورا هاما في الإقتصاد الوطني من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتحسيد السياسات الإقتصادية المتبعة؛
- إن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتقلبات والتغيرات السعرية التي تحدث على مستوى هذا القطاع والذي يخضع لقوى خارجية؛
- الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية لأسعار النفط بسبب اعتماديته الكبيرة عليه في مداخيله من الصادرات والتي تفوق 97% من الصادرات الإجمالية.

ثانيا: الإقتراحات

- من خلال الدراسة التي تم القيام بها يمكن تقديم بعض الإقتراحات تتمثل فيما يلي:
- يجب التركيز على القطاعات الإقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات من أجل تنويع الإقتصاد الجزائري؛

- ضرورة إخضاع العوائد المالية المتأتية من قطاع النفط لمبادئ الحوكمة مما يعزز الشفافية في استخدامها بالشكل الذي يضمن الفعالية في توظيفها، والابتعاد عن توظيفها في مشاريع استهلاكية فقط.
- استغلال عائدات الثروة النفطية في بناء مشاريع اقتصادية للنهوض بالإقتصاد الوطني وخروجه من التبعية الكبيرة لقطاع المحروقات؛
- التوجه نحو الاستفادة من إمكانيات الجزائر في الطاقات المتجددة وإشراكها كمورد مالي مهم في تحقيق التنمية الإقتصادية؛
- تشجيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات، من خلال الإعتماد على مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والهوائية، وضرورة التفكير في تطوير قطاعي الفلاحة والسياحة بهدف تقليل الضغط على قطاع النفط؛
- اتباع آليات وسياسات للحد من ارتباط السياسة النقدية بتقلبات أسعار النفط، وذلك لتحقيق الإستقرار النقدي الداخلي والخارجي.

ثالثا: آفاق الدراسة

- وفي الأخير يمكن عرض بعض مواضيع الدراسة التي يمكن أن تكون محورا لدراسات مستقبلية فيما يلي:
- التوجه نحو تبني الحوكمة لإدارة العوائد النفطية في الجزائر؛
 - أثر تقلبات أسعار النفط على الإستقرار النقدي في الجزائر؛
 - دور السياسة النقدية في تحقيق إستقرار المعروض النقدي في ظل تقلبات أسعار النفط؛
 - التنوع الإقتصادي كمورد بديل للحد من آثار التقلبات النفطية على الإقتصاد الجزائري؛
 - الصدمات النفطية العالمية وانعكاساتها على الدول العربية المصدرة للنفط؛
 - القطاعات البديلة للنفط ودورها في تحقيق التنمية المستدامة للجزائر.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

1. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2005).
2. حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2007).
3. داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (الجزائر: دار هومه للنشر، 2013).
4. زكرياء الدوري، يسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2006).
5. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010).
6. سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر (الجزائر: مكتب الريام، 2006).
7. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
8. طاهر فاضل البياتي، ميرال روجي سمارة، النقود والبنوك والتمتغيرات الاقتصادية المعاصرة (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013).
9. الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013).
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
11. عبد القادر السيد متولي، اقتصاديات النقود والبنوك (عمان: دار الفكر، 2010).
12. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعوية البترولية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2015).
13. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك: الأساسيات والمستحدثات (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010).

14. عبد النعيم مبارك، محمود يونس، كمال أمين الوصال، اقتصاديات: نقود وبنوك وأسواق مالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004).
15. غدير غدير هيفاء، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
16. لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية: دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي (لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، 2010).
17. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف (لبنان: دار النهضة العربية، 2002).
18. هيكل عجمي جميل الجنابي، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط 02 (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2014).
19. هيكل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية (الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2009).

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. إكن لونيس، "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010-2011).
2. أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات: دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012).
3. بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1990-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2015-2016).
4. داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011-2012).
5. سمية موري، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015).

6. سمير آيت يحيى، "التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013-2014).
7. الشيخ أحمد ولد الشيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة موريتانيا" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2012-2013).
8. فتحي بن لدغم، "ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011-2012).
9. فضيل رايس، "التغيرات في الحسابات الخارجية وأثرها على الوضعية النقدية في الجزائر: 1989-2010" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2012-2013).
10. فطيمة لبعل، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2016-2017).
11. ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر" (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002-2003).
12. محمد رضاني، "أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2011-2012).

ثالثا: المجالات

1. إبراهيم بلقلة، "تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة: حالة الدول العربية، 2000-2009"، مجلة الباحث، العدد 12 (2013).
2. داود سعد الله، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار"، مجلة الباحث، العدد 09 (2011).
3. رزق قطوش، رمضان بن لوكيل، "تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على سوق العمل في الجزائر: مقارنة تحليلية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 (السداسي الثاني 2017).
4. علي قروود وآخرون، "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة: دراسة حالة السعودية والجزائر"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية بجامعة خنشلة، العدد 02 (2017).

5. علي لزعر، فضيل رايس، "الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 1999-2009"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال بجامعة بسكرة، العدد الأول (جانفي 2012).
6. فاطمة فوقة، كلثوم مرقوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03 (2016).
7. فضيل رايس، "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62 (2013).
8. لطيفة طوبال، "أثار الصدمة البترولية لسنة 2014 على أداء بورصات الدول العربية المصدرة للنفط"، مجلة المدير بجامعة الجزائر، العدد 05 (2017).
9. محمد بلواني، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02 (جوان 2012).

رابعاً: الملتقيات والمداخلات

1. شريف غياط، جمال مساعدي، "التيسير الكمي أداة لتجسيد خطط التنمية وعلاج الإختلالات: خيار الاقتصاد الجزائري بعد أزمة تراجع أسعار النفط" (الملتقى الوطني حول التنوع الاقتصادي وعلاقة الجزائر بالأورومتوسطية، جامعة مستغانم، 2018).
2. عثمان عثمانية، وداد بن قيراط، "تداعيات صدمة النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري" (الملتقى الوطني الأول حول التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المغربي، بتاريخ 25 و26 أبريل 2018، جامعة تبسة).
3. مليكة صديقي، "السياسة النقدية وإستقلالية البنوك المركزية: حالة الجزائر" (الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، ماي 2013).

خامساً: التقارير

1. البنك المركزي الأردني، "أثر انخفاض أسعار النفط الخام على الاقتصاد الوطني" (دائرة الأبحاث، شباط 2015).
2. تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك (العدد 36، سنة 2009).

3. جمال قاسم حسن، "النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية" (صندوق النقد العربي، 2015).
4. سمير سعيغان وآخرون، "ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر 2016).
5. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، التقرير الإحصائي السنوي، 2017.

سادسا: النشرات الإحصائية

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، ديسمبر 2008.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 21، مارس 2013.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 44، ديسمبر 2018.

سابعاً: القوانين والمراسيم

1. المادة 45 مكرر، قانون رقم 17-10، المؤرخ في 11/10/2017 يتم الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 57، المؤرخة في 12/10/2017.

ثامناً: تقارير بنك الجزائر

1. Banque d'Algérie, Rapport 2008, évolution économique et monétaire en Algérie, Septembre 2009.
2. Banque d'Algérie, Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, Octobre 2012.
3. Banque d'Algérie, Rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2013.
4. Banque d'Algérie, Rapport 2013, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2014.
5. Banque d'Algérie, Rapport annuel 2014, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2015.
6. Banque d'Algérie, Rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, novembre 2016.

7. Banque d'Algérie, Rapport annuel 2016, évolution économique et monétaire en Algérie, septembre 2017.
8. Banque d'Algérie, Rapport 2017, évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2018.

II. المراجع باللغة الأجنبية

9. Ine Van Robays, "*Macroeconomic Uncertainty and the Impact of Oil Shocks*," Working Paper Series N° 1479 (October 2012).
10. Banque d'Algérie, "*Point de situation sur le financement non conventionnel*",
11. National authorities; and IMF staff estimates and projections
12. OPEC Annual Statistical Bulletin 2010-2011.
13. OPEC Annual Statistical Bulletin 2013
14. OPEC Annual Statistical Bulletin 2018

III. المواقع الالكترونية

1. http://www.cvce.eu/obj/hans_apel_le_choc_petrolier_et_ses_consequences-fr
2. <http://www.fioulmarket.fr/actualites/baisse-prix-petrole-repercussions-politiques>
3. <https://asb.opec.org/index.php/data-download>. Oil data: World proven crude oil reserves by country.
4. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.DPST?end=2017&locations=DZ&start=2000>
5. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FR.INR.LEND?end=2017&locations=DZ&start=2000>
6. <https://www.altahrironline.com/ara/articles/27159>.
7. <https://www.bank-of-algeria.dz/>
8. <https://www.bank-of-algeria.dz/html/Rapport.htm>.
9. <https://www.dw.com/cda/ar>

10. https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm
11. <https://www.tsa-algerie.com>.
12. <http://www.enssea.net/enssea/majalat>
13. <http://www.amf.org.ae/ar/>
14. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?end=2017>
15. <https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2017>
16. https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/financement_non_conventionnel.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الصدمات النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية خلال الفترة 2000-2018 على السياسة النقدية في الجزائر، وباعتبار أن الإقتصاد الجزائري ريعي بامتياز مما يجعل السياسة النقدية كأحد المكونات الأساسية للسياسة الإقتصادية تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط كونها تعمل في بيئة إقتصادية تتميز بتبعية قوية لقطاع النفط.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصدمات النفطية تؤثر بشكل كبير على السياسة النقدية في الجزائر، من خلال الأثر الكبير التي تحدثه على معروض الكتلة النقدية كمتغير يشير إلى السياسة النقدية، الأمر الذي تستهدفه هذه الأخيرة من أجل التدخل في النشاط الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الصدمات النفطية - السياسة النقدية - أسعار النفط - الأسواق العالمية - الإقتصاد الجزائري

Abstract

This study aims to determine the impact of oil shocks in the international markets on monetary policy in Algeria during the period 2000-2018. Considering that, the Algerian economy is exceptionally renter, which makes monetary policy as one of the main components of economic policy closely linked to the fluctuations in oil prices.

The study found that the changes in oil prices and monetary policy in Algeria take the same direction, through the direct effect of oil prices and the supply of money mass as a variable referring to monetary policy.

Keywords: Oil shocks – Monetary policy – Oil prices – Global markets – The Algerian economy